الامتيازات الأجنبية الاقتصادية والدينية في العراق خلال العهد العثماني 1831–1914م

2023

رسالة ماجستير

قسم التاريخ

Ahmad Najı NAFEA ALHAMD

المشرف

Dr. Öğr. Üyesi Mohamad Alı ALAHMAD

الامتيازات الأجنبية الاقتصادية والدينية في العراق خلال العهد العثماني 1831–1914

Ahmed Najı Nafea ALHAMD

بحث أُعدّ لنيل درجة الماجستير في قسم التاريخ
بمعهد الدراسات العليا بجامعة كارابوك في تركيا

المشرف

Dr. Öğr. Üyesi Mohamad Alı ALAHMAD

كارابوك
أيار/2023

المحتويات

المحتويات..... 1
صفحة الحكم على الرسالة (باللغة التركية)..... 4
DOĞRULUK BEYANI..... 6
تعهد المصداقية..... 7
شكر وتقدير..... 8
الإهـــــداء..... 9
المقدمة..... 10
الملخص..... 13
ÖZET..... 14
ABSTRACT..... 15
معلومات سجل الأرشيف..... 16
ARŞİV KAYIT BİLGİLERİ..... 17
ARCHIVE RECORD INFORMATION..... 18
قائمة الاختصارات..... 19
فرضية البحث..... 20
أهمية البحث..... 20
أهداف البحث..... 21
مشكلة البحث..... 21
التساؤلات..... 22
الدراسات السابقة..... 23
تمهيد..... 25
المطلب الأول: بداية الامتيازات الأجنبية في الدولة العثمانية..... 25
المطلب الثاني: الامتيازات الأجنبية في القرنين السادس والسابع عشر..... 30
المطلب الثالث: الامتيازات الأجنبية في القرنين الثامن وبداية القرن التاسع عشر..... 38

الفصل الأول: بداية نشاط الامتيازات الاقتصادية الأجنبية في العراق (1831_1909م)..... 43
المبحث الاول: مفهوم الامتيازات الأجنبية وأبعادها..... 46
المطلب الأول: مفهوم الامتيازات الأجنبية..... 47
المطلب الثاني: أبعاد الامتيازات ودوافعها..... 50
المبحث الثاني: الامتيازات الملاحية النهرية في العراق (1832_1908م)..... 55
المطلب الأول: تطور الامتيازات الملاحية البريطانية في العراق..... 55
المطلب الثاني: نشاط بعثة جسنيChesney (الفرات) لاستطلاع أنهار العراق..... 61
المطلب الثالث:المواقف الداخلية والخارجية (الإقليمية والدولية) من بعثة جسني(الفرات)..... 67
المبحث الثالث: امتياز شركة لنج للملاحة النهرية في العراق والمواقف المحلية والسياسية منها (1840_ 1908م)..... 71
المطلب الأول: تأسيس بيت لنج التجاري..... 73
المطلب الثاني: موقف الولاة العثمانيين من تأسيس شركة لنج(Lynch) في العراق..... 81
المطلب الثالث: موقف العشائر العراقية من امتياز الشركات الأجنبية للملاحة النهرية..... 87
الفصل الثاني: التنافس الأجنبي على الامتيازات الاقتصادية في العراق..... 91
المبحث الأول: تطور العلاقات العثمانية الألمانية..... 92
المطلب الأول: مراحل تنفيذ مشروع سكة حديد بغداد_ برلين 95
المطلب الثاني: أهداف مشروع سكة حديد بغداد_ برلين..... 98
المبحث الثاني: التحديات المالية والسياسية التي واجهت مشروع امتياز سكة حديد بغداد_ برلين 102
المطلب الأول: التحديات المالية لمشروع سكة حديد بغداد _ برلين 102
المطلب الثاني: المنافسة البريطانية لمشروع سكة حديد بغداد_ برلين.....104
المطلب الثالث: نهاية مشروع سكة حديد بغداد_ برلين.....107
المبحث الثالث: المواقف المحلية والدولية من مشروع امتياز سكة حديد بغداد_ برلين.....111
المطلب الأول: موقف السلطات العثمانية من مشروع سكة حديد بغداد_ برلين 111
المطلب الثاني: الموقف الروسي من مشروع سكة حديد بغداد _ برلين 114
المطلب الثالث: موقف الولايات المتحدة الأمريكية من مشروع سكة حديد بغداد _ برلين.....116
المطلب الرابع: موقف فرنسا من مشروع سكة حديد بغداد_ برلين.....118
المبحث الرابع: التنافس الدولي على امتيازات النفط في العراق 121
المطلب الأول: التنافس البريطاني الفرنسي على النفط.....122
المطلب الثاني: الاهتمام الأمريكي بالنفط العراقي.....129

الفصل الثالث: الامتيازات الدينية الثقافية للدول الأجنبية في العراق (1831_ 1913م).....133
المبحث الأول: الامتيازات الممنوحة لفرنسا (1831_ 1911م).....135
المطلب الأول: الحملات التبشيرية الفرنسية في ولاية البصرة (1831_ 1907م).....136
المطلب الثاني: الحملات التبشيرية الفرنسية في ولاية بغداد (1831م_ 1911م).....139
المطلب الثالث: الحملات التبشيرية الفرنسية في ولاية الموصل (1831_ 1910م).....141
المبحث الثاني: الامتيازات الممنوحة لبريطانيا: (1831_ 1913م).....145
المطلب الأول: تعزيز مركز المقيمية البريطانية في العراق(1831_1836م).....145
المطلب الثاني: الحملات التبشيرية البروتستانتية في الموصل (1838_ 1874م).....149
المبحث الثالث: الامتيازات الممنوحة للولايات المتحدة الأمريكية (1833_ 1913م).....155
المطلب الأول: الحمـــــلات التـــبشيرية الأمريكية في البـصرة(1891_1910م).....156
المطلب الثاني: الحملات التبشيرية الأمريكية في الموصل (1840_ 1913م).....161
المطلب الثالث: موقف السلطات العثمانية من الحركات التبشيرية الأجنبية.....169
النتائج.....174
التوصيات.....177
الخاتمة.....178
المصادر والمراجع.....180
السيرة الذاتية.....205

صفحة الحكم على الرسالة (باللغة التركية)

Ahmed Najı Nafea ALHAMD tarafından hazırlanan "1831-1914 OSMANLI DÖNEMİNDE IRAK'TA DIŞ EKONOMİK VE DİNİ İMTİYAZLAR" başlıklı bu tezin Yüksek Lisans Tezi olarak uygun olduğunu onaylarım.

Dr. Öğr. Üyesi. Mohamad Alı ALAHMAD .....

Tez Danışmanı, Tarih Bölümü

Bu çalışma, jürimiz tarafından Oy Birliği ile Tarih Bölümünda Yüksek Lisans tezi olarak kabul edilmiştir 24.5..2023.

Ünvanı, Adı SOYADI (Kurumu) **İmzası**

Başkan : Dr. Öğr. Üyesi Mohamad Alı ALAHMAD (KBÜ) .....

Üye : Prof. Dr. Sinan YILMAZ (KBÜ) .....

Üye : Prof. Dr. Hür Mahmut YÜCER (SBÜ) .....

KBÜ Lisansüstü Eğitim Enstitüsü Yönetim Kurulu, bu tez ile, Yüksek Lisans Tezi derecesini onamıştır.

Prof. Dr. Müslüm KUZU .....

Lisansüstü Eğitim Enstitüsü Müdürü

صفحة الحكم على الرسالة

أصادق على أن هذه الأطروحة التي أعدت من قبل الطالب أحمد ناجي نافع الحمد بعنوان " الامتيازات الأجنبية الاقتصادية والدينية في العراق خلال العهد العثماني ١٨٣١-١٩١٤ في برنامج الماجستير هي مناسبة كرسالة ماجستير.

Dr. Öğr. Üyesi. Mohamad Alı ALAHMAD .....

مشرف الرسالة، قسم التاريخ

قبول

تم الحكم على رسالة الماجستير هذه بالقبول بإجماع لجنة المناقشة بتاريخ.

24.05.2023

التوقيع **أعضاء لجنة المناقشة**

رئيس اللجنة : Dr. Öğr. Üyesi Mohamad Alı ALAHMAD (KBÜ) .....

عضواً : Prof. Dr. Sinan YILMAZ (KBÜ) .....

عضواً : Prof. Dr. Hür Mahmut YÜCER (SBÜ) .....

تم منح الطالب بهذه الأطروحة درجة الماجستير في قسم التاريخ من قبل مجلس إدارة معهد الدراسات العليا في جامعة كارابوك.

Prof. Dr. Müslüm KUZU .....

مدير معهد الدراسات العليا

DOĞRULUK BEYANI

Yüksek lisans tezi olarak sunduğum bu çalışmayı bilimsel ahlak ve geleneklere aykırı herhangi bir yola tevessül etmeden yazdığımı, araştırmamı yaparken hangi tür alıntıların intihal kusuru sayılacağını bildiğimi, intihal kusuru sayılabilecek herhangi bir bölüme araştırmamda yer vermediğimi, yararlandığım eserlerin kaynakçada gösterilenlerden oluştuğunu ve bu eserlere metin içerisinde uygun şekilde atıf yapıldığını beyan ederim.

Enstitü tarafından belli bir zamana bağlı olmaksızın, tezimle ilgili yaptığım bu beyana aykırı bir durumun saptanması durumunda, ortaya çıkacak ahlaki ve hukuki tüm sonuçlara katlanmayı kabul ederim.

Adı Soyadı: Ahmed Najı NAFEA

İmza :

تعهد المصداقية

أقر بأنني التزمت بقوانين جامعة كارابوك، وأنظمتها، وتعليماتها، وقراراتها السارية المفعول المتعلقة بإعداد أبحاث الماجستير والدكتوراه أثناء كتابتي هذه الأطروحة التي بعنوان :

"الامتيازات الأجنبية الاقتصادية والدينية في العراق خلال العهد العثماني 1831–1914م"

وذلك بما ينسجم مع الأمانة العلمية المتعارف عليها في كتابة الأبحاث العلمية، كما أنني أعلن بأن أطروحتي هذه غير منقولة، أو مستلة من أطروحات أو كتب أو أبحاث أو أية منشورات علمية تم نشرها أو تخزينها في أية وسيلة إعلامية باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد.

اسم الطالب: أحمد ناجي نافع الحمد

التوقيع: .....

شكر وتقدير

الحمد لله حمداً كثيراً والشكر والثناء وعظيم الامتنان إلى صاحب العزة والجلالة والمنة سبحانه وتعالى، الذي سهل وأنعم عليّ بإنجاز هذه الدراسة، فنشكرك اللهم ونحمدك على فضلك ورعايتك، ونسألك الـــبر والتقوى.

ويقضي جميل العرفان والوفاء والامتنان إلى كل من مد لي يد العون والمساعدة ويأتي في مقدمتهم أستاذي الفاضل المشرف الدكتور محمد علي الأحمد لما شملني به من خلق كريم وجهد صادق ومخلص وتوجيهات قيمة والتي تواصل تقديمها لي برحابة صدر لا تُنسى حتى أنجزت مهمتي، فجزاه الله خير جزاء المحسنين وأدامه ذخراً لطلبة العلم والباحثين.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى جمهورية تركيا الشقيقة التي فتحت لنا أبواب الدراسة فيها ومهدت لنا الطريق وعاملتنا خير معاملة دون تميز أو تفرقة لطلبتها عنا، وكانت خير مضيف لنا فنقدم لها الشكر من أعماق القلب حكومةً وشعباً.

كما أتقدم بالشكر والامتنان إلى دائرة الأرشيف العثماني للوثائق في إستانبول لما يقدمون من خدمة جليلة للباحث، وإلى كل من مد يد المساعدة علمياً أو معنوياً.

وأخيراً أتقدم بعظيم امتناني وخالص تقديري إلى كل أساتذتي وأصدقائي وأفراد عائلتي الذين وفروا لي كل مقومات النجاح طول مدة دراستي وانشغالي عنهم داعياً المولى عز وجل أن يوفق الجميع...إنه مجيب الدعاء.

الإهـــــداء

إلى... من أوصاني بهما ربي (أمي وأبي)

رمز الوفاء والعطاء

وكل أفراد عائلتي الكريمة

المقدمة

بدأ نظام الامتيازات الأجنبية في الدولة العثمانية كنظام لحفظ أمن التجار الأجانب وسلامتهم، وسلامة بضائعهم في النصف الأول من القرن السادس عشر ولكنه استمر بعد ذلك في حالة تطور وتحول مستمرين، إلى أن تحول في مرحلته النهائية إلى هيمنة اقتصادية طالت آثارها القطاعين العام والخاص في الدولة العثمانية على حدٍ سواء، وأصبح تدخلاً سياسياً طال كل أرجاء الإمبراطورية العثمانية في القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، ولاسيما في العراق متمثلاً بولاياته الثلاث: بغداد، البصرة، الموصل.

وتتجلى أهمية موضوع الامتيازات في كونه يعد من الموضوعات الحساسة التي شهدتها ولايات العراق العثمانية في القرن التاسع عشر من خلال تدخلات أجنبية ملحوظة اتخذت عدة أشكال للتغلغل، منها الامتيازات الاقتصادية متمثلة بامتيازات الملاحة البخارية في نهري دجلة والفرات، والسكك الحديدية، إضافة إلى امتياز البترول، ومنها الامتيازات الدينية متمثلةً بالنشاط التبشيري الكاثوليكي والبروتستانتي، وقد كرست تلك الامتيازات بعد ذلك التدخل السياسي الأجنبي في شؤون الدولة العثمانية عموماً وفي العراق على وجه الخصوص، لاسيما بريطانيا وفرنسا وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية، وتأتي أهمية هذا الموضوع كونه تناول الفترة التي رجع فيها العراق تحت ظل الحكم العثماني المباشر بعد القضاء على حكم المماليك الذي بدأت فترته في سنة 1749م وانتهت سنة 1831م وقد نتج عن منح تلك الامتيازات في العراق آثارٌ إيجابية منها تطوير الولايات التي منحت فيها هذه الامتيازات، إضافة إلى اكتساب الخبرات من الجهات الخارجية الأجنبية في إنشاء شركات محلية تنافس الأجنبية، كما استفادت الـــدولة العثمانية من الاستثمارات المالية التي وصلت إليها جراء تلك الامتيازات. وفي المقابل كانت هناك آثارٌ سلبية للتدخل الأجنبي في أراضي الدولة العثمانية، تمثلت في ضعف هيبتها وقوتها بشكلٍ عام، وهذا يندرج على التدخل الأجنبي في شؤون الولايات العراقية على كافة المستويات ومنها الاقتصادية والدينية، خصوصاً في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، وهي الفترة التي ركزت عليها هذه الدراسة.

وقد اشتملت هذه الرسالة على العديد من الوثائق المهمة للغاية، إذ تتناول تلك الوثائق الجوانب الاقتصادية فيما يتعلق بالامتيازات في فترة الدراسة، حيث كان للاقتصاد ارتباط مهم جداً بتوجهات الدولة العثمانية وسياستها، وبعلاقتها بمؤسسات المجتمع المدني، وبالجهات الأهلية العثمانية عموماً، ولذلك أوْلَتْ هذه

الدراسة الوثائق المذكورة أهمية كبيرة، وبين الباحث دور كل وثيقة من هذه الوثائق في جانب من جوانب الامتيازات الممنوحة في العراق من قبل الدولة العثمانية للجهات الاجنبية التي أعطيت لها هذه الامتيازات.

وتكونت هذه الدراسة من تمهيد وثلاثة فصول وخاتمة تحتوي على أبرز النتائج والتوصيات، إضافة إلى قائمة المصادر والمراجع، وتطرق الباحث في التمهيد إلى (نشأة وتطور الامتيازات الأجنبية في الدولة العثمانية)، ووضح مراحل تطور هذه الامتيازات الأجنبية، ونشأتها وأنواعها في الدولة العثمانية (1534_1830م)، وتناول أهم المعاهدات التي عقدتها الدولة العثمانية عندما كانت في أوج قوتها، خصوصاً مع فرنسا وروسيا، والتي شملت امتيازات للأجانب في أراضي الدولة العثمانية

وتناول الفصل الأول (نشاط الامتيازات الاقتصادية الأجنبية في العراق)، إذ شجع موقع العراق الاستراتيجي القوى الأجنبية على التنافس لنيل الامتيازات، وهذا ما جعله محل صراع للدول الأجنبية الأوروبية علانيةٌ، وتضمن هذه الفصل ثلاثة مباحث، اشتمل المبحث الأول على التعريف بمفهوم الامتيازات من الناحيتين اللغوية والاصطلاحية، كما تطرق إلى الأبعاد الاقتصادية والدينية وراء منح الدولة العثمانية مثل تلك الامتيازات للدول الأجنبية، أما المبحث الثاني فتناول بدايات الامتيازات الاقتصادية للبعثات الملاحية في العراق، وأما المبحث الثالث فقد تطرق إلى نشاط شركة لنج، والمواقف المحلية للعشائر والولاة العثمانيون منها، بالإضافة إلى المواقف الخارجية منها .

وعرض الفصل الثاني (التنافس الأجنبي للحصول على الامتيازات الاقتصادية في العراق)، وقد احتوى أربعة مباحث، تحدث المبحث الأول عن تطور العلاقات الألمانية_ العثمانية خلال القرن التاسع عشر وانعكاس ذلك على مشروع امتياز سكة حديد بغداد–برلين ثم تناول المبحث الثاني الصعوبات والمنافسة البريطانية لألمانيا للحصول على مشروع امتياز سكة حديد بغداد_ برلين، أما المبحث الثالث، فقد ركز على أهم المواقف المحلية والدولية من إنشاء مشروع سكة حديد بغداد– برلين والمتمثلة بالموقف الروسي والبريطاني وموقف السلطة العثمانية.

وجاء في الفصل الثالث: (الامتيازات الدينية الثقافية للدول الأجنبية في العراق)، وقُسّم هذا الفصل إلى مباحث ثلاثة أيضاً، عرض الباحث في المبحث الأول منه الامتيازات الممنوحة لفرنسا في العراق، والتي بدأت على هيئة حملات استشراق وتبشير في كل من ولايات البصرة وبغداد والموصل، والتي استطاعت فرنسا من

خلالها التدخل بشكلٍ كبيرٍ في جميع مفاصل الحياة في العراق، كما عرض المبحث الثاني الامتيازات الممنوحة لبريطانيا في العراق، بدءاً من تعزيز مركز المقيمية البريطانية في ولايتي الموصل وبغداد، وصولاً إلى الحملات التبشيرية البروتستانتية في ولاية الموصل، والتي كانت سبباً هاماً في التدخل البريطاني في العراق فيما بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، وهزيمة الدولة العثمانية في هذه الحرب، ومن ثم سقوطها، واحتلال الحلفاء لأرضها وتقاسمهم لممتلكاتها، إذ وقع العراق بعد تلك الحرب تحت الاحتلال البريطاني المباشر، وقد اشتمل المبحث الثالث من هذا الفصل على الامتيازات الممنوحة للولايات المتحدة الأمريكية في العراق، والتي اتخذت من النشاط التبشيري وبناء المدارس الدينية النصرانية والمراكز التبشيرية في البصرة والموصل بشكلٍ خاص، حجةً لها للتوغل في العراق وسلب ثرواته وممتلكاته ونفائسه.

واعتمد الباحث في البحث والكتابة عدة مناهج منها المنهج الوصفي التحليلي الذي يركز على وصف الأحداث بصوره دقيقة من المصادر والمراجع ومن ثم تحليلها بالإضافة إلى المنهج التاريخي الذي يبين الحقائق والأحداث التاريخية، واعتمد الباحث أيضاً المنهج الاستقرائي الذي يقوم باستقراء الوثائق والنصوص التاريخية.

وقد قام الباحث بنفسه بالذهاب إلى دائرة الأرشيف العثماني في إسطنبول وجمع الوثائق والمادة العلمية التي تخص موضوع الامتيازات الاقتصادية والدينية في العراق خلال فترة الدراسة من المصادر والمراجع المحايدة العربية والإنكليزية والتركية.

وبعد: فقد تم الانتهاء من هذه الرسالة بفضل الله وتوفيقه، فإن أصاب الباحث، فهو الفضل من الله، فله الحمد والشكر، وإن قصرت الهمة عن بلوغ المراد بتمامه، فهو حال البشر من التقصير والنقص، وقد بذل الباحث غاية جهده، واجتهد في سعيه لإتمام هذا العمل العلمي قدر المستطاع، والله من وراء القصد، والحمد لله رب العالمين.

الملخص

تناولت هذه الرسالة الامتيازات الأجنبية الاقتصادية والدينية في العراق خلال العهد العثماني في الفترة بين (1831-1914م)، وقد اختار الباحث هذه الفترة، من عام 1831م ليكون بداية موضوع الدراسة، لأنه يمثل بسط الدولة العثمانية سلطتها على العراق بعد القضاء على حكم المماليك في فترة خلافة السلطان محمود الثاني، وتعتبر هذه الفترة من أهم الفترات في تاريخ العراق الحديث في ظل السيادة العثمانية عليه، لما شكلته الامتيازات الاقتصادية والدينية الأجنبية من أهمية، وما أحدثته من تحولات.

وقد اشتملت الرسالة، على تمهيد وثلاثة فصول وخاتمة، علاوةً على نتائج الدراسة وقائمة المصادر والمراجع العربية وغير العربية، واعتمد الباحث على مجموعة من الوثائق العثمانية المهمة المنشورة وغير المنشورة.

_ قدم الباحث في التمهيد نشأة وتطور الامتيازات الأجنبية في العهد العثماني وشملت فترة قبل الدراسة.

_ جاء الفصل الأول بعنوان (الامتيازات الاقتصادية والدينية الأجنبية في العراق خلال العهد العثماني 1831-1909م).

_ وحمل الفصل الثاني عنوان (التنافس الأجنبي على الامتيازات الاقتصادية في العراق).

_ وعُرض الفصل الثالث بعنوان (الامتيازات الدينية الثقافية للدول الأجنبية في العراق1831-1913م).

الكلمات المفتاحية: الدولة العثمانية، الامتيازات الأجنبية، الدول الأوروبية، الملاحة البخارية، شركة لنج، سكة حديد بغداد، النفط، الاستشراق، التبشير.

ÖZET

Bu tezin içeriği (1831-1914) yılları arasında Osmanlı döneminde Irak'ta yabancıların ekonomik ve dini imtiyazları

Araştırmacı, Sultan II. Mahmud'un hilafeti döneminde Memlûk hakimiyetinin ortadan kaldırılmasından sonra Osmanlı devletinin Irak üzerindeki otoritesinin genişlemesini temsil etmesi nedeniyle 1831 yılından itibaren bu dönemi çalışma konusunun başlangıcı olarak seçmiştir.

Bu dönem, dış ekonomik ve dini ayrıcalıkların önemi ve getirdiği dönüşümler nedeniyle, Osmanlı yönetimi altındaki Irak'ın modern tarihinin en önemli dönemlerinden biri olarak kabul edilir.

Tez, çalışmanın sonuçlarına ek olarak bir giriş, üç bölüm ve bir bitiş içeriyordu ,Arapça ve Arapça olmayan kaynakların ve referansların bir listesini içeriyordu.Araştırmacı, bir grup önemli yayınlanmış ve yayınlanmamış Osmanlı belgesine dayanıyordu.

–Giriş bölümünde araştırmacı, Osmanlı döneminde yabancı imtiyazlarının ortaya çıkışını ve gelişimini sunmuş ve çalışmadan önceki bir döneme yer vermiştir.

– Birinci bölüm, (1831-1909) Osmanlı döneminde Irak'ta yabancı ekonomik ve dini imtiyazları) başlığını taşıyordu.

– İkinci bölümün başlığı (Irak'ta Ekonomik İkinci bölümün başlığı (Irak'ta Ekonomik İmtiyazları İçin Dış Rekabet) idi.

– Üçüncü bölüm, (Irak'taki Yabancı Ülkelerin Dini ve Kültürel İmtiyazları (1831-1913) başlığını taşıyordu.

Anahtar kelimeler: Osmanlı İmparatorluğu - yabancı imtiyazlar - Avrupa ülkeleri - buharlı navigasyon - Leng Şirketi - Bağdat Demiryolu - Oryantalizm - Misyonerlik

ABSTRACT

This thesis dealt with foreign economic and religious privileges in Iraq during the Ottoman era in the period between (1831-1914 AD), and the researcher chose this period, from 1831 AD to be the beginning of the subject of the study, because it represents the extension of the Ottoman state's authority over Iraq after the elimination of the Mameluke rule in The period of the succession of Sultan Mahmoud II, and this period is considered one of the most important periods in the modern history of Iraq under the Ottoman sovereignty over it, due to the importance of foreign economic and religious privileges, and the transformations it brought about.

The thesis included an introduction, three chapters and a conclusion, in addition to the results of the study and a list of Arabic and non-Arabic sources and references. The researcher relied on an important group of published and unpublished Ottoman documents.

_ In the introduction, the researcher presented the emergence and development of foreign concessions during the Ottoman era, including the pre-study period.

_ The first chapter was entitled (foreign economic and religious privileges in Iraq during the Ottoman era 1831-1909 AD).

_ And the second chapter bore the title (Foreign competition for economic concessions in Iraq).

_ The third chapter was presented, entitled (The Religious and Cultural Privileges of Foreign Countries in Iraq 1831-1913 AD).

Keywords: The Ottoman Empire_ foreign concessions_ European countries_ steam navigation_ Lynch Company_ Baghdad Railway_ oil_ Orientalism_ proselytizing.

معلومات سجل الأرشيف

عنوان الرسالة	الامتيازات الأجنبية الاقتصادية والدينية في العراق خلال العهد العثماني 1831_1914م
مؤلف الرسالة	أحمد ناجي نافع الحمد
مشرف الرسالة	الدكتور محمد علي الأحمد
درجة الرسالة	الماجستير
تاريخ المناقشة	2023/5/24
مجال الدراسة	التاريخ
مكان الدراسة	جامعة كارابوك- معهد الدراسات العليا
عدد صفحات الرسالة	20ه
الكلمات المفتاحية	الدولة العثمانية- الامتيازات- الدول الأجنبية- الملاحة البخارية- شركة لنج- سكة حديد بغداد- النفط- الاستشراق- التبشير

ARŞİV KAYIT BİLGİLERİ

Tezin adi	1831-1914 Osmanlı Döneminde Irak'ta Dış Ekonomik Ve Dini İmtiyazlar
Tezin Yazari	Ahmed Naji Nafea
Tezin Danismani	Dr. Öğr. Üyesi Mohamad Alı Al Ahmad
Tezin Derecesi	Yüksek Lisans
Tezin Tarihi	24/5/2023
Tezin Alanı	Tarhi
Tezin Yeri	KBÜ/LEE
Tezin Sayfa	205
Anahtar kehimeler	Osmanlı devleti_ imtiyazlar_ yabancı ülkeler_ buhar navigasyonu_ Ling şirketi_ Bağdat Demiryolu_ petrol_ Oryantalizm_ dinini yaymak

ARCHIVE RECORD INFORMATION

Title of the Thesis	Foreign economic and religious privileges in Iraq during the Ottoman era 1831-1914
Author of the Thesis	Ahmed Naji Nafea
Advisor of the Thesis	Asst. Prof. Dr.Mohamad AlI Alahmad
Status of the Thesis	Master
Date of the Thesis	24/5/2023
Field of the Thesis	History
Place of the Thesis	UNIKA/IGP
Total Page Number	205
Keywords	Ottoman Empire_ Privileges_ foreign countries_ steam navigation_ Ling company_ Baghdad Railway_ Orientalism_ proselytizing_ petroleum

قائمة الاختصارات

الاختصار	المعنى
ص:	صفحة.
جـ:	جزء إذا اقترن برقم الصفحة الذي يدل على الجزء وثق منه الباحث
ج:	إذا اقترن باسم الكتاب فإنه يدل على عدد أجزائه.
د.ت:	دون تاريخ نشر.
د. ن:	دون دار نشر.
د. م:	دون مكان.
ط:	طبعة.
هـ:	هجري.
م:	ميلادي.
د.و.ك:	دار الكتب العثمانية.
BOA:	دار الأرشيف العثماني.
F.O :	دار الأرشيف البريطاني.

فرضية البحث

نتج عن منح الدولة العثمانية الامتيازات الأجنبية الاقتصادية والدينية للدول الأجنبية، توسع التغلغل الأجنبي داخل ولايات الدولة العثمانية، وزيادة النفوذ في ولايات العراق البصرة وبغداد والموصل.

وتأتي هذه الفرضية من المنطلقات الآتية:

1-لعبت الكثير من العوامل الاقتصادية والدينية الثقافية دوراً كبيراً في منح الدولة العثمانية العديد من الامتيازات للدول الأجنبية في العراق.

2-مثلت الامتيازات الأجنبية أحدى أهم وسائل التغلغل الأجنبي في البلاد العثمانية عموماً، وفي ولايات العــراق بشكل خاص، واستطاعت تحويل ولاياته إلى مناطق نفوذ لها.

3-أدى منح الامتيازات الأجنبية في العراق، إلى هيمنة الدول الأجنبية على جميع مفاصل الحياة في العراق السياسية منها، والاقتصادية، والثقافية.

أهمية البحث

تستمد هذه الدراسة أهميتها من كونها تقدم إطاراً فكرياً، يربط من خلال المناقشة والتحليل ما بين سلبيات وإيجابيات منح الدولة العثمانية امتيازات اقتصادية ودينية عديدة للدول الأجنبية في العراق، وتميزت هذه الدراسة بتناولها لفترة زمنية هـامة من تاريخ العراق الحديث، فقد اتسمت هذه الفترة بتغير هيكلية العراق وتقسيمه إلى ولايات ثــلاث بعد أن كان خمس ولايــات، وتعيين ممثلين أجانب (بريطانيين، وفرنسيين، وأمريكان)، لضمان مصالح كل دولة من هذه الدول على حدة، بالإضافة إلى أن موضوع الامتيازات الاقتصادية والدينية في العراق، ودورها في توطيد النفوذ الأجنبي فيه، يعد من المواضيع التي تكتسي أهمية علمية، وتعتبر مجالاً خصباً للبحث والدراسة.

أهداف البحث

1-التعرف على دوافع الدولة العثمانية في منح الامتيازات للدول الأجنبية في ولايات العراق، إذ يعتبر هذا الموضوع من أهم أسباب اضمحلال الإمبراطورية العثمانية وسقوطها.

2-الوقوف على سلبيات وإيجابيات الامتيازات الأجنبية الاقتصادية والدينية في البلاد العثمانية، ومدى تأثيرها في ولايات العراق الثلاث في فترة الدراسة وما بعدها.

3-استقراء الرابط ما بين واقع الإدارة العثمانية في القرن التاسع عشر في العراق، وقرار منح الامتيازات الأجنبية في ولاياته الثلاث آنذاك.

4-تحليل الآثار والنتائج المترتبة على منح السلطات العثمانية الامتيازات للدول الأجنبية في العراق، وبيان وقع الامتيازات الاقتصادي والسياسي والفكري في العراق.

مشكلة البحث

1.تميز القرن التاسع عشر في العراق سياسياً: بسقوط المماليك في الدولة العثمانية وتقليص حكم المقاطعات، وبيئياً: بحدوث الكوارث الطبيعية كالفيضانات، مما شكل ضغوطاً كبيرة على الدولة العثمانية دفعت بها إلى الاتجاه المتزايد لمنح الامتيازات الأجنبية الاقتصادية والدينية في ولايات العراق.

2.اعتبرت تلك الامتيازات سلاحاً ذا حدين، إذ أدت إلى ضعف سيادة الدولة العثمانية وتقليص قوتها لصالح الدول الأوروبية، الأمر الذي أدى إلى انتشار الفساد وتوتر العلاقة ما بين الأهالي والسلطات الرسمية في ولايات العراق الثلاث.

3.على الرغم من الإصلاحات التي نفذتها الدولة آنذاك، إلا أنها لم تتمكن من الحد من نظام الامتيازات بسبب الفساد وتحركات العشائر ضد سياسة السلطة العثمانية.

ينبثق عن هذه الإشكالية عددٌ من التساؤلات الفرعية:

التساؤلات

1-مالمقصود بالامتيازات الأجنبية؟

2-ماهي الدوافع التي حملت الدولة العثمانية على منح الامتيازات الاقتصادية والدينية في العراق؟

3-هل كانت الامتيازات الاقتصادية والدينية الأجنبية أحد أهم أسباب انهيار الإمبراطورية العثمانية؟

4- كيف تعاملت السلطة العثمانية مع الدول الأجنبية التي حصلت على الامتيازات، والتي حاولت التدخل في الشؤون الداخلية؟ وماهي المواقف المتخذة تجاه ذلك؟

5- كيف كان موقف المجتمع العراقي وردوده المختلفة على أصحاب الامتيازات الاقتصادية؟

المنهجية المتبعة:

اعتمد الباحث في دراسته هذا الموضوع وتحليله على المناهج الآتية:

1-المنهج الوصفي التحليلي: الذي يسهم في التعرف على ظاهرة الدراسة، ووضعها في إطارها الصحيح، وتفسير جميع الظروف المحيطة بها وصولاً إلى نتائج وحلول مستخلصة من مناقشة موضوعات البحث.

2- المنهج التاريخي: والذي يساعد على بلوغ الحقائق والمعارف عن طريق مطالعة المعلومات أو البيانات التي دونت في الفترات الماضية، وتنقيحها ثم نقدها بموضوعية، للتأكد من جودتها وصحتها، ثم إعادة بلورتها للوصول إلى النتائج المقبولة، والمدعَمة بالبراهين والحجج.

3- المنهج الاستقرائي: الذي يساهم في استقراء النصوص التاريخية والوثائق، والسعي لاستخلاص الآراء المختلفة منها.

الدراسات السابقة

تناولت هذه الدراسة موضوعاً ذا أهمية كبيرة وهوه الامتيازات الأجنبية الاقتصادية والدينية في العراق خـــلال العهد العثماني للفترة1831_1914م، وقد قام الباحث بالاطلاع على العديد من الرسائل والأطروحات الأكاديمية حوله، والتي تناولت جوانب من هذا الموضوع وناقشها، بُذِلَ في إعدادها كثير من الوقت والتعب، إلا أن غالبيتها تناول العراق ضمن فترات زمنية وأُطر معينة.

ومن تلك الدراسات:

1- "دور الامتيازات الأجنبية في سقوط الإمبراطورية العثمانية" للباحث ياسر عبد العزيز قاري، وهي أطروحة دكتوراة، نوقشت في جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية. هدفت هذه الدراسة إلى التعريف بالامتيازات الأجنبية التي منحتها الدولة العثمانية للدول الأوروبية، وخاصة الدول الكبرى في ذلك الحين، بريطانيا_ وفرنسا_ وروسيا بالإضافة إلى ألمانيا وعلاقتها بالمصير الذي آلت إليه، وتوضيح الدوافع الكامنة وراء إبرام تلك المعاهدات.

وتختلف هذه الدراسة التي يناقشها الباحث عن الدراسة السابقة بأنها سلطت الأضواء على الامتيازات الأجنبية الاقتصادية والدينية في العراق بشكل خاص، أما الدراسة السابقة فتناولت موضوع الامتيازات في كافة البلاد العثمانية بصورة عامة.

2-"الامتيازات الأوروبية في البلاد العربية: سكة 2حديد بغداد_ برلين أنموذجاً"، للباحثة صليحة بغزو، وهي رسالة ماجستير مقدمة في جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، وقد هدفت هذه الدراسة إلى الإلمام بالأسباب التي ساهمت في إضعاف الدولة العثمانية، وكيف ساهم مشروع سكة حديد بغداد_ برلين بغداد الذي مُنح لألمانيا، في احتدام الصراع بين الدول الكبرى، وخاصة في منطقة الشرق الأوسط من أجل الدفاع عن مصالحها،

وذلك أن كل دولة كانت تريد بسط نفوذها، والحد من نفوذ الدول الأخرى، وكيف تم اقحام الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى.

وتختلف هذه الدراسة عن دراسة الباحث في أنها تناولت جانباً واحداً من الامتيازات الاقتصادية التي منحتها الدولة العثمانية إلى الدول الأجنبية، وتمثل هذا الجانب في الحديث عن سكة حديد بغداد_ برلين، كما أهملت مواقف السلطات العثمانية، والدول الأجنبية الأخرى، من منح مثل هذا الامتياز إلى ألمانيا دون الدول الأجنبية الأخرى، أما الدراسة الحالية، فبحثت جميع الامتيازات الاقتصادية المتعلقة بالعراق فقط، وانعكاسها على الدولة عامة، وعى العراق بشكلٍ خاص.

3-" العراق في عهد مدحت باشا 1869-1872م " وهي رسالة ماجستير للباحثة منيرة هيشر، في جامعة محمد خيضر، سكرة، الجزائر، وقد هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أحوال العراق في هذه المدة، والكشف عن الإصلاحات والتنظيمات التي قامت بها الدولة العثمانية العلية في تلك الفترة، والتي تزامنت مع توسع سياسة الامتيازات الأجنبية في الدولة العثمانية، وولاياتها العراقية الثلاث على وجه الخصوص، وتبيان مدى مساهمة السياسة التي اتبعها مدحت باشا بأوامر من السلطان عبد الحميد الثاني، في تغيير الأوضاع العامة في العراق على جميع المستويات.

وتختلف هذه الدراسة عن الدراسة الحالية، في أنها ركزت على سرد أحوال العراق في فترة الدراسة، وعدم إيلاء أهمية لآثار موضوع الامتيازات في تلك الفترة على العراق، وأهملت جانباً مهماً من الامتيازات، وهي الامتيازات الدينية والثقافية التي كانت مدخلاً للتغلغل الأوروبي والأجنبي في كافة مفاصل الحياة في الدولة العثمانية، وفي العراق على وجه الخصوص، أما الدراسة الحالية، فقد ركزت في فصلٍ منها، على الامتيازات الدينية والثقافية التي منحتها الدولة العثمانية للدول الأجنبية في العراق، ثم بينت آثار تلك الامتيازات على مجمل الحياة في ولايات العراق الثلاث.

تمهيد

نشأة الامتيازات الأجنبية في العراق وتطورها في العهد العثماني 1535_1830م

شكّلت الامتيازات الأجنبية أهم وسيلة أمام الدول الأوروبية للتغلغل في الإمبراطورية العثمانية، سياسياً، واقتصادياً، واجتماعياً، واستطاعت تلك الدول الأوروبية تحويل ولايات الإمبراطورية العثمانية إلى مناطق نفوذ لها أشبه بالمستعمرات، وذلك بعد تغلغل الرأسمال الأجنبي الذي ساهم في عرقلة نمو العلاقات الاقتصادية الرأسمالية فيها، وتوطيد أسس العلاقات الإقطاعية، بهدف ضرب سيادة الدولة العثمانية، واستغلال موارد شعوبها لصالح سياسات الدول الاستعمارية منذ عام 1535م حتى عام 1914م[1] فكيف ظهرت هذه الامتيازات؟

المطلب الأول: بداية الامتيازات الأجنبية في الدولة العثمانية

لم تكن الامتيازات الأجنبية في الدولة العثمانية وليدة القرن السادس عشر، وإنما هي امتداد للتاريخين القديم والإسلامي، وقد كانت من الشروط الرئيسة لتبادل التجارة الدولية، وإحدى الوسائل الضرورية للإمبراطوريات القوية، لتحقيق مصالحها وأهدافها المختلفة في مجالات الزراعة، والصناعة، والتجارة، كما كانت تمثل حصانة للأشخاص العاملين في حماية أرواحهم وأموالهم، فالأمن شرط أساسي لتحقيق هذه المصالح والامتيازات[2]، وقد ورثت الدولة العثمانية هذا النوع من المعاهدات عن الدولة البيزنطية، فقد كان البيزنطيون يتعاملون بهذه

---

(1) سهيلة أحمد سرير، **الامتيازات الأجنبية في الدولة العثمانية بين الآثار الإيجابية والسلبية (1310هـ_ 1916م)**، رسالة ماجستير، الجزائر، جامعة الدكتور يحي فارس بالمدية، ص: 18

(2) وليد صبحي العريض، **تاريخ الامتيازات الأجنبية في الدولة العثمانية**، مجلة دراسات، الجامعة الأردنية، الأردن، مج 24، عدد 1، شباط 1997، ص :145

المعاهدات كشرط أساس للتبادل التجاري، لذا كان من الطبيعي أن يسير العثمانيون على خطى هذا النظام، خاصةً بعد أن توسعت سيادة الدولة العثمانية في كل من قارتي آسيا وأفريقيا و أوروبا.[1]

إن المبدأ الأساس للامتيازات هو دائماً ((أمان)) يُعطى رسمياً من قبل رئيس الجماعة الإسلامية، مقابل التعهد بالصداقة من قبل غير المسلمين، وغالباً ما كان العثمانيون يفسرون هذا التعهد على أنه نوع من التحالف، وتقع الامتيازات تحت تصنيف الوثائق المعروفة بـ (أحد نامه) والأحد نامه يُعطى من جانب واحد، إلا أنه يُعترف به تحت القسم بامتياز يُلزِمُ المانحَ [2]، وكان ظهور الامتيازات أحد العوامل الرئيسة التي أسهمت في الانتقاص من الولاية العامة للمحاكم الشرعية، التي نشأت كنوع من أنواع الاتفاقيات التجارية. [3]

وعلى الرغم من أن بداية ظهور الامتيازات في الدولة العثمانية بشكل رسمي تعود إلى المعاهدة العثمانية_ الفرنسية في عام 1536م، إلا أنه كان هناك مبادراتٌ سبقت تلك المعاهدة، وهي على الشكل الآتي:

أولاً: منذُ العصور القديمة حتى ظهور الإسلام: كان تجار الشرق في العصور القديمة، يسيطرون على كل الطرق البرية والبحرية والمراكز التجارية والشبكات التي ربطت أوروبا الغربية بالبحر الأحمر والخليج العربي والمحيط الهندي ووسط آسيا وشرقها، كما واجه تجار الدويلات الإيطالية منذ القرن العاشر الميلادي، حقيقة وواقع احتكار تجار المشرق العربي للتجارة المشرقية، فقد كان عليهم أن يشتروا البضائع المشرقية بالأسعار التي يفرضها التجار

---

[1] إياد ناظم جاسم، **الامتيازات الأجنبية في الدولة العثمانية**، بحث محكم نشرته جامعة الأنبار، انظر: الرابط الالكتروني: https://www.uoanbar.edu.iq، ص: 137

[2] خليل اينالجك، **التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية 1600_ 1914**، ترجمة: عبد اللطيف الحارس، (2ج) إستانبول، دار المدار الإسلامي، ط1،2007م، ج2، ص: 288

[3] محمد الهامي، **السلطان عبد الحميد الثاني في الذاكرة العربية**، (2ج)، تركيا، إستانبول، دار الأصول العلمية، ط1، 1440هـ_2019م، ج2 ص: 109

المحليون[1]، بالإضافة إلى أن العلاقات التجارية بين الشرق، ولاسيما المشرق العربي والغرب قديمة قدم التاريخ، فقد كان للفينيقيين أدوار تجارية رئيسة في البحر المتوسط، إذ أقاموا علاقات تجارية مع أوروبا وشمال أفريقيا في القرنين الثالث عشر والثاني عشر قبل الميلاد[2]، واستمرت العلاقات التجارية والتفوق المشرقي التجاري من العصور القديمة حتى ظهور الإسلام، وبظهوره بدأت مرحلة مهمة ورئيسة من التاريخ العالمي، ودخلت العلاقات التجارية بين المشرق الإسلامي وأوروبا مرحلةً جديدةً، فقدت خلالها الدولة العثمانية الكثير من قوتها السابقة، بسبب وقوف الغرب موقفاً عدائياً من انتشار الإسلام، واستمر الوضع كذلك إلى أن ظهر الإيطاليون في القرن العاشر الميلادي كوسطاء في التجارة بين الشرق والغرب، واستمرَ ذلك الوضع زهاءَ خمسة قرون[3]، لذا يعد التجار الإيطاليون أقدم التجار الأوروبيين، وكان التجار الفرنسيون والإنكليز يمارسون التجارة مع الشرق عن طريقهم[4]، وقد حصل التجار الإيطاليون على امتيازاتٍ مهمةٍ قبل الحروب الصليبية، ولم تمنع تلك الحروب من ظهور المراكز التجارية الأوروبية في بلاد الشام، وقيامها بأعمال تجارية هناك، بالرغم من معارضة الكنيسة البابوية وتحريمها حمل المنتجات الغربية إلى بلاد الشام، لاسيما السلاح والذخيرة، فحظيت المدن الإيطالية بأوضاع مميزة في بلاد الشام لقاء عدم إصغائها للتعاليم البابوية.[5]

---

(1) زكاوي لوكمان، **تاريخ الاستشراق وسياساته، الصراع على تفسير الشرق الأوسط**، ترجمة شريف يونس، القاهرة، دار الشروق، ط1، 2007، ص: 97

(2) هنري لامنس، **المذكرات الجغرافية في الأقطار السورية**، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، ط1، 1911، ص: 14

(3) ماري سركو السكيف، **الامتيازات الأجنبية وانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية على سوريا (بلاد الشام) في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين**، دمشق، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، ط1، 2010 ص: 34_ 36

(4) رافق عبد الكريم، **العرب والعثمانيون 1516_ 1916**، سوريا دمشق، مطابع ألف باء_ الأديب، ط2، 1993، ص: 206

(5) السكيف، **الامتيازات الأجنبية وانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية على سوريا (بلاد الشام) في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين**، ص: 37

ثانياً: الفترة الممتدة منذُ عام 1352م حتى 1512م: حافظ العثمانيون الأوائل على العلاقات الجيدة مع الدويلات الإيطالية في المراكز التي سيطروا عليها على حساب البيزنطيين، فقد حصلت (جَنَوَة)[1]، على أولى الامتيازات العثمانية في القرن الرابع عشر، بعد أن دخل العثمانيون بلاد الروملي (الجانب الأوروبي من الإمبراطورية العثمانية) للمرة الأولى، وبعد فتح القسطنطينية، حافظ السلاطين العثمانيون على الحالة التي كانت عليها العناصر غير المسلمة، كما أيدوا امتيازات الجَنَوِيّين (نسبةً إلى مقاطعة جَنَوَة الإيطالية) القاطنين فيها، إلى جانب عقد معاهدة تجارية مع جمهورية البندقية[2] عام ١٥٢٢م، وهذه المعاهدة تم فيها منح وكلاء الجمهورية حقوق الفصل في بعض قضايا أبناء جمهورية البندقية، داخل الدولة العثمانية[3]، وعليه، فإن الامتيازات التجارية في الدولة العثمانية تعود إلى مرحلة أقدم من تلك التي منحها سليمان القانوني لفرنسا عام 1535_ 1536م[4]، والجدير بالذكر هنا أن العراق أصبح تابعاً لسيادة الدولة العثمانية منذ عام 1534، أي قبل توقيع معاهدة الامتيازات العثمانية الفرنسية بسنةٍ واحدة، وعلى الرغم من خضوعه للحكم المملوكي في الفترة (1750_ 1831م)، إلا أن العثمانيين قضوا على المماليك. وامتازت تلك الفترة من القرن التاسع عشر بالاتصال الحضاري للعراق مع الدول الأوروبية، وفي نفس الوقت، تطبيق سياسة منع الأجانب من تجاوز الامتيازات الممنوحة لهم من قبل الدولة العثمانية في العراق، سواءً بريطانيا، أو إيطاليا، أو روسيا، أو ألمانيا، أو

---

(1) جَنَوَة: مدينة في شمال غرب إيطاليا، يعود تاريخ تأسيسها إلى سنة 707 قبل الميلاد تقريباً، انظر: عبد السلام الترمانيني، **أحداث التاريخ الإسلامي بترتيب السنين**، دمشق، دار طلاس، ط1، 1997، جـ4 ص: 812

(2) البندقية: مدينة إيطالية تقع في شمال البحر الأدرياتيكي، تمثل مركزاً تجارياً، وفي القرن الخامس عشر أصبحت تسيطر على التجارة في الجانب الشرقي من حوض البحر المتوسط، وتراجعت بعد اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح. انظر: سهيلة أحمد سرير، **الامتيازات الأجنبية في الدولة العثمانية بين الآثار الإيجابية والسلبية**، ص: 12

(3) نادية مصطفى وآخرون، **العصر العثماني من عصر القوة والهيمنة إلى بداية المسألة الشرقية**، القاهرة، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط1، 1996، ص: 29

(4) نادية مصطفى، المرجع السابق، ص: 30

الولايات المتحدة الأمريكية التي ظهرت لاحقاً، والتي كانت جميعها تطمح بالحصول على مناطق نفوذ في العراق، بسبب موقعه الاستراتيجي الهام.[1]

وفي الحقيقة كانت جمهورية البندقية إحدى أهم الدويلات التجارية الإيطالية بين القرنين الثالث عشر والخامس عشر، إلا أن تغيير مجرى الطرق التجارية العالمية إلى رأس الرجاء الصالح، إضافةً إلى الصراع العنيف الذي نشب بينها وبين الدولة العثمانية، أدى إلى ضعف مركزها مقابل تنامي وتفوق القوة العثمانية، وازدياد قوة دول أوروبا الغربية[2]، وكان تغيير طرق التجارة العالمية القديمة المتمركزة في البحر المتوسط وانتقالها إلى المحيطات، قد أثر فقط في تجارة آسيا البحرية، في وقت غدت فيه التجارة البرية فيها تحت سيطرة الفرس، التي لم تكن تشكل سوى مرحلة ثانوية، وأصبحت سيدة الطرق التجارية بين الدولة العثمانية والهند والصين، واستفادت منها الدولة العثمانية في الأناضول استفادة عظيمة[3]، وهذا ما يفسر إغلاق العثمانيين البحر الأحمر أمام السفن التجارية لمدة طويلة من الزمن، بحجة حماية الأماكن المقدسة[4]، بينما تأثرت دولة المماليك بهذا التغيير الخطير في الطرق التجارية، وبدأت تعاني من أزمة اقتصادية عنيفة، فتهاوت بسهولة أمام التقدم العثماني.[5]

وعندئذٍ تم الإعلان عن مرحلة جديدة من الاقتصاد العثماني، بعد أن بسطت الدولة العثمانية سيادتها على المشرق العربي، الأمر الذي جعلها تسيطر على الطرق التجارية بين البحر المتوسط والمحيط الهندي[6]، ثم ذلك بفرض سياسة الامتيازات ذات الشروط المجحفة بحق التجارة والصناعة المحليتين في هذه البلاد، وهذا الأمر أدى

---

(1) محمد سلمان حسن، **التطور الاقتصادي في العراق: التجارة الخارجية والتطور الاقتصادي 1864_ 1958**، (2ج)، بيروت، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، د. ت، ج1 ص: 169_ 172

(2) إسماعيل أحمد ياغي، **العالم العربي في التاريخ الحديث**، السعودية الرياض، مكتبة العبيكان، ط 1، 1997، ص: 179_ 180

(3) ليلى الصباغ، **الجاليات الأوروبية في بلاد الشام في العهد العثماني في القرنين السادس عشر والسابع عشر**، (2ج) بيروت، مؤسسة الرسالة، ط 1، ج2، 1989، ص: 72

(4) نجاح محمد، **تاريخ شبه جزيرة العرب الحديث**، ط 5، دمشق، منشورات جامعة دمشق: كلية الآداب، 2009 _ 2010، ط 1، ص: 73

(5) الصباغ، **الجاليات الأوروبية في بلاد الشام في العهد العثماني في القرنين السادس عشر والسابع عشر**، ج1 ص: 73

(6) أحمد عبد الرحيم مصطفى، **في أصول التاريخ العثماني**، لبنان بيروت، دار الشروق، ط 1، 1993، ص: 133_ 134

إلى القضاء عليها قضاء مبرماً، وبدأ معها عهد طويل من العزلة الاقتصادية مصحوبة بعزلة سياسية وفكرية امتدت إلى مشارف القرن التاسع عشر.[1]

المطلب الثاني: الامتيازات الأجنبية في القرنين السادس والسابع عشر

دفع الصراع العثماني مع البندقية[2]، إلى جانب ظهور إسبانيا وصراعها مع فرنسا وتهديدها للسواحل الجنوبية للبحر المتوسط وشمال أفريقيا[3]، إلى تدهور العلاقات العثمانية – الإسبانية[4]، ودخول فرنسا في المشرق كلاعب جديد، الأمر الذي نتج عنه حصول التقارب الفرنسي العثماني، وتوقيع المعاهدة المعروفة باسم الامتيازات الأجنبية عام 1535م في عهد السلطان سليمان القانوني[5]، وهي تشبه المعاهدات التي سبق للدولة العثمانية أن عقدتها مع جَنَوَةَ والبندقية[6].

والجدير بالذكر هنا، أنه أيضاً في سنة 1356م عُقدت معاهدة تجارية بين العثمانيين وجمهورية راجوسا الإيطالية لإحياء تجارة الشرق، والتي حصل العثمانيون من خلالها على ضريبة جمارك مقدارها 6% ثم إلى 8% في معاهدة 1521م، وكانت قبيل الامتياز الذي منح لمدينة جَنَوَة، كما أقر السلطان محمد الفاتح جميع الامتيازات التجارية مع المدن الإيطالية الأخرى بهدف تشجيع التجارة الخارجية، ومع أن هذه الامتيازات كانت أسلوب تواصل قديم بين التجار الأجانب والسلطات الحاكمة في المشرق العربي[7]،إلا أنها لم تأخذ أهميتها وجدليتها التاريخية إلا منذ عام ١٥٣٥م عندما تم توقيع المعاهدة التي تضمنت هذه الامتيازات بين السلطان

---

(1) رافق، **العرب والعثمانيون 1516_ 1916**، ص: 195

(2) السكيف، **الامتيازات الأجنبية وانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية على سوريا (بلاد الشام) في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين**، ص: 57

(3) لوكمان، **تاريخ الاستشراق وسياساته_ الصراع على تفسير الشرق الأوسط**، ص: 94

(4) محمد أنيس، **الدولة العثمانية والشرق العربي (1514_1914)**، القاهرة مصر، مكتبة الأنجلو المصرية، ط 1، 1993، ص: 167

(5) نادية مصطفى، **العصر العثماني من عصر القوة والهيمنة إلى بداية المسألة الشرقية**، ص: 27

(6) مصطفى، **في أصول التاريخ العثماني**، ص: 94

(7) الصباغ، **الجاليات الأوروبية في بلاد الشام في العهد العثماني في القرنين السادس عشر والسابع عشر**، ص: 215

العثماني سليمان القانوني والملك الفرنسي فرانسوا الأول[1]، وكانت على شكل عهود حددت المزايا التي تمتع بها التجار الفرنسيون، ومن ثم أصبحت نموذجاً يتبع في العلاقات بين بقية الدول الأوروبية و الدولة العثمانية[2]، كما شكلت هذه العهود، الأسس والأصول التي استندت إليها الجاليات الأوروبية عند إقامتها في الولايات العثمانية.[3]

ولا تزال قضية منح الامتيازات العثمانية للدول الأجنبية محلَّ اهتمامٍ، ويبقى السبب الأساس الذي دفع بالسلطان سليمان القانوني – وهو في ذروة انتصاراته – إلى تقديم كل تلك التنازلات التي لم يكن مرغماً عليها، غير معروفٍ[4]، مع محاولة بعض الباحثين قراءة الفكرة على أنها كانت نوعاً من المناورة الدبلوماسية والتحالف الاستراتيجي الذي اتبعه السلطان سليمان القانوني في التعامل مع أوروبا المسيحية، وفي ترغيب التجار الأوروبيين للسكن في البلاد العثمانية، ومزاولة التجارة فيها لكسب المنافع الاقتصادية. [5]

وبالرجوع إلى المعاهدة الفرنسية_ العثمانية، يتضح أن السلطان سليمان القانوني، قد منح الفرنسيين امتيازات تقضي بعدم خضوع الفرنسيين للقانون العثماني[6]، كما تمتعوا برسوم جمركية منخفضة، مع الحرية المطلقة للملاحة التجارية في كل الموانئ العثمانية، وأعطاهم الحق في ألا تبحر أيةُ سفينةٍ أجنبيةٍ في المياه العثمانية

---

(1) فشل فرانسوا الأول في الوصول إلى عرش الإمبراطورية الجرمانية المقدسة أمام شارل الخامس ملك إسبانيا الذي أصبح يعرف بشارلكان، مع تقديمه عهوداً لبابا الفاتيكان (ليو العاشر) بحروب صليبية ضد العثمانيين، كما أنه فشل في الحصول على المساعدة من هنري الثامن ملك بريطانيا، وكان قد هزم هزيمة قاسية في إحدى جولات الحرب مع شارلكان ووقع في الأسر، فأرغمه هذا الأخير على التوقيع على معاهدة لتنظيم حملة صليبية ضد العثمانيين، وبعد خروجه من الأسر، اتجه بأنظاره نحو الدولة العثمانية المتاخمة شرقاً لإمبراطورية عدوه، وقرر إقامة علاقات جديدة معها، وتمخض عن هذه العلاقات معاهدة عام 1535م، انظر: إميل خوري، وعادل إسماعيل، **السياسة الدولية في الشرق العربي من سنة 1789 إلى 1958**، لبنان بيروت، دار النشر للسياسة والتاريخ، ط 1، 1960، ص: 11_ 15

(2) محمد مخزوم، **أزمة الفكر ومشكلات السلطة السياسية في المشرق العربي في عصر النهضة**، لبنان بيروت، معهد الإنماء العربي_ الدراسات التاريخية، ط 1، 1986، ص: 21

(3) الصباغ، **الجاليات الأوروبية في بلاد الشام في العهد العثماني في القرنين السادس عشر والسابع عشر**، ج1، ص: 83

(4) الصباغ، المرجع السابق، ج1، ص: 197_ 200

(5) نادية مصطفى، **العصر العثماني من عصر القوة والهيمنة إلى بداية المسألة الشرقية**، ص: 30_ 32

(6) الامتيازات الأجنبية في الممالك العثمانية، المقتطف، مج٤٥، كانون الأول. ١٩١٤، ص: 457

إلا تحت العلم الفرنسي، بالإضافة إلى امتيازات أخرى تتعلق بنقل الملكيات وحرية ممارسة طقوسهم الدينية، مع ملامح أولية لموضوع حماية رعايا السلطان العثماني من المسيحيين، وبعد توقيع هذه المعاهدة عقد كل من سليمان القانوني وفرانسوا الأول حلفاً سرياً لمواجهة آل الهابسبورغ.[1]

إن النص الأصلي لهذه المعاهدة العثمانية_ الفرنسية، غير موجود، فليس في الأرشيف الفرنسي لوزارة الخارجية سوى أصل معاهدة عام ١٨٠٢م، على أن معاهدة عام 1535م كانت تضم (17) بنداً، وهي مؤلفة من معاهدتين منفصلتين، إحداهما تجارية والأخرى للصداقة والإقامة، كما أنها وردت في إحدى مقالات المقتطف عام 1914م بستة عشر بنداً [2]، وكذلك الأمر نفسه في كتاب "تاريخ الدولة العلية العثمانية".[3]

لقد جاءت معاهدة الامتيازات العثمانية الفرنسية عام 1536م في ظروف سياسية خاصة مثَّلت طابعها الظاهري، فقد اتسمت بالقوة والمنافسة التي كانت تمثلها الإمبراطورية العثمانية في الشرق من جهة، والقوى الأوروبية في الغرب من جهة، وبين الدول الأوروبية نفسها من جهة أخرى، أما المظهر الثاني فيتعلق بمحتوى تلك المعاهدة ومضمون بنودها، والذي تناول عدة جوانب سياسية، واقتصادية، وقضائية وعسكرية وحتى المسائل الدينية، بعضها كان لمصلحة المتعاقدَيْن، والبعض الآخر لصالح فرنسا وحدها، مما مكنها من أن تحظى بمكانة مرموقة مقارنةً بالدول الأوروبية الأخرى.[4]

---

(1) أحمد عبد الرحيم، **في أصول التاريخ العثماني**، ص: 95

(2) الامتيازات الأجنبية في الممالك العثمانية، المقتطف، ص: 457

(3) محمد فريد بيك المحامي، **تاريخ الدولة العلية العثمانية**، تحقيق: إحسان حقي، بيروت، دار النفائس، ط1، 1401هـ_1981م، ص: 223_229، كما جاء فيه أن المعاهدة عقدت في شباط ١٥٣٦ بين المسيو لافوري سفير فرنسا وإبراهيم باشا الصدر الأعظم في الأستانة انظر: المحامي، المرجع السابق، ص: 223_ 224

(4) كمال السعيد حبيب، **الأقليات والسياسة في الخبرة الإسلامية من بداية الدولة النبوية وحتى نهاية الدولة العثمانية (622_ 1908)**، مصر القاهرة، مكتبة مدبولي، ط 1، 2002، ص: 364

أما عند تحليل بنود المعاهدة، فيتبين في البداية بأنها ذات طبيعة سياسية، من خلال الاتفاق الذي أبرمه الخليفة العثماني سليمان القانوني مع فرانسوا الأول ملك فرنسا، وذلك من أجل الحد من توسع الإمبراطور شارل الخامس، ومواجهة قوته عن طريق تشكيل حلف قوي، ولهذا أُطلق على هذه المعاهدة تسمية معاهدة صداقة وجوار[1]، وجاء ذلك في البند الأول وهذا مقتطف منه: " **قد تعاقد المتعاقدان بالنيابة عن جلالة الخليفة الأعظم وملك فرنسا على السلم الأكيد والوفاق الصادق مدة حياتهما...."[2]**

أما المحور الثاني من مضمون المعاهدة فقد تعلق بالجوانب الاقتصادية، والتي برزت بوضوح في البنود التالية: الثاني، والرابع، والسابع، والثامن، والتي كان محتواها يخص الطرفين العثماني والفرنسي على الشكل الآتي: "**يصبح لكلا الجانبين العثماني والفرنسي حرية الانتقال والمتاجرة في كلا البلدين دون جباية الضرائب على أي من الطرفين في بلاد الآخر أكثر مما يدفع رعاياه**".[3]

واستفادت فرنسا من ذلك كونها الطرف الأضعف في خضم الأحداث المتعاقبة، من ناحية الملاحة البحرية، وفي نفس الوقت، وجدت الدولة العثمانية في فرنسا الأداة الجديدة التي استفاد منها السلاطين العثمانيون لصالح تنشيط وتقوية الاقتصاد العثماني.[4]

أما فيما يخص الجانب العسكري الذي تضمنته هذه المعاهدة، فقد كان واضحاً من خلال البنود: 1، 10، 11، 12، والتي نصت على التعاون بين الطرفين عسكرياً، بتوحيد جهود كليهما عند خوض أي معركة تجاه الإمبراطور شارل الخامس، ولم تهمل معاملة الأسطولين لبعضهما في عرض الموانئ والبحر، كما تعرضت لكيفية

---

(1) عبد العزيز عوض، **الإدارة العلمانية في ولاية سورية 1864_ 1914**، مصر القاهرة، دار المعارف، ط1، 1969م، ص: 321

(2) المحامي، **تاريخ الدولة العلية العثمانية**، ص: 224

(3) يوسف الثقفي، **معاهدات الامتيازات العثمانية الفرنسية عام1535–1941م**، الرياض، جامعة مكة المكرمة، مجلة كلية العلوم الشرعية والدراسات الإسلامية، مج 6، عدد 5، ص: 14

(4) ياسر عبد العزيز قاري، **دور الامتيازات الأجنبية في سقوط الدولة العثمانية: دراسة تاريخية تحليلية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، السعودية، جامعة أم القرى بمكة، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، 2001، ص: 228

معاملة الأسرى والعبيد، وتناولت قضية رفع العلم في البنود: 11، 12، 13، 14، في إطار القوانين الفرنسية.[1]

واحتوت المعاهدة أيضاً على مواد ذات طبيعة قضائية، بينتها البنود (الثالث، والرابع، والخامس، والتاسع والرابع عشر)، وقد تعلقت في مجملها بالأحكام المدنية والقضايا الجنائية التي يكون فيها الرعايا الفرنسيون طرفاً.[2]

ولم تغفل هذه المعاهدة الجانب الديني، إذ ظهر في البند السادس، تناول ضرورة محاكمة التجار الفرنسيين من قبل الإمبراطورية العثمانية، فيما يخص المسائل الدينية، كما تركت لهم الدولة العثمانية حرية إقامة شعائرهم الدينية دون إجبارهم على تطبيق أحكام الدين الإسلامي، وأقرت بعدم إكراههم على ترك دياناتهم واعتناقهم الإسلام[3]، وهذا هو محتوى البند السادس: "**لا يجوز محاكمة التجار الفرنسيين ومستخدميهم وخادميهم فيما يختص بالمسائل الدينية، أمام القاضي أو السنجق بيك[4] أو الصوباشي[5]...بل تكون محاكمتهم أمام الباب العالي، ومن جهة أخرى يكون مصرحاً لهم اتباع شعائر دينهم، ولا يمكن جبرهم على الإسلام..**"

---

(1) Paptstin Pouyoulet, **Histoire de Constantinople de puis le bas l'empire ottoman**, T 2, 3) paris, 1835, p 83.

(2) قاري، **دور الامتيازات الأجنبية في سقوط الدولة العثمانية**، ص: 229

(3) الصباغ، **الجاليات الأوروبية في بلاد الشام في العهد العثماني في القرنين السادس عشر والسابع عشر**، ج1 ص: 144

(4) بيك: مصطلح تركي يطلق على كبار القادة، وقد اعتمده العثمانيون كلقب لحاكم الولاية أو المقاطعة، ولم يشع هذا المصطلح إلا بعد بدء السيادة العثمانية على البلاد العربية، انظر: محمد عامر، **المصطلحات المتداولة في الدولة العثمانية**، مجلة دراسات تاريخية، عدد: 117 و118 كانون الثاني 2012، ص: 369

(5) لفظ فارسي مركب من "صو" ومعناه الجند، و "باشي" معناه رئيس، وهي مرتبة إدارية عسكرية تواجدت في العهد العثماني قبل إلغاء الإنكشارية، انظر: مصطفى عبد الكريم الخطيب، **معجم المصطلحات والألقاب التاريخية**، لبنان بيروت، مؤسسة الرسالة، ط 1، 1996، ص: 196

أما عن البند الذي أثار جدلاً كبيراً بين المؤرخين فهو البند 15، الذي أعطى الحق لكل من البابا وملك إنجلترا في الاشتراك في منافع هذه المعاهدة إذا أرادوا، وهذا ما سيؤثر على الدولة العثمانية مستقبلاً حينما تصبح في مرحلة انحطاط، فتتحول المعاهدة من وسيلة بناء إلى وسيلة هدم.[1]

لقد مكنت هذه المعاهدة الدولة العثمانية من تجسيد سياسة جديدة، بحيث أصبحت تلك الامتيازات التي منحتها الدولة العثمانية لأوروبا، الوسيلة الضرورية لتجاوز العديد من المتغيرات التي كانت تعيشها الدولة العثمانية بصفة خاصة، والدول الأوروبية بوجه العموم، وقد انعكس ذلك سلباً على العراق، إذ زاد تدخل فرنسا في الشؤون العراقية الداخلية، لاسيما على إثر إرسالياتها التبشيرية التي سيتناولها الباحث في الفصول القادمة.

بعد ذلك سعى التجار الإنكليز ومن بعدهم الهولنديون للحصول على امتيازات خاصة بهم منذ منتصف القرن السادس عشر، ولكن هذه الخطوة البريطانية كانت تعني بالضرورة التصادم بين مصالح بريطانيا وفرنسا، الأمر الذي نتج عنه صراع وتنافس تجاري طويل بين البلدين في الشرق[2]، وقد سعت بريطانيا بعد ضم إسبانيا للبرتغال عام ١٥٨٠م، إلى تعزيز السيطرة على تجارة الشرق، بإعادة التجارة مع بلاد المشرق The Levant، لذلك أنشأت الملكة إليزابيث[3] شركة الليفانت البريطانية عام ١٥٨١م، كما أن سوء العلاقات الإسبانية العثمانية والإسبانية البريطانية دفعت بريطانيا نحو الخطوات الأولى لبناء العلاقات مع الدولة العثمانية التي أفضت في النهاية إلى توقيع معاهدة عام ١٥٨١م[4]، الشبيهة بتلك التي وقعها الفرنسيون مع الدولة العثمانية، وقد قاومت فرنسا هذه المعاهدة بشراسة، ولكنها لم تنجح في إجهاض مشروع العلاقات العثمانية –

---

(1) المحامي، **تاريخ الدولة العلية العثمانية**، ص: 229

(2) السكيف، **الامتيازات الأجنبية وانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية على سوريا (بلاد الشام) في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين**، ص: 59_ 61

(3) إليزابيث الأولى (1533_ 1603) ملكة إنجلترا، وهي ابنة هنري الثامن من زوجته الثانية آن بولين، نظمت الكنيسة الأنغليكانية وقربت إليها رجال الأدب والفن، انظر: فردينان اليسوعي، وآخرون، **المنجد في الأعلام**، بيروت، دار الشروق، ط 12، 1982، ص: 548

(4) الصباغ، **الجاليات الأوروبية في بلاد الشام في العهد العثماني في القرنين السادس عشر والسابع عشر**، ج1، ص: 179

البريطانية[1]، إلا أنها حصلت على امتياز جديد يمنح سفيرها في الأستانة التقدم والأفضلية على سائر سفراء الدول الأخرى[2]، كما سعت هولندا إلى الحصول على الامتيازات نفسها، بعد أن انسحبت من حماية العلم الفرنسي إلى العلم البريطاني لمدة من الزمن، فعقدت اتفاقاً مباشراً مع الدولة العثمانية عام 1612م[3]م، وكانت معاهدة عام ١٦٠٤م من أهم المعاهدات الفرنسية – العثمانية، والتي لطالما تشبثت بها فرنسا لتوسيعها وتجديدها دائماً، ولاسيما فيما يتعلق منها بحق حماية الأماكن المقدسة[4]، كما نالت بقية الدول الأوروبية تجديداً لامتيازاتها، بسبب ما جرت عليه العادة من تجديد الامتيازات عند اعتلاء كل سلطان جديد للعرش العثماني.[5]

وفي العام ١٦٧٥م حصل الإنكليز على الحقوق نفسها التي حصل عليها الفرنسيون عام ١٦٧٣م، وزادت عليها بالحصول على تعرفة جمركية لا تتجاوز ٣ %على الواردات والصادرات، لاسيما من حلب وإزمير، كما استطاعت النمسا أواخر القرن السابع عشر تحقيق تقدم ملحوظ في صراعها مع الدولة العثمانية عندما وقعت معها على صلح كارلوفيتز عام ١٦٩٩م[6]، والذي شكل نقطة تحول كبيرة في العلاقات الأوروبية – العثمانية، فقد حصلت النمسا بموجبه على حقوق مساوية لتلك التي سبقتها إليها فرنسا وغيرها من الدول الأوروبية، ثم جُددت هذه الامتيازات في معاهدة بساروفيتز عام ١٧١٨م[7].

---

(1) الصباغ، **الجاليات الأوروبية في بلاد الشام في العهد العثماني**...، جـ1، ص: 180، كما أن الملكة إليزابيث الأولى اغتنمت فرصة تدهور العلاقات العثمانية _الفرنسية بسبب بولندا، انظر: Tibawi, A. L, A Modern History of Syria-Including Libanon and Palestine, Macmillan, London, 1969, p. 102.

(2) إسحق أرملة، **آثار فرنسا ومآثرها في لبنان وسوريا**، لبنان بيروت، المطبعة الكاثوليكية، ط 1، 1946، ص: 94

(3) الصباغ، **الجاليات الأوروبية في بلاد الشام في العهد العثماني في القرنين السادس عشر والسابع عشر**، جـ1، ص: 182

(4) عبد الرؤوف سنو، **المصالح الألمانية في سورية وفلسطين 1841_ 1901**، لبنان بيروت، معهد الإنماء العربي _ الدراسات التاريخية، ط1، 1987، ص: 14

(5) الصباغ، **الجاليات الأوروبية في بلاد الشام في العهد العثماني في القرنين السادس عشر والسابع عشر**، جـ1، ص 154

(6) المحامي، **تاريخ الدولة العلية العثمانية**، ص: 310

(7) تنازلت في هذه المعاهدة الدولة العثمانية عن ولاية تمسوار ومدينة بلغراد، وجزء كبير من بلاد الصرب والأفلاق للنمسا، انظر: المحامي، المرجع السابق، ص: 316

ويتضح من خلال هذا السرد، أن الفترة الزمنية الممتدة من (1535_ 1671م)، تُعتبر الفترة التي وصلت فيها الدولة العثمانية إلى أوج قوتها وعظمتها وتفوقها مقارنةً بالدول الأوروبية، خاصة بعد العمل بنظام منح الامتيازات للدول الأوروبية، إذ أن هذا النظام قد خدم كثيراً مصالح الدولة العثمانية، لذلك يمكن القول أن عمل الدولة العثمانية بهذا النظام لم يشكل أي خطر عليها، وهذا نظراً للمصالح التي حققتها الدولة العثمانية والآثار الإيجابية لهذه الامتيازات العائدة عليها في هذه الفترة، سواءً على الصعيد السياسي والاقتصادي أو الديني، وبالتالي لم تنعكس هذه الامتيازات بأية آثار سلبية على الإمبراطورية العثمانية، كما في الفترات اللاحقة التي عُقدت فيها الامتيازات في ظل الضعف والتقهقر الذي أصاب الإمبراطورية العثمانية، والتي ستتناولها الدراسة لاحقاً. كما ويمكن القول بأن الخلفاء العثمانيين في سياساتهم المتتابعة في الفترات اللاحقة، لم يكونوا يدركون الأبعاد والنتائج والعواقب والآثار السلبية التي سيجلبها نظام الامتيازات على الدولة العثمانية لاحقاً، إذ تحولت تلك الامتيازات من مجرد مِنحة بيد الدولة العثمانية، تُعطيها للدول الأجنبية خدمةً لمصالحها، إلى أداة بيد الدول الأجنبية للتغلغل في كافة مفاصل الحياة في الدولة لعثمانية عموماً، وفي العراق بشكلٍ خاص، الأمر الذي أدى لاحقاً إلى التسارع في القضاء عليها، وسقوطها.

ومن الجدير بالذكر، أن اتفاقيات الامتيازات المتعددة التي عقدها العثمانيون مع الدول الأجنبية، لم تكن على مستوىً واحد مع تلك الدول الأجنبية، ولم تكن اتفاقية واحدة تُطبق ببنودها وصيغها، وتُعقد مع الجميع بنفس الصيغة، ويبدو أن السبب في ذلك يعود إلى النفوذ الذي كانت تتمتع به كل دولة من تلك الدول الأجنبية على حدة في الدولة العثمانية، والعراق على وجه الخصوص.

المطلب الثالث: الامتيازات الأجنبية في القرنين الثامن وبداية القرن التاسع عشر

شهد القرن الثامن عشر عدداً من الهزائم التي أدت إلى تقليص أراضي الإمبراطورية العثمانية، فبعد أن جددت النمسا امتيازاتها عام ١٧١٨م، ظهر التحول الحقيقي الذي طرأ على مفهوم الامتيازات وعلى مجال عملها، فقد تحولت الامتيازات في هذه الفترة من منحة أو نوع من التكريم تُمنح للأجانب من السلطان العثماني القوي، علامةً على كرمه، وبهدف توثيق الروابط الاقتصادية، أن أصبحت فيما بعد اتفاقيات ثابتة عليه، وأدت إلى الكثير من الآثار السلبية التي انعكست لاحقاً على الدولة العثمانية بالتقهقر والانحسار، ولا سيما في معاهدة عام ١٧٤٠م بين فرنسا والدولة العثمانية[1]، عندما اكتسبت هذه المعاهدة صفة العقد الدائم، وساهمت في تثبيت وتجديد البنود المتعلقة بحماية الرعايا الفرنسيين[2]، والأهم من ذلك أنها أسهمت في تثبيت ودعم حق حماية الأماكن المقدسة في فلسطين[3]، وشملت حمايتها كل المسيحيين في الشرق، فعيّنت فرنسا في نفس العام أسقفاً في بغداد، وأخذت تتدخل في شؤون العقائد للأقليات هناك، الأمر الذي اضطرّ الحكومة العثمانية إلى إغلاق مقر القنصلية بعد عامٍ واحدٍ فقط[4]، وقد كان ذلك كان خطيراً للغاية، لأنه أعطى لفرنسا "حق" التدخل لمصلحة مسيحيي الدولة العثمانية[5]، كما استطاعت روسيا وبعد صراع طويل مع الدولة العثمانية بين عامي (١٧٦٨م_

---

(1) الصباغ، **الجاليات الأوروبية في بلاد الشام في العهد العثماني في القرنين السادس عشر والسابع عشر**، ج1، ص: 184_ 185، سنو، **المصالح الألمانية في سوريا وفلسطين 1840_ 1901**، ص: 15

(2) يوسف بك آصاف، **المعاهدات الدولية التي عقدتها الدولة العلية مع الدول الأوروباوية**، مصر، الإسكندرية، المطبعة العمومية، ط1، 1896، ص: 14_ 15، للاطلاع على نص المعاهدة، انظر: آصاف، المرجع السابق، ص: 4_ 36

(3) فقد جاء في البند (33) من هذه المعاهدة: (أن الرهبان الفرنساويين الذين يقيمون كما كانوا قديماً داخل مدينة أورشليم وخارجها وفي كنيسة القبر المقدس... لا يعارضون بشأن أماكن الزيارة التي يسكنونها... وتبقى في تملكهم كالسابق بدون أن تسوغ معارضتهم بهذا الصدد..). انظر: آصاف، المرجع نفسه، ص: 15

(4) صادق الحلو، **النشاط الفرنسي في بغداد في القرن التاسع عشر**، العراق بغداد، د ن، ط 1، 1994، ص: 33

(5) إسحق أرملة، **آثار فرنسا ومآثرها في لبنان وسوريا**، ص: 95، سنو، **المصالح الألمانية في سوريا وفلسطين 1840_ 1901**، ص: 14

١٧٧٤م) أن تدفع الأخيرة إلى توقيع معاهدة كوجوك قينارجة (Küçük Kaynarca) عام ١٧٧٤م[1]، والتي حصلت روسيا من خلالها على "حق" حماية المسيحيين الأرثوذكس، الذين هم من رعايا السلطان العثماني[2]، وتُعد هذه المعاهدة من أخطر المعاهدات التي عقدتها الدولة العثمانية في تاريخها، فبمقتضاها فقدت الدولة العثمانية بعضاً من أقاليمها وهيبتها، أما عن روسيا فقد ارتقت إلى مصافِّ الدول الأوروبية، التي كان لها دورٌ كبيرٌ في تحريك السياسة الدولية خلال هذه المرحلة الكبرى، وتختلف هذه المعاهدة اختلافاً تاماً عن تلك التي أبرمتها الدولة العثمانية مع الدول الأوروبية في زمن السلم، فقد تمخضت عن مواجهة عسكرية قامت بين الطرفين، الأمر الذي جعل المعاهدة تتسم بطابع خاص[3]، وتضمنت هذه المعاهدة ثمانية وعشرين بنداً وبندين سريين، وأُجبرت الدولة العثمانية في هذه المعاهدة على التنازل عن أهم أقاليمها وهو شبه جزيرة القرم.[4]

وبالنظر إلى أغلب بنود المعاهدة، يتضح أن حرب القرم التي دخل فيها مدحت باشا، وكان السلطان عبد الحميد الثاني يتجنبها (بسبب توقيتها الخاطئ إذ لم تكن الدولة العثمانية مستعدة للدخول فيها وكان السلطان عبد الحميد يدرك الأهداف منها وأهما نزع القرم من أملاك الدولة العثمانية)، عالجت الأمور المتعلقة بتسوية أمور

---

(1) Tibawi, A. L, **A Modern History of Syria–Including Lebanon and Palestine**, Macmillan, London, 1969.p. 102, 107

(2) سنو، **المصالح الألمانية في سوريا وفلسطين 1840_ 1901**، ص: 14_ 15، ستافروس فوتيرس، **امتيازات الجماعات المسيحية في المملكة العثمانية**، مقالات نشرت تباعاً في جريدة الحوادث سنة 1912، ترجمة قندلفت: غطاس أفندي، طرابلس الشام، المطبعة الوطنية، ط 1، ص: 13_ 19، فقد جاء في المادة السابعة من المعاهدة بأن الدولة العثمانية تتعهد أن (تصون حق الديانة المسيحية وكنائس المسيحيين صيانة قوية)، وجاء في المادة الثامنة بأن (تعطى الرخصة التامة لرهبان دولة روسيا ولسائر رعاياها بزيارة القدس الشريف وسائر الأماكن المقدسة..) وجاء تحت المادة السادسة عشرة – الفقرة الثانية: أن تكون الديانة المسيحية حرة من كل الوجوه ولا يجوز دون ممانعتها، انظر: أحمد جودت، **تاريخ جودت**، لبنان بيروت، مطبعة جريدة بيروت، ط 1، 1308هـ، ص: 403

(3) العريض، **تاريخ الامتيازات في الدولة العثمانية وآثارها**، ص: 149

(4) القرم: شبه جزيرة تقع في أوكرانيا قبل سيطرة روسيا عليها، كانت ميداناً للحرب العثمانية الروسية 1854_1856م، والتي انتهت بتوقيع معاهدة باريس، وقد كان الانتصار في هذه الحرب من نصيب الدولة العثمانية بعد أن ساندتها كل من فرنسا وبريطانيا، انظر: فردينان اليسوعي، وآخرون، **المنجد في الأعلام**، ص: 548

الحرب بين الجانبين _التي دامت حوالي أربع سنوات_ إذ نصت على إصدار عفو عام عن المتورطين في الحرب، وإطلاق سراح جميع الأسرى من رعايا الدولتين، وحق كل طرف في إنشاء القلاع والحصون. [1]

أما الجوانب المهمة من هذه المعاهدة، فقد تمت الإشارة إليها في البنود العشرة الأوائل، بالإضافة إلى البندين الثالث والرابع عشر، حيث عالجت القضايا الحساسة والمتنازع عليها بين الطرفين، وتصنف هذه القضايا في مجالات ثلاثة رئيسية (سياسية، واقتصادية تجارية، ودينية)، فأما الجانب السياسي، فقد أقرت معاهدة الصلح، وبحسب ما جاء في البند الثالث منها، استقلال بلاد القرم، ومنع التدخل الخارجي في شؤونها الداخلية[2]، في حين تقتصر الحماية العثمانية على المسائل الدينية فحسب، ونصت المعاهدة كذلك على إلغاء جميع المعاهدات التي سبق وأن تم إبرامها بين الطرفين، باستثناء البند الذي يتعلق بميناء "أزوف" الذي تضمنته معاهدة بلغراد[3]، ونص البند الخامس من المعاهدة نفسها على تعيين سفير روسي دائم في إستانبول، يعطى صلاحيات واسعة لحماية الكنيسة الأرثوذكسية، كما تم منح إقليمي الأفلاق والبغدان[4]، الاستقلال الذاتي، ويعد هذا الإجراء سابقاً لأوانه في تاريخ الدولة العثمانية.

ويُلاحظ أن نقطة الضعف الرئيسة والمقتل في هذه المعاهدة، ما نصّت عليه من:

1. تمكين السفير الروسي في إستانبول من حماية الكنيسة الأرثوذكسية، والذي كان بمثابة انتقاص للسيادة العثمانية في عاصمتها إستانبول، وفي كافة أراضيها.

---

(1) قاري، **دور الامتيازات الأجنبية في سقوط الدولة العثمانية**، ص: 396

(2) مرادجه دوسون، **نظم الحكم والإدارة في الدولة العثمانية في عهد مرادجه دوسون في أواخر القرن 18 وأوائل القرن 19**، ترجمة: فيصل شيخ الأرض، رسالة ماجستير، لبنان بيروت، الجامعة الأمريكية في بيروت، 1847، ص: 209

(3) J - Von Hammer, **Hi stoire de l'empire Ottoman de Puis son Origine jusqu' ano jour**, traduit par, j-j hellbert, t 16, paris, p 393.

(4) الأفلاق والبغدان: اسم أطلقه العثمانيون على منطقتي فلافيا ومولدافيا، اللتين استقلتا عن الدولة العثمانية، وكوّنتا دولة رومانيا عام 1858، انظر: فرديناند اليسوعي، وآخرون، **المنجد في الأعلام**، ص: 56

2. منح إقليمي الأفلاق والبغدان الاستقلال الذاتي، وبذلك تمّ سلخهما من جسد الدولة العثمانية، ومن كيانها.

أما في الجانب الاقتصادي، حصلت روسيا على تسهيلات تجارية هامة في الأقاليم العثمانية، أبرزها حرية التجارة والملاحة في البحر الأسود والبحر الأبيض المتوسط[1]، كما نص البند الثاني عشر على: ضرورة تمكين روسيا من إقامة علاقات تجارية مع بعض الأقاليم التابعة للدولة العثمانية، وهذا البند ساعدها في تحقيق حلمها بالوصول إلى المياه الدافئة[2]، وفي الجانب الديني، حصلت روسيا بموجب هذه المعاهدة على حق حماية الطوائف الأرثوذكسية، وهو ما نص عليه البند السابع[3]، الذي جاء فيه: "**تتعهد الدولة العلية أن تصون حق الديانة المسيحية صيانة قوية وتمنح سفراء الدول الروسية الرخصة بإبرام التفهيمات المتنوعة...**" **كما جاء البند الثامن ينص على: "السماح للرعايا الروس بزيارة الأماكن المقدسة دون التعرض لهم أو إلزامهم بدفع جزية**".[4]

ويتضح من خلال هذا العرض، أن خطورة معاهدة كوجك قينارجه، لم تكن بسبب بنودها وحسب، وإنما بسبب انعكاسات تلك البنود على مستقبل الدولة العثمانية وولاياتها، إذ أنها عُدّت البداية الحقيقية لمشكلة المضائق، وخطوة واسعة باتجاه إحكام السيطرة الروسية على البحر الأسود، وجعله بحيرة روسية، كما أنها فتحت الباب للدول الأوروبية، لاسيما روسيا، للتوسع اللامحدود وبذرائع مختلفة سياسية ودينية، الأمر الذي أدى إلى

---

(1) Gaston de monicault, **la Question d'orient**, **le Traite de paris** (**1856– 1871**), these pour doctorat, paris ,1898, p 10.

(2) المحامي، **تاريخ الدولة العلية العثمانية**، ص: 348

(3) Théophile la **vallée Histoire de l'empire ottoman de puis les temps anciens jusqu'a nos jour**, garnier fréres libraires editeurs , paris , 1855, p 405.

(4) إدريس الناصر رائسي، **العلاقات العثمانية_ الأوروبية في القرن السادس عشر**، لبنان بيروت، دار الهادي للطباعة والنشر، ط 1، 2007، ص: 122

نشوب الحروب بين الطرفين مستقبلاً، كما أعطت الحجة للتدخل الروسي لحماية الأقليات الأرثوذكسية في ولايات العراق، والتغلغل شيئاً فشيئاً فيه، للحصول على موطئ قدم لها يوازي النفوذ البريطاني والفرنسي في العراق.

وكان لمعاهدة أدرنة، المعقودة في سنة 1829م بين الإمبراطورية العثمانية من جهة، وروسيا من جهةٍ أخرى، أثرها على الدولة العثمانية، فقد مُنحت روسيا امتياز حق التدخل في الشؤون الداخلية للدولة العثمانية، كتعيين حكام مولدافيا ولاشيا، على أن يكون تعيين الحاكم لمدى الحياة، وتوسعت روسيا في منطقة القوقاز وسيطرت عل جزر الدانوب، مما دل على مدى الضعف الذي وصلت إليه الدولة العثمانية آنذاك، ولا سيما بعد وصول الروس جنوباً إلى أدرنة في الشمال الغربي من الحدود العثمانية، والقريبة من إستانبول، ومحاولتهم مهاجمة إستانبول.[1]

[1] محمد كمال الدسوقي، **الدولة العثمانية والمسألة الشرقية**، مصر القاهرة، دار الثقافة للطباعة والنشر، ط 1، 1976، ص: 152

الفصل الأول: بداية نشاط الامتيازات الاقتصادية الأجنبية في العراق (1831_1909م)

" العراق"، كلمة عربية قديمة تستعمل بدلاً من اللفظة اليونانية "ميسوبوتاميا"، للإشارة إلى الرقعة المؤلفة من المدن الثلاثة: البصرة وبغداد والموصل، وما حولها من البوادي، باستثناء الجبال والمناطق الكردية من دولة العراق الحديثة. [1]

والعراق الحديث، هو حصيلة العملية التدريجية للتوحيد الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للولايات الثلاث: بغداد، البصرة، والموصل، إذ نجم عن هذا التوحيد، وطن واحد، وسوق وطنية واحدة، وقد بدأت هذه العملية منذ بسط السيادة العثمانية على العراق بعد القضاء على حكم المماليك في عام 1831م، وأصبحت هذه الدولة تتشكل بالتدريج بأنظمتها وقوانينها، حتى أخذت شكلها النهائي كدولة مؤسسات مع تشكل الحكومة الحديثة. [2]

وقد خضع العراق للسيادة العثمانية منذ عام 1534م[3]، في عهد السلطان سليمان القانوني، وبعد أن تمكّن السلطان مراد الرابع من استعادة العراق من أيدي الصفويين في عام 1638م، تم دمج ولاية البصرة مع ولاية بغداد، وأصبحت دولة العراق تتألف من ولايات ثلاث: هي: بغداد، الموصل، وشهرزور. [4]

إضافةً إلى ذلك، فقد خضع العراق للحكم المملوكي في الفترة (1750_ 1831م)، لكن العثمانيين قضوا على المماليك. [1]

---

[1] غسان العطية، **العراق نشأة الدولة 1908_ 1921**، تقديم: جميل، حسين، ترجمة: عطا عبد الوهاب، لندن، دار اللام للنشر والتوزيع، 1988، ط 1، ص: 33

[2] حسن، **التطور الاقتصادي في العراق: التجارة الخارجية والتطور الاقتصادي 1864_ 1958**، ج1، ص: 27

[3] حيدر الخيقاني، **جذور التحديث الاجتماعي في العراق (1850_ 1914) دراسة تاريخية**، مجلة كلية التربية الأساسية، جامعة بابل، عدد 12 لعام 2013، ص: 33

[4] روزهات ويس خالد، **مشكلة المناطق المتنازع عليها في العراق إقليم كوردستان نموذجاً**، العراق دهوك، د.ن، ط 1، 2011، ص: 21

وفي هذه الفترة من القرن التاسع عشر، ازدهرت الأوضاع الاقتصادية للعراق في فترة حكم الوالي داوود باشا (1816-1831م)، آخر باشوات المماليك، حيث بدأ في عهده الاتصال الحضاري للعراق مع الدول الأوروبية، وامتازت فترة حكمه بتقليص النفوذ الأجنبي، لقيام المقيم البريطاني في بغداد آنذاك بالتواصل مع الموظفين العثمانيين وشيوخ البادية الأمر الذي أثار مخاوف داوود باشا[2] ودفعه إلى تطبيق سياسة منع الأجانب من تجاوز الامتيازات الممنوحة لهم، سواء بريطانيا، أو فرنسا، أو إيطاليا، بالإضافة إلى المحاولات الروسية والألمانية، والبعثات التبشيرية الأمريكية، والتي كانت جميعها طامعة بالحصول على منطقة نفوذ واسع في العراق، ومنطقة الخليج العربي.[3]

وبعد تصفية الباشوات المماليك، في عام 1831م، أصبح العراق في وضع متدهور، وأصابته حالة من الضمور الاقتصادي في جميع مجالاته: الزراعية، والصناعية، والتجارية[4]، إلا أنه في النصف الثاني من القرن العشرين، تأثر بالتغييرات والتطورات التجارية العالمية، مما أحدث قفزات واضحة في اقتصاده أدت إلى توافد الشركات الأجنبية ولاسيما البريطانية علية وتعاظم التغلغل الأوروبي فيه خلال ضعف الدولة العثمانية نفسها[5]، الأمر الذي نتج عنه اصطدام الإنتاج المحلي المحدود، بغزارة البضاعة الأجنبية المستوردة، ليدخل بعدها مرحلة تدهور جديدة في الإنتاج، لعدم قدرته على المنافسة[6]، وبالمقابل تمتع هؤلاء الأوروبيين بامتيازات لم يتمتع بها

---

(1) المماليك: يطلق عليهم بالتركية "Memlükler "، معظمهم من المسيحيين العبيد، من أصل قفقاسي، واعتنقوا الإسلام فيما بعد، ثم تحولوا إلى جيش، انظر: أحمد الحسون، **العراق تحت حكم الإمبراطورية العثمانية**، سوريا دمشق، د ن، ط 1، 1997، ص: 41.

(2) رأفت الشيخ، **تاريخ العرب الحديث**، القاهرة، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، 1994، ص:82

(3) حسن، **التطور الاقتصادي في العراق: التجارة الخارجية والتطور الاقتصادي 1864_ 1958**، جـ1 ص: 169_ 172

(4) علي ظريف الأعظمي، **مختصر تاريخ بغداد القديم والحديث أو بغداد في (4000) سنة**، بغداد، مطبعة الفرات، ط 1، 1926، ص: 247_234

(5) عماد عبد السلام رؤوف، **التاريخ والمؤرخين العراقيين في العصر العثماني**، بغداد، د ن، ط 1، 1983، ص: 50

(6) محمد يوسف خليل، **العراق فيما بين 1914_ 1921: دراسة في تطوره السياسي**، أطروحة دكتوراة، جامعة القاهرة: كلية الآداب، 1986، ص: 8

أهل البلاد أنفسهم، كالامتياز الذي مُنح لبريطانيا بتفريغ بضائع تجارها في مخزن الوكالة دون الرجوع إلى دائرة الجمارك.[1]

وكانت أحوال العراق الداخلية، وظروفه المحيطة به، قد شجعت الدول العظمى على الاهتمام بهذه المنطقة، وكان السبب الرئيس لهذا الاهتمام الغربي بشؤون العراق، هو اكتمال البناء الاقتصادي الذي أتاحته الثورة الصناعية، ونمو النظام الرأسمالي في أوروبا، إذ يعد موقع العراق مبعثاً لصراع الدول المحيطة به، والبعيدة عنه، بهدف السيطرة عليه، والاستفادة من موقعه وموارده، وكان على رأس تلك الدول الحالمة: بريطانيا، ومن ثم فرنسا، وألمانيا وبعض المحاولات الروسية والأمريكية التي كانت تسعى للحد من النفوذ البريطاني في تلك المنطقة.[2]

وتبلورت أطماع الدول الأوروبية في العراق، حول عاملين أساسيين: أولهما: "الاستراتيجية"، ذلك لأن المصالح الاقتصادية كانت مركزة في الهند والشرق الأقصى، وحاولت تلك الدول الطامعة في العراق، أن تستغل موقعه الجغرافي في الوصول إلى مستعمراتها في الشرق الأقصى، واستمرار التحكم فيها، ويشتمل هذا العامل على مشروعات الملاحة النهرية في الأنهار العراقية، ثم مشروعات السكك الحديدية، أما العامل الثاني، فهو: "الاقتصاد"، وبدأ بأشكال غير مباشرة، مثل الاهتمام بوسائل الري المرتبطة بالأرض والزراعة والتجارة، ثم استمر بأمور كانت في غاية الوضوح، وهي النفط، وكانت بريطانيا هي السبّاقة إلى هذا الميدان، بقوة تفوق بكثير قوة منافسيها من الدول الأوروبية الأخرى.[3]

---

(1) رؤوف، **التاريخ والمؤرخين العراقيين في العصر العثماني**، ص: 129

(2) زكي صالح، **مقدمة في دراسة العراق المعاصر**، بغداد، مطبعة الرابطة، ط4، 1953، ص: 89

(3) جلال يحي، **المدخل إلى تاريخ العالم العربي الحديث**، مصر، دار المعارف، 1965 ص: 119_ 120

وفيما يتعلق بموقع العراق، فهو معبر ما بين الشرق والغرب، كما أنه قلب العالم الإسلامي، وفي الوقت ذاته، يقع في أقصى الطرف الشرقي للوطن العربي، ومما زاد في أهميته وجود نهري دجلة والفرات اللّذين لعبا دوراً كبيراً في التجارة والنقل.[1]

المبحث الاول: مفهوم الامتيازات الأجنبية وأبعادها

أُطلقَ اسم الامتيازات، على سياسة الدولة الرسمية تجاه الدول الأجنبية، والجاليات الأجنبية المقيمة على أراضي تلك الدولة، وذلك حسب مجموعة من البنود القانونية، التي تحدد وضع الأجانب في الإمبراطورية العثمانية[2]، وتم من خلالها وضع التسهيلات الممكنة لتجَارها، مع تحديد مهام السفراء والقناصل، دون أن يكون في أي واحد من تلك البنود – في المراحل الأولى – إشارة إلى الأمور السياسية، لأن السلاطين العثمانيين كانوا يفضلون عقد الهُدَنْ[3]، ومنح الامتيازات على المعاهدات، لاعتقادهم بأن لهم الحق في أن ينقضوها متى شاؤوا[4]، وعلى أساس أن الدول الأخرى وملوكها في أوروبا لا يناظرونهم، لكنها تحولت بعد عدّة مراحل إلى تمييز للأجانب عن رعايا الدول التي تمنح تلك الامتيازات، بحيث لا يخضع هؤلاء الأجانب لإدارة وقضاء

---

[1] عبد العزيز سليمان نوار، **المصالح البريطانية في أنهار العراق، 1600_ 1914**، القاهرة مصر، مكتبة الأنجلو مصرية، ط1، 1968، ص: 3

[2] سرير، **الامتيازات الأجنبية في الدولة العثمانية بين الآثار الإيجابية والسلبية (13.10هـ/19.16م)**، ص: 19

[3] الهُدَن: مفردها هُدنَة، وتعني المصالحة بعد الحرب، أو فترة تعقب الحرب يتهيأ فيها العدوّان للصلح، ولها شروط خاصة، والهُدنة: الدعّة والسكون، والهدنَةُ: انتفاض عزم الرجل بخبرٍ يأتيه، انظر: إبراهيم أنيس وزملاؤه، **كتاب المعجم الوسيط**، القاهرة، مجمع اللغة العربية_ مكتبة الشروق الدولية، ط 4، 2004، ص: 918

[4] بسام البطوش، **الامتيازات الأجنبية بوصفها أحد عوامل انحطاط الدولة العثمانية**، حوليات آداب عين الشمس، مج: 37 لعام 2009، جامعة عين شمس: كلية الآداب، ص: 163

وتشريعات الدولة العثمانية صاحبة السيادة[1]، ثمّ توسعت دائرة الامتيازات، وصارت تشمل فئات اجتماعية كانت هي في الأساس من رعايا السلطان العثماني.[2]

المطلب الأول: مفهوم الامتيازات الأجنبية

تُعرَّف الامتيازات لغةً بأنها: اسم مشتق من الفعل ميّزَ، ميّزَ يميّز، تمييزاً، والمفعول به مُميّز.

ميَّزَ الشيء: فرزه عن غيره، أي عزله.

ميَّزَ الشيء: مازه، فضله على غيره.[3]

أما في معجم اللغة العربية المعاصرة: امتاز، يمتاز، امتيازاً، فهو ممتاز، وامتاز الشخص أي تفوّقَ على أقرانه، أو انفصل وانعزل عن غيره.[4]

في المقابل، يُعرّفُ قاموس التاريخ التركي الامتيازات، بأنها: معاهدات تجارية تعود إلى سنة 942هـ/1536م، وذلك عندما حصلت الدول الغربية على امتيازات تجارية سمحت لها بحرية التجارة في الموانئ العثمانية، والتحاكم وفق القوانين الأوروبية، وحرية العبادة والتحرر من الضرائب العثمانية، وقد اعتُمدت في زمن قوة الدولة، لكنها غدت عبئاً مالياً ضخماً عليها في العصور المتأخرة.[5]

---

(1) نائلة الوعري، **دور القنصليات الأجنبية في الهجرة والاستيطان اليهودي في فلسطين 1840_ 1914**، عمان الأردن، دار الشروق، ط 1، 2007، ص: 62

(2) بدر الدين السباعي، **أضواء على الرأسمال الأجنبي في سورية (1850_ 1958)**، سوريا دمشق، دار الجماهير، ط1، 1967، ص: 7_ 9

(3) محمد الزبيدي، **تاج العروس من جواهر القاموس**، تحقيق مصطفى حجازي، مراجعة محمد عبد اللطيف، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2001، ط 1، ج 37، ص: 78

(4) أحمد مختار عمر، **معجم اللغة العربية المعاصرة**، مصر القاهرة، عالم الكتاب، ط 1، 2008، ص: 918

(5) Metin Heper, **Historical dictionary of turkey**, The Scarecrow press, Inc, London, 1994, p: 108

إن كلمة امتيازات والمتعارف عليها لدى الأجانب ب "capitulation"[1]، هي الأقرب إلى معاني (المعاهدات، والاستسلام بشروط، والكف عن المقاومة)، إلى جانب معانٍ أخرى مثل (خلاصة وملخص)، في حين تعني بالعثمانية (إذن نامة، أو عهد نامة)، بمعنى (منح الإذن، وعهد الأمان)، الذي كان يمنحه المسلمون لأهل الذمة والمستأمنين، وهو أمر درج عليه العثمانيون منذ عهودهم الأولى، لأنه ينسجم مع التشريع الإسلامي للمذهب الحنفي الذي كانت الدولة العثمانية تسير بموجبه، في حين يربطها أحد الباحثين اليونانيين بالعلاقات الدينية بين الطوائف المختلفة، ويعرفها بأنها: حقوق مدنية نشأت في البلاد التي تختلف ديانتها الرسمية عن مذاهب الشعوب التي خضعت لها[2]، أما الباحثة المعاصرة ليلى الصباغ فتذكر أن مصطلح الامتيازات لا يعني الامتيازات في لغته الأصلية كما دُرج على استخدامه لاحقاً، وإنما اشتُقَّ في الأساس من الكلمة اللاتينية capitulation، أو من caput، أو capitual، والتي تعني رؤوس الأقلام أو عناوين الفقرات، أو أوامر وقرارات، وكان الإيطاليون أول من استخدم تلك الكلمة بمعنى الاتفاق.[3]

ويفيد مصطلح امتياز أو kapitulasyon في اللغة العثمانية نفس المعنى، فالامتياز يكون في بعض الأحيان تخصيصاً أو منح إذن خاص، أو استثناء من مجتمع ما، أو دولة ما، إلى شركة واحدة أو مجموعة من الشركات، كحق خاص لها دون غيرها، وقد تأتي هذه الحقوق الخاصة الممنوحة على هيئة هبة أو إحسان من قبل السلطان أو الحاكم بموجب إرادة أو فرمان أو بصفة معاهدة دولية يتحمل أعباءها ونتائجها كل الأطراف المشتركة فيها[4]، ويعرِّف يلماز أوزتونا الامتيازات الأجنبية من خلال التركيز على الامتيازات الفرنسية فقط،

---

(1) يوسف الثقفي، **معاهدات الامتيازات العثمانية الفرنسية عام 1535_1941**، السعودية، مجلة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة مكة المكرمة، مج 6، عدد 5، 1982، ص: 147

(2) الصباغ، **الجاليات الأوروبية في بلاد الشام في العهد العثماني في القرنين السادس عشر والسابع عشر** ، ج1، ص: 229_231

(3) قاري، **دور الامتيازات الأجنبية في سقوط الدولة العثمانية**، ص: 97

(4) العريض، **تاريخ الامتيازات الأجنبية في الدولة العثمانية**، ص: 145

ويعرفها بأنها: "معاهدة مساعدة لتنمية فرنسا عسكرياً واقتصادياً والحيلولة دون وقوعها لقمة سائغة عند الألمان والإسبان."[1]

أما المفهوم الاصطلاحي للامتيازات الأجنبية، فيعني: "تلك التسهيلات والضمانات التي منحتها الدولة العثمانية للأجانب المقيمين على أراضيها، تشجيعاً لهم على الإقامة والتجارة والاستثمار في بلادها."[2]

وفي تعريفٍ آخر تُعرَّف الامتيازات، بأنها: "مجموعة من الحقوق التي تمنح للدول الأجنبية من قبل دول أخرى، بناءً على اتفاق أو معاهدة مبرمة بينهما، وتكون الامتيازات على أنواع مختلفة: تجارية، دينية، سياسية، وقضائية"[3].

إذاً فالامتيازات بمعناها الاصطلاحي العام، هي: معاهدات رسمية تضمنت بنوداً مختلفة المضامين، احتوت قوانيناً ونظماً، استخدمتها الدولة العثمانية مع الأجانب المقيمين على أراضيها، بحيث تتيح لرعايا هذه الدول الأجنبية ممارسة نشاطاتهم وشعائرهم الدينية، وتضمن لهم حرية تنقلاتهم الداخلية والخارجية، وذلك لتفادي حدوث تنافس أو صراع مع السكان المحلين[4]، بمعنى أنها أسلوب تنظيمي لحياة الجاليات الأوروبية على الأراضي العثمانية.[5]

كما يعرفها محمد بهي الدين بركات بك: "إنها امتيازات يتمتع بها الأجانب في دولةً ما، حيث تجعلهم غير خاضعين لتلك الدولة، وهم مُعفون من الضرائب، ولا يخضعون في قضائهم لمحاكم الدولة التي منحتهم

---

(1) يلماز أوزتونا، **تاريخ الدولة العثمانية**، ترجمة: عدنان محمود سلمان، مراجعة وتنقيح: محمود الأنصاري، (2ج) تركيا، منشورات مؤسسة فيصل للتمويل، ط 1، 1988، جـ1، ص: 301

(2) البطوش، **الامتيازات الأجنبية بوصفها أحد عوامل انحطاط الدولة العثمانية**، ص: 163

(3) العريض، **تاريخ الدولة العثمانية التاريخ السياسي والإداري ودراسات تاريخية**، ص: 294

(4)- إياد ناظم جاسم، **أسس العلاقات التجارية العثمانية_ الأوروبية 1838_ 1914**، جامعة الأنبار، العراق، Route Educational and Social Science Journal ,Volume 5(8), June 2018، ص: 137

(5) إياد ناظم جاسم، **الامتيازات الأجنبية في الدولة العثمانية**، بحث علمي محكم تم نشره على موقع جامعة الأنبار، انظر الرابط الإلكتروني: https://www.uoanbar.edu.iq

الامتيازات"[1]، ومن جهة أخرى يشار إلى هذه الحقوق الخاصة على أنها قواعد تنظم إقامة الأجانب في ولايات ومتصرفيات الدولة العثمانية، ونلاحظ أن الدولة العثمانية قامت بتقسيم العالم إلى دار حرب ودار سلام، إذ تمثل دار الحرب، الشعوب والمناطق التي ترفض الخضوع لإدارة الدولة العثمانية، أما دار السلام فتمثل المناطق الخاضعة لسطلة الدولة العثمانية، حيث يلجأ اليها أُناس دار الحرب عند نشوب الحرب في مناطقهم، ويطلق عليهم "المستأمنون"، حيث يخضعون لسلطة الدولة العثمانية، ولا يعطى لهم حق الاستعلاء على الرعايا العثمانيين.[2]

ويُعرّف المؤرخ الفرنسي "سيريل غوستاف"، الامتيازات أنها: "حقوق مُنحت لهؤلاء المسيحيين المقيمين في الدولة العثمانية، أو هو أسلوب لفرض السيطرة وإخضاع كل الأقاليم التي يعيش فيها هؤلاء المسيحيون، وتكون تابعة للدولة العثمانية، ولكن وفق تلك الضمانات والحقوق التي منحها السلاطين العثمانيون."[3]

ومن خلال هذا العرض يمكن الخروج بتعريف دقيق وواضح للامتيازات على الشكل الآتي:

الامتيازات هي: تسهيلات قدمتها الدولة العثمانية للدول الأجنبية، على شكل معاهدات واتفاقيات، بهدف تشجيعهم على الاستثمار والإقامة، وإعطاء هذه الدول الأجنبية حق التدخل في شؤون الدولة العثمانية دون صراعات أو تشابكات، إذاً سياسة الامتيازات هي: سياسة تنظيمية في الدولة العثمانية تساعد على ربط وتوثيق العلاقات مع الدول الأجنبية.

المطلب الثاني: أبعاد الامتيازات ودوافعها

تحدثت كثير من الكتب والروايات بأن ضعف الدولة العثمانية، ومركزها الحرج تجاه الدول الأوروبية، كان سبباً في منح الدولة العثمانية لمثل تلك الامتيازات للدول الأوروبية، لكن هذا القول غير صائب، والدليل على

---

[1] محمد بهي الدين بركات بك، **كلمة عن منشأ الامتيازات الأجنبية وبعض تطوراتها**، مصر، المطبعة الرحمانية، ط 1، 1936، ص: 9.

[2] إسماعيل ياغي، **العالم العربي في التاريخ الحديث**، الرياض المملكة العربية السعودية، مكتبة العبيكان، ط 1، 1997م، ص:182

[3] Cirilli (Gustave), **le regime des capitulations**, libraire plon, Paris, 1898, pp9-10.

ذلك "فرنسا مثلاً"، التي حصلت على امتيازاتها من السلطان سليمان القانوني، الذي دانت له مشارق الأرض ومغاربها، وقد كانت الدولة العثمانية في أوج قوتها وتوسعها وعنفوانها آنذاك، وهذا يعني أن هناك مجموعة من الدوافع والأسباب الكامنة وراء منح السلاطين العثمانيين امتيازات متعددة للدول الأوروبية[1]، ولكن وقبل التطرق إلى تلك الامتيازات، لا بدّ من إيضاح أن هذا النظام لا يزال إلى يومنا هذا محل بحث وتقصٍ، في محاولة لإيجاد مبررات مقنعة وكافية، دفعت العثمانيين إلى منح مثل تلك الامتيازات من غير المطالبة بمثلها، وعند دراسة الخلفية التاريخية للدولة العثمانية وعلاقتها بالدول الأوروبية، يتبين أن هناك أبعاداً وأسباباً اقتصاديةً، ودينيةً وسياسيةً، وعسكريةً، دفعت لإبرام مثل تلك الامتيازات، ويمكن تناولها فيما يأتي:

أ: الأبعاد الاقتصادية:

كان للظروف السياسية المعقدة والصعبة التي تعيشها الدولة العثمانية آنذاك في علاقاتها مع الدول الأوروبية من جهة، ووجود أخطار الاستنزاف الصفوي للعثمانيين من البر الشرقي، والتحالفات التي أقامتها الدولة الصفوية مع البرتغاليين _الذين كانوا يطوّقون المحيط الهندي_ من جهة أخرى، انعكاسات سلبية واضحة على مجمل الحياة الاقتصادية للدولة العثمانية، سواء داخلياً، أو في علاقاتها التجارية الخارجية[2]، إذ نتج عن هذه الظروف انخفاض حركة التجارة البحرية بين المرافئ الأفريقية المطلة على الساحل الشرقي للجزيرة العربية، وتناقص واضح في النقد الذهبي في العالم الإسلامي المتوسط، الأمر الذي دفع بالدولة العثمانية إلى عقد تحالفات تجارية، سعت من خلالها السلطنة العثمانية لإضعاف الغرب في أقوى مواقعه، ومواجهة أخطار التطويق البرتغالي

---

(1) عبد الله مشنوق، **الامتيازات الأجنبية رسالة تبحث في أصل هذه الامتيازات ومحتوياتها والأسباب التي دعت إلى منحها مع نبذة تاريخية عن تاريخها وتطورها منذ نشأتها إلى الوقت الحاضر**، لبنان بيروت، المطبعة الأدبية، ط 1، د.ت، ص: 26

(2) يوسف الثقفي، **معاهدات الامتيازات العثمانية الفرنسية عام 1535–1914**، مجلة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، مج 6، عدد 5، جامعة مكة المكرمة، السعودية، 1982، ص: 152

البحري[1]، وتحويل التجارة عن طريق رأس الرجاء الصالح[2]، ورفع المستوى التجاري لتحقيق مصالح اقتصادية كبرى تخدم بالدرجة الأولى مصالح الدولة العثمانية[3].

وكان من أبرز أهداف الدولة العثمانية من عقد مثل هذه المعاهدات، إنعاش الاقتصاد العثماني، فعلى الرغم من أوامر المنع والتحديد في التجارة، إلا أنها كانت أداة جذب للتجار الأوروبيين بدرجة كبيرة، وذلك لتوافر المواد الأولية والخام، فضلاً عن سعرها الرخيص، فحققت موانئ إستانبول وإزمير من جراء ذلك نجاحاً كبيراً في ممارسة النشاط التجاري، ولاسيما بعد فتح القنصليات والمراكز التجارية فيها، وكل ذلك كان بفضل التسهيلات التي منحتها الدولة العثمانية للتجار الأجانب، بعد أن سمحت لهم بنقل بضائعهم عبر أراضيها وموانئها، وعدم المساس بأي صناعة تابعة لهم، وعدم مطالبتهم بضرائب أو رسوم تثقل كاهلهم وفق القوانين العثمانية السارية حينذاك.[4]

وانعكست هذه الأبعاد الاقتصادية على ولايات العراق كونها جزءاً من الإمبراطورية العثمانية وقد كان لوجود نهري دجلة والفرات وتفرعاتهما، أثرٌ كبيرٌ في تشجيع الملاحة النهرية في العراق، لا بل وتأثر الاقتصاد العراقي بذلك على مرّ العصور[5]، فقد استُخدمَ نهرا دجلة والفرات في نقل تجارة العراق، وعملت الدول الأوروبية على الاستفادة من المعاهدات التي عقدتها الدولة العثمانية مع كل واحدة على حدة، لتسيير مراكبها وتعزيز نفوذها في الأنهار العراقية، الأمر الذي جعل العراق مجالاً مفتوحاً للتغلغل الأوروبي والأجنبي، لاسيما البريطاني الذي سعى جاهداً للحيلولة دون حصول دول أوروبية أخرى خاصةً فرنسا وروسيا على مثل هذه الامتيازات

---

(1) رائسي، **العلاقات العثمانية الأوروبية في القرن السادس عشر**، ص: 68

(2)**رأس الرجاء الصالح**: اكتشفه البحار البرتغالي فاسكو دي جاما في سنة 1497م، للوصول إلى الهند ويدور حول أفريقيا، اتخذته الدول الأوروبية ليصبح طريقا بديلاً للبحر المتوسط، انظر: راشد، **تاريخ أوروبا الحديث**، ص: 16

(3)رائسي، **العلاقات العثمانية الأوروبية في القرن السادس عشر**، ص: 256

(4)جاسم، **أسس العلاقات التجارية العثمانية_ الأوروبية 1838_ 1914**، ص: 138

(5) طارق الحمداني، **الملاحة العربية في عصور ازدهارها**، أبو ظبي، المجمع الثقافي، ط1، 2002، ص: 160

الاقتصادية في الدولة العثمانية بشكلٍ عام، والعراق بشكلٍ خاص، وقد أسهم ارتباط التجارة العراقية بالتجارة الخارجية، وما نجم عنه من ربط العراق بالعالم الخارجي، في حدوث تطورات على مختلف الصعد في العراق، الأمر الذي رفع كمية الواردات العراقية، وزاد من قيمتها.[1]

ب. الأبعاد الدينية:

كان لقيام الدولة العثمانية منذ بداية نشأتها توجه إسلامي من خلال تولي خلافة المسلمين، وكانت جميع قوانين وأنظمة الدولة العثمانية مستمدة من الشريعة الإسلامية السمحة، وكان الدين الإسلامي يعتبر الركيزة الأولى والأساسية التي ترجع إليها الدولة العثمانية في اتخاذ كل القرارات والقوانين، وكل ذلك من أجل نشر تعاليم الدين الإسلامي، وتوسيع نفوذ الدولة العثمانية الديني في أنحاء العالم.[2]

وكانت بداية التغلغل الأوروبي في الدولة العثمانية من خلال الجاليات الأوروبية المتواجدة في الدولة العثمانية، فلم تنقل المواصلات البرية والبحرية بين الدول الأوروبية والدولة العثمانية تجاراً يبحثون عن الأرباح والفوائد المادية فحسب، بل حملت أيضاً حجاجاً ورجال دين ومبشرين، ولا يقصد هنا بالجاليات الدينية الحجاج الوافدون لزيارة الأماكن المقدسة فحسب، لأن إقامتهم كانت محدودة جداً، بل رجال الدين الذين غادروا أوطانهم في أوروبا وأتوا ليستقروا في البلاد الإسلامية.[3]

واهتمت الدولة العثمانية ببث روح الطمأنينة في جميع البقاع والمناطق التي تبسط سيادتها عليها_ وتضم أراضيها عناصر من جنسيات وأديان متنوعة، تختلف في لغاتها وعاداتها وتقاليدها_ وبالإضافة إلى الأتراك والعرب، توافد الإغريقيون والبلغاريون والألبان الأرثوذكس والكاثوليك إلى أراضي الدولة العثمانية، للتخلص من

---

(1) حسن السلمان، **تطور الحركة الصناعية في العراق**، مجلة غرفة التجارة، آذار 1954، جـ3، ص: 40

(2) قيس العزاوي، **الدولة العثمانية قراءة جديدة لعوامل الانحطاط**، بيروت لبنان، الدار العربية للعلوم، ط 2، 2003، ص: 22-23

(3) الصباغ، **الجاليات الأوروبية في بلاد الشام في العهد العثماني في القرنين السادس عشر والسابع عشر** ، جـ1، ص: 243

الدكتاتورية والاضطهاد والتهديد في أوطانهم الأصلية، وقد وجدوا في البلاد العثمانية الاستقرار والحرية في التعبير عن أفكارهم، ومارسوا أعمالهم التجارية دون قيود، وحسَنوا من أحوالهم، وكل ذلك كان بفضل ما قدمته لهم الدولة العثمانية من تسهيلات من أجل فتح وتوسيع تجارتهم من جانب، وتوفير الأمان والاستقرار لهم من جانب آخر، وأدى ذلك في النهاية إلى تحولهم لمسلمين فيما بعد، وحققت الدولة العثمانية هدفها في نشر الإسلام،[1] و دخل الإسلام عبر البوابة الجنوبية الشرقية، وانتشر عن طريق النشاطات التجارية التي تعامل بها التجار العثمانيون مع تجار تلك الدول الأجنبية، ونتج عن عقد معاهدات الامتيازات، لجوء الكثير من الأوروبيين إلى خيمة السلاطين العثمانيين، فاعتنقوا الإسلام وتركوا المسيحية، للتخلص من سياسة شارل الخامس الحادة. [2]

وبالمقابل، استغلت الدول الأوروبية هذا الأمر لصالحها، ولاسيما فرنسا، والتي عقدت مع الدولة العثمانية معاهدة الامتيازات الفرنسية العثمانية المشهورة في عام 1535م، وقد نصّت هذه المعاهدة في بعض بنودها على حماية الأجانب، مثل: تحرير أسرى الحرب، وعدم القيام بأعمال السخرة، وأغلب تلك البنود كانت ضمن الحقوق التي نصت عليها الشريعة الإسلامية لأهل الذمة، فكانت معاهدات الامتيازات التي أبرمها العثمانيين مع الدول الأوروبية بمثابة مذكرة توضيحية للقوانين المتعلقة بكيفية معاملة الأجانب في الدولة العثمانية.[3]

ويتبين مما سبق أن العمل على نشر الإسلام، كان من أهم الأهداف التي سعت الدولة العثمانية إلى تحقيقها، وجعلت الوسائل السلمية، وبالتحديد عقد المعاهدات والامتيازات، المدخل الأساسي لذلك، وبعد أن ظلّت الاعتبارات الاقتصادية، المحرّك الأساسي للنشاط الأجنبي في العراق لمدة طويلة، برزت فيما بعد اعتبارات أخرى دينية وثقافية، والسبب في ذلك هو التطورات في أوروبا، وانعكاساتها على الشرق، وبشكلٍ خاص العراق، لذا نشطت الدول الأوروبية في مجال إرسال البعثات التبشيرية إلى العراق، وفتح المدارس التعليمية والمهنية، وكان

---

[1] عزام الحويلي، **الدولة العثمانية، (2ج)**، عمان الأردن، دار البداية، ط1، 2005، جـ2 ص:300

[2] قاري، **دور الامتيازات الأجنبية في سقوط الدولة العثمانية**، ص: 11

[3] سرير، **الامتيازات الأجنبية في الدولة العثمانية بين الآثار الإيجابية والسلبية (13.10هـ/1916م)**، ص: 23

في مقدمة تلك الدول فرنسا، فقد تجسّدت العلاقة القائمة بين العراق وفرنسا في النشاطات التبشيرية، ومارس الرهبان الفرنسيون الواجبات التي أُوكلت إليهم لمتابعة أمور التجارة وإدارة القنصلية الفرنسية في البصرة في إدارة عملها، وركزوا على المؤسسات التعليمية لأنها مكّنت المبشرين من التغلغل في المجتمع العراقي، وغرس أفكارهم في أذهان الطبقة المثقفة العراقية، هذا إلى جانب مجال التنقيب عن الآثار والبترول، على الرغم من أنها لم تصل إلى نتيجة، وسرعان ما ظهر بعد ذلك النفوذ الألماني والروسي والأمريكي.

المبحث الثاني: الامتيازات الملاحية النهرية في العراق (1832_1908م)

من المعروف أنّ لكل دولة موقعها الجغرافي الذي تتميز به عن غيرها من سائر الدول، وقد امتازت دول عديدة عن غيرها بموقعها الذي عرضها لأخطار عديدة في تاريخها، ومن هذه الدول "العراق"، الذي يتميز بالنقل النهري فيه، في نهرَيْ دجلة والفرات اللذين يخترقان العراق من الشمال إلى الجنوب، ويمران بأغلب المدن والمناطق الزراعية، ويرتبطان عن طريق شط العرب، بطرق الملاحة البحرية عبر الخليج العربي، وهو ما يتم تفصيله كالآتي:

المطلب الأول: تطور الامتيازات الملاحية البريطانية في العراق

كان التنافس الدولي في الملاحة النهرية في العراق بارزاً بشكلٍ كبير، وخاصةً في نهري دجلة والفرات بين بواخر شركة الملاحة الحميدية، وشركة لنج البريطانية، إذ كانت البواخر الإنجليزية القادمة من الهند وموانئ الخليج العربي، تسيطر إلى حدٍ كبير على تجارة البصرة، بالتعاون مع شركة لنج، التي نافست البواخر الألمانية والإنجليزية في مجال الشحن التجاري.[1]

[1] محمود شاكر، **موسوعة تاريخ الخليج العربي**، الأردن عَمّان، دار أسامة للنشر والتوزيع، ط 1، 2005، ص: 521

ومنذ أقدم الأزمنة، استُخدمت الأنهار في العراق، لأغراض النقل، كونها أكثر أماناً من الطرق البرية[1]، وتتضمن الملاحة في العراق، النقل في نهري دجلة والفرات وشط العرب، وساعدت قلة الطرق بين المدن العراقية، على استخدام الطرق النهرية للأغراض العسكرية والتجارية[2]، والطرق النهرية الأساسية في العراق، ثلاثةً، هي:

1. طريق بغداد _البصرة: وهو طريق تجاري يعد صلة وصل بين بغداد والخليج العربي.[3]
2. طريق الموصل _ بغداد: وتكون الملاحة فيه ذات مسلك واحد، من الموصل إلى بغداد.[4]
3. طريق البصرة_ الحِلّةِ: ويتصل بهذا الطريق النهري طريق حلة_ عانه_ أعالي الفرات، والذي يربط العراق ببلاد الشام.[5]

وقد كانت بريطانيا من أكثر الدول الأوروبية اهتماماً بشؤون العراق، نظراً لموقعه الجغرافي وأهميته الاستراتيجية على الطريق البري الموصل إلى الهند، وقد تمثلت المصالح البريطانية في العراق، فيما يأتي:

أولاً: طرق المواصلات: إذ يعد العراق ممراً رئيسياً يربط مصالح بريطانيا بالهند، ويشكل نقطة عبور برية هامة إلى الشرق الأقصى.

ثانياً: النفط: الذي أصبح عنصراً استراتيجياً مهماً لبريطانيا، خاصة بعد ظهور الصناعة التي اكتشفت لاحقاً.

ثالثاً: ضرورة تأمين الحماية اللازمة لطرق المواصلات الداخلة إلى العراق عبر ميناء البصرة.[1]

---

(1) نوار، **المصالح البريطانية في أنهار العراق1600_1914**، ص: 3

(2) فاضل شهاب أحمد، **القوة النهرية والبحرية العراقية منذ التأسيس عام 1973 ولغاية عام 1968**، أطروحة دكتوراة غير منشورة، جامعة الموصل، كلية الآداب، 2003، ص: 221

(3) لمى كريم، **الخدمات العامة في العراق 1869_ 1908**، أطروحة دكتوراة غير منشورة، جامعة الموصل، كلية الآداب، 2003، ص: 221

(4) كارل ريتر، **بغداد كما وصفها السواح الأجانب في القرون الخمسة الأخيرة**، ترجمة: العمري، سعاد هادي، القاهرة، مطبعة المعارف، ط1، د.ت، ص: 47

(5) كريم، **الخدمات العامة في العراق 1869_ 1908**، ص: 222

رابعاً: مواجهة التهديدات الفرنسية والروسية في منطقة الخليج العربي.[2]

لأجل هذا ازدادت أعداد السفن الإنجليزية التي تشق طريقها إلى الموانئ العثمانية، وأخذت إنجلترا تسعى إلى الحصول على امتيازات تجارية وملاحية في الدولة العثمانية، واستطاع التاجر الإنجليزي "أنطوني جنكسون"[3]، أن يقابل السلطان سليمان القانوني في حلب 1553م، وهو يستعد للزحف على فارس، وتمكن جنكسون من الحصول على إذن من السلطان، بالتجارة في أنحاء الدولة العثمانية على قدم المساواة مع التجار الفرنسيين والبنادقة، لكن هذا الحدث لم يفتح لإنجلترا عهداً تجارياً مهماً مع الدولة العثمانية، على الرغم من الامتيازات التي حصلت عليها[4]، واستقبلت الدولة العثمانية في العام 1578م أول بعثة انجليزية[5]، ضمت إدوارد أوزبون (Edward Osbarne)، وريتشارد ستايبر(R.Staper)، وتمكنت هذه البعثة من أن تحقق نجاحاً كبيراً في وضع الأسس للتجارة الإنجليزية في الدولة العثمانية، فقد أصبح بمقدور التجار الإنجليز المتاجرة مع جميع أنحاء الدولة العثمانية، بما فيها ربوع العراق.[6]

وكان من معالم نجاح هذه البعثة أن قام السلطان مراد الثالث، بإرسال رسالة إلى ملكة إنجلترا إليزابيث الأولى، أكد فيها ترحيبه بالتجار الإنجليز، وأصدر بعد ذلك قراءة تضمنت امتيازات واسعة للتجار الإنجليز[7]، ومنذ ذلك الوقت أخذ التجار الإنجليز بالتردد على المقاطعات العثمانية، لاسيما العراق في طريقهم من وإلى

---

(1) محمد الجعفري، **بريطانيا والعراق حقبة من الصراع 1914_ 1958م**، بغداد، د ن، ط 1، 2000، ص: 33_ 34

(2) عبد العال العيساوي، **الغزوات الوهابية على العراق في سنوات الانتداب البريطاني، 1920_ 1932**، بغداد، د.ن، ط 1، 2010، ص: 59

(3) للاطلاع على المقابلة بين جنكسون وسليمان القانوني، انظر: Anthony Jenkinson, Early Voyages and Travels Russia and Persia Edited by E.Delmar Morgan and C.H.Coote, Vol,1, New York,P1

(4) صالح، **بريطانيا والعراق حتى عام 1914**م، ص: 35

(5) الشناوي، **الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها**، ص: 81

(6) صالح، **بريطانيا والعراق حتى عام 1914م**، ص: 36

(7) باسم حطاب الطعمة، **تغلغل النفوذ البريطاني في العراق 1798_ 1831**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية الآداب، 1985، ص: 17

الهند، خاصةً أن إنجلترا أخذت تُبدي اهتماماً بالطرق المارة عبر العراق، لاسيما طريق الفرات، وذلك بسبب رغبتها في السيطرة على مجرى شط العرب الذي يساعد على سير السفن الكبيرة باتجاه الهند، وموقع العراق الجغرافي، باعتباره همزة وصل بين الشرق والغرب، ووفرة المواد الأولية التي تسد حاجات المصنوعات البريطانية، بالإضافة إلى خصوبة أراضيه وإنتاجه الزراعي الوفير[1].

وقد مهّدت البعثات الإنجليزية، والفوائد الكبيرة التي حققتها التجارة الإنجليزية في الدولة العثمانية، إلى إقامة علاقات دبلوماسية جيدة بين الدولة العثمانية وإنجلترا[2]، وأصبحت شركة الهند الشرقية البريطانية، هي المسيطرة على التجارة مع الهند حتى منتصف القرن التاسع عشر، وذلك عندما اضطلعت الحكومة البريطانية بالإدارة المباشرة لحكم البلاد، وقد بدأت بريطانيا بالتجارة بصورة منظمة في هذه المنطقة، بعد أن حصل وليم هاربون في عام 1579م، على إذن بالتجارة مع تركيا، بأوامر من الملكة إليزابيث الأولى، وبعد عشرين سنة من التجارة، قام هاربون بتأسيس شركة لنقل البضائع بين الهند والإمارات العربية الخليجية، وبين بلاد نجد وبلاد الرافدين، وفي 31 كانون الأول عام 1600م، حصل هاربون على موافقة الباب العالي على تأسيس شركة تجارية.[3]

لقد كانت المدة بين (1831-1860م)، هي الزمن الذي تأسس فيه نفوذ بريطانيا في وادي الرافدين، عندما قام البريطانيون بأعمال المسح والتخطيط، تلك الأعمال التي اقتحموا في سبيلها الأخطار، وصرفوا من أجلها الأموال، لما قاموا بتأسيس "شركة الملاحة البخارية في دجلة والفرات"، ثم قامت عائلة لنج بتأسيس شركة في العراق، وكان هنري لنج خلف جسني في قيادة الباخرة، وفي عام 1842م، بعث الصدر الأعظم مرسوماً

---

(1) جميل موسى النجار، **طرق المواصلات النهرية في العراق: دوافع الاهتمام العثماني ومظاهره 1834_ 1872**، الجامعة المستنصرية، مجلة كلية التربية، عدد 4، عام 2008، ص: 76

(2) Halford Lancaster Hoskins, British Routes to India, London, 1908, P.2.

(3) صالح، **بريطانيا والعراق حتى عام 1914م**، ص: 37

طلب فيه من الباشا الحاكم في حلب، تقديم المساعدة للباخرتين البريطانيتين في نهر الفرات لأغراض تجارية، وكان هدف بريطانيا من أعمال المسح والتخطيط في دجلة والفرات هو:

1. اختصار الطريق إلى الهند مروراً بوادي الفرات.
2. محاولة منع روسيا من التوسع في هذه الجهات.

ثم حاولت بريطانيا إنشاء مشروع سكة حديد، فارتأت إنشاء خط حديدي يبدأ من ساحل بلاد الشام، يمر عبر الفرات والخليج العربي، ليصبح خط الوصل بين البحر المتوسط والمحيط الهندي، وقد ظهرت هذه الدعوة، نتيجة للثورات في الهند من جهة، وحرب "القرم"[1] من جهة أخرى.[2]

وقد تعززت الصداقة بين فرنسا وبريطانيا بعد حرب القرم التي أشعلها مدحت باشا حين صار صدراً أعظماً، في بداية خلافة السلطان عبد الحميد الثاني ، ما بين (1876-1877م)[3]، فظهر اهتمام بريطانيا واضحاً بشؤون الملاحة على ضفتي دجلة والفرات، منذ أواسط القرن التاسع عشر، وكان مجيء عدد من الهنود إلى العراق وبقاء بعضهم في مدنه، وعملهم في التجارة، قد خلق لبريطانيا مصالح ونفوذاً في بلاد الرافدين، وازداد هذا النفوذ البريطاني من الطريق إلى الهند في مياه المحيط الهندي والخليج العربي، كما أصبح لبريطانيا نفوذ واسع حينما أخذت تعبر المياه العربية، وانتهى بها الأمر إلى عقد الاتفاقات مع المشايخ المحليين، و ظهر عند نهاية القرن التاسع عشر أن بريطانيا هي الدولة الأجنبية الأولى ذات المصالح والأطماع في العراق، ذلك أن مصالح روسيا كانت بسيطة لعدم وجود رعايا من الأرثوذكس في هذا البلد، وكانت روسيا تنظر إلى إيران أكثر من نظرها إلى

---

[1] حرب القرم (1854_1856): هي حرب قامت بين الإمبراطورية الروسية والدولة العثمانية في 4 تشرين الأول عام 1853، وكانت الأطماع الإقليمية لروسيا على حساب الدولة العثمانية، أحد أهم أسباب نشوبها، وانتهت بتوقيع اتفاقية باريس وهزيمة الروس في 30 آذار عام 1856، انظر: مصطفى، **في أصول التاريخ العثماني**، ص: 139

[2] صالح، **بريطانيا والعراق حتى عام 1914م**، ص: 164

[3] صالح، المرجع السابق ص: 166

العراق، و أما فرنسا فلم تكن تهتم كثيراً إلا بالنفوذ الثقافي، مقابل انخفاض أسهمها السياسية والاقتصادية في بلاد الرافدين بشكل واضح، ولكن النفوذ الألماني قد ظهر في الميدان العراقي واضحاً عند نهاية القرن التاسع عشر، وجاء من الشمال، ومن عاصمة الدولة العثمانية، وفي توافق وانسجام معها، وجاء عن طريق البعثات العسكرية، ومشروع سكة حديد بغداد–برلين، الذي هدد بوصل برلين بمياه الهند، لكن التدخل البريطاني حال دون ذلك [1].

وفي النصف الثاني من القرن السابع عشر، افتتحت بريطانيا مركزاً لها في بغداد، وعيّنت قنصلاً لها، يدعى بالمقيم البريطاني (أو المعتمد السياسي في الدولة العثمانية)، وبعد مراسلات مطولة، منح الباب العالي حصانة دبلوماسية للدبلوماسيين البريطانيين، وأُذِنَ لهم بالتنقل بين بغداد والبصرة، و كان المقر الرئيسي للقنصل البريطاني في البصرة، ثم انتقل إلى بغداد عام 1832م[2]، وقد قام السفير البريطاني في الأستانة بجهودٍ كبيرةٍ لاستصدار فرمان يهدف إلى السماح للبواخر البريطانية بممارسة الملاحة في شط العرب وفي نهر الفرات، وقد تمت الموافقة على أن يأتوا بسفينتين لهذا الغرض عام 1834م[3]، وقد نص هذا الفرمان الصادر عن الباب العالي على الموافقة على تسيير باخرتين بريطانيتين في نهري دجلة والفرات، تابعتين للمعتمد البريطاني في بغداد، بحجة أنه ينوي من خلال استخدامهما نقل بريده، ونقل بعض الأشخاص والمواد الأخرى، بدلاً من انتظار البواخر القادمة من الهند، وبعد أشهر أرسلت بريطانيا باخرتين، اسمهما (دجلة) و(الفرات)، وقام بالإشراف على تسييرهما الملازم أول فرانسس جسني، لكن بسبب عاصفة دُمِّرت الباخرتان وغرق عدد من بحارتهما، وقد قام هنري لينج عام 1840م مع بعض من أفراد أسرته بتأليف شركة بيت لينج المشهورة، والتي تولاها بعده أخوه ستيفن لينج، إذ

---

(1) يحيى، **المدخل إلى تاريخ العالم العربي الحديث**، ص: 120

(2) صالح، **بريطانيا والعراق حتى عام 1914م**، ص: 38

(3) فؤاد قزانجي، **العراق في الوثائق البريطانية 1905_ 1930**، بغداد، دار المأمون، ط 1، 1989، ص: 43

عُرفت الشركة باسمه في العراق، حينما منحتها الدولة العثمانية امتيازاً بتأليف شركة لينج وإخوانه عام 1860م.[1]

ويتضح بعد هذا العرض، أن الوكلاء البريطانيين في العراق، قد تمتعوا بحرية التنقل، وحصلوا على امتيازات كثيرة في الملاحة النهرية، ودوائر البريد الهندية، ومنزلة نافذة في الأوساط السياسية والاجتماعية العراقية، واستفاد منهم بعض شيوخ العشائر والتجار، وبذلك حصلت بريطانيا على القسط الأوفر من التجارة التي الشعوب الأوروبية في العراق، وتوضّحت دوافعهم السياسية فيه، بعدما تستروا بإقامة المشاريع الاقتصادية، وطرح شعارات المنفعة العامة للعراق، وتبرير ما قد تقتضيه المشاريع التي سيحققونها من نفقات خزينة الدولة، لإتمام ضبط فيضان نهري دجلة والفرات، وإنشاء السدود لمصالح الزراعة، وتنفيذ المشاريع العمرانية والصناعية التي من شأنها تنمية الرغبة البريطانية في وضع قدمها في العراق، وغرس نفوذها السياسي في جسم الدولة العثمانية_ التي باتت تظهر عليها ملامح الضعف والوهن _ للحصول على أكبر قدر من الامتيازات في العراق، لدرجة أن أصبح نشاطهم التجاري، حجرَ عثرةٍ أمام التطور الاقتصادي المحلي المحدود.

المطلب الثاني: نشاط بعثة جسنيChesney (الفرات) لاستطلاع أنهار العراق

أظهر استخدام قوة البخار ثورة في المواصلات، إذ دفعت الآلة البخارية الملاحة إلى درجة متقدمة من التطور، وأخذت البواخر تقصي السفن الشراعية عن البحار، بعد أن دار جدل كبير منذ أوائل القرن التاسع عشر حول استخدام البواخر في النقل السريع بين أوروبا والشرق بدلاً من استخدام السفن الشراعية[2]، وقد حاول البريطانيون استخدام البواخر في طريق رأس الرجاء الصالح، لكن هذه المحاولات أثبتت عدم جدوى هذا

---

[1] نوار، **المصالح البريطانية في أنهار العراق1600–1914**، ص: 45

[2] روبير شنيرب، **تاريخ الحضارات العام القرن التاسع عشر**، ترجمة: يوسف أسعد داغر وفريد م داغر، بيروت، عويدات للنشر والتوزيع، ط2، 6مج، 1987، ص: 184

الخط بالنسبة لأساليب المواصلات الحديثة[1]، وذلك لفشل المضخات، وتلف الأنابيب بسبب ملوحة ماء البحر، وعدم توفر محطات قريبة لإصلاحها.[2]

كما أن هذه البواخر كانت مفيدة بشكل رئيسي في مجال الملاحة النهرية، وفي الرحلات البحرية القصيرة[3]، فضلاً عن أن السرعة أصبحت من مقتضيات استخدام البخار في المواصلات النهرية[4]، وذلك في الوقت الذي اتجهت فيه جهود بريطانيا لإنشاء خط للمواصلات بين بريطانيا والهند، يمر إما بالعراق، أو مصر، ويرجع ذلك الاهتمام البريطاني إلى جملة من العوامل، أهمها:

1. تزايد حجم الإنتاج الصناعي البريطاني، والاتساع الكبير للإمبراطورية البريطانية في الهند.
2. زيادة عدد البريطانيين المشتغلين في مختلف المجالات السياسية والتجارية والعسكرية في الهند، وبالتالي أصبحوا بحاجة إلى أن تكون اتصالاتهم مع بريطانيا سريعة ورخيصة، وأن تصل المكاتبات الرسمية والرسائل البريدية بين بريطانيا والهند في الوقت المناسب.[5]
3. إن بريطانيا لم يكن لها إلا القليل من المواد الخام اللازمة للصناعة فيما عدا الفحم، وبالتالي كانت بحاجة إلى استيراد المواد الخام من الهند، لاسيما القطن، ليعود لها على هيئة منسوجات.[6]
4. الرغبة في إيجاد طرق جديدة وقصيرة، تربط المناطق الصناعية الأوروبية والأمريكية بالشرق.[1]

---

[1] نوار، **المصالح البريطانية في أنهار العراق**، ص: 37

[2] Halford Lancaster Hoskins, British Routes to India, London, 1908, P.89

[3] جورج كول، **المدخل إلى التاريخ الاقتصادي**، ترجمة: سمير عبده، مصر الجيزة، وكالة الصحافة العربية، ط1، 2مج، 2020، ص: 60

[4] صالح، **بريطانيا والعراق حتى عام 1914م**، ص: 151_ 152

[5] عبد العزيز سليمان نوار، **مصر والعراق دراسة في العلاقات بينهما حتى نشوب الحرب العالمية الأولى**، مصر القاهرة، مكتبة الأنجلو مصرية، ط1، 1968، ص: 108

[6] جيمس ويزدي، **دور الرأسمالية الوطنية في تطوير المجتمعات الحديثة**، ترجمة: عمر القبان، تقديم: ماهر نسيم، مصر، دار الكرنك، ط1، 1994م، ص: 108

كل هذه الأسباب مجتمعة، دفعت بريطانيا إلى محاولة إيجاد طرق للمواصلات بين الشرق والغرب، تمر إما بمصر أو بوادي الفرات، لتكون متممة للطريق المار عبر رأس الرجاء الصالح.[2]

وقد كان الهدف من بعثة الفرات عام 1835_ 1836م، هو استطلاع إمكانية إنشاء مصلحة تهدف إلى خدمة السفن البخارية بشكل دائم على نهر الفرات، كجزء من طريق بري يصل الخليج بالمتوسط، وبذلك يتم تفادي طريق رأس الرجاء الصالح كلياً، وفي تموز 1834م، أبلغت اللجنة المختارة من البرلمان البريطاني بشأن الملاحة البخارية إلى الهند، أنه، وبخلاف الطريق عبر البحر الأحمر إلى السويس، والذي قد تُقيده الرياح الموسمية في المحيط الهندي، فإن ملاحة السفن البخارية، ستكون ممكنة بين بومباي والبصرة طوال أشهر السنة، وبالتالي أوصت بمنحةٍ مقدارها 20 ألف جنيه إسترليني، لتحديد إمكانية الملاحة في الفرات خلال أشهر الشتاء.[3]

واتجهت الجهود البريطانية بعد فشل المشروع الملاحي عبر البحر الأحمر، إلى طريق الفرات، وكان قنصل بريطانيا في حلب جون باركر من أوائل الدبلوماسيين البريطانيين الذين اكتشفوا قيمة استخدام البواخر في مياه العراق، وحثّ البحرية البريطانية على إرسال باخرة لاختيار طريق الفرات، في تموز 1816م[4]، وذلك بعد بروز موقع العراق الجغرافي المهم في خطوط المواصلات الحديثة، وبعد ترك طريق رأس الرجاء الصالح كمحطة وصل بين الشرق والغرب[5]، فقام حاكم بومباي "جون مالكولم"[6]، بإرسال اثنين من مساحي الأسطول الهندي، هما:

---

(1) ريجارد كوك، **بغداد مدينة السلام**، ترجمة وتقديم مصطفى جواد وفؤاد جميل، بغداد، مطبعة شفيق، ط 1، د ت، ص: 209

(2) صالح، **بريطانيا والعراق حتى عام 1914م**، ص: 151

(3) نوار، **المصالح البريطانية في أنهار العراق**، ص: 214_ 216

(4) عدنان قاسم، **داوود باشا وإصلاحاته في العراق 1816_1831دراسة تاريخية**، أطروحة دكتوراة غير منشورة، جامعة بغداد، 2008، ص: 85

(5) كوك، **بغداد مدينة السلام**، ص: 156

(6) جون مالكوم 1769_ 1833م: وهو ابن مزارع، ويرجع جزء من نجاحه في عمله إلى دراسة اللغات الشرقية، كلف بمهمة دبلوماسية في بلاد فارس، حيث نجح في عقد معاهدتين مهمتين سياسية وتجارية، عاد بعدها إلى بومباي، وترفع إلى رتبة مقدم وعين حاكماً على بومباي خلفاً لالفنستون بين 1827_ 1830م، له عدة مؤلفات، منها: تاريخ بلاد فارس، وتاريخ الهند السياسي، انظر: Kay.J.W, Life and Correspondence of Major General Sir John Malcolum, Vol, 1, London, 1858.

بووانز و إليوت، للتأكد من صلاحية نهر الفرات للملاحة، كما قام سبعة ضباط من البحرية الهندية، برحلات إلى الشرق، أربعة منهم زاروه أكثر من مرة، وبعضهم الآخر زاروه بشكل شخصي، أمثال: أورمسبي[1]، الذي أتم أربع سنوات في عمليات استطلاع ومسح في وادي الرافدين، وفي عام 1830م قام "بايكي"[2] بأعمال مسح واستطلاع في نهر دجلة من بغداد إلى البصرة بقارب يحمل العلم البريطاني[3]، كما قام المعتمدون البريطانيون في العراق بأعمال مسح واستطلاع للأنهار العراقية، لاسيما في أثناء تنقلاتهم بين بغداد والبصرة.[4]

وفي برقية مرفوعة إلى الباب العالي تقدم بها السيد لنج: **ذكر فيها أن السيد لنج قدم طلباً إلى الباب العالي، طلب فيه الإذن لكي يقوم بجولة استكشافية، لمعرفة مدى صلاحية نهر دجلة بين البصرة وبغداد.**[5]

وفي عام 1830م، قام جيمس تايلر _شقيق المقيم البريطاني في بغداد_ مع مجموعة من رفاقه[6]، بدراسة نهر الفرات صعوداً حتى أعاليه، وتمكن تايلر من الحصول على امتيازات من داود باشا والي بغداد، تضمنت الملاحة في نهر دجلة لمدة عشر سنوات، واحتكار تموين البلاد بسلع معينة، وخاصةً تزويد الوالي بالعتاد الحربي[7]، وبعد تعرضه هو ورفاقه لهجوم من قبل مجموعة من قطاع الطرق، توقفت أعمال المسح لمدة قصيرة، إلا أنها

---

(1) J.R.Wellsted , **Travels to the city of the Caliphs**, **London**, 1840, P.152

(2) بايكي: هو معاون طبيب في مؤسسة مدارس، قام بأعمال مسح في نهر دجلة بقارب يحمل العلم البريطاني، انظر: J.R.Wellsted , Travels to the city of the Caliphs, p 153

(3) جون جوردون لوريمر، **دليل الخليج العربي، القسم التاريخي،** (7ج) طبع على نفقة الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني أمير دولة قطر، د ت، جـ4، ص: 2380_ 2358

(4) كوك، **بغداد مدينة السلام**، ص: 155

(5) BOA.HR.ID.2044.20.1

(6) Hoskins, Op. Cit., P.118.

(7) قاسم، **داوود باشا وإصلاحاته في العراق 1816_1831** دراسة تاريخية، ص: 86

عُهدت بعد ذلك إلى رودن جسني[1]، الذي بدأ أعمال المسح في مصر بالصعود في نهر النيل، وصولاً إلى فرع دمياط، وكذا مسح المناطق الواقعة بين البحر المتوسط والبحر الأحمر، بالإضافة إلى مسح برزخ السويس.[2]

وقد تحمس جسني لفكرة استخدام البواخر البريطانية في نهر الفرات أيضاً، وذلك بعد رحلة استطلاعية فيه، جمع من خلالها معلومات واسعة، وقام بتخطيط عدد من الخرائط المهمة، وبعث بها إلى المسؤولين في السفارة البريطانية في إستانبول، وإلى الحكومة البريطانية[3]، كما عُرض هذا المشروع على مجلسي العموم واللوردات البريطاني، وناقشته لجنة البخار، التي قدمت توصياتها إلى مجلس العموم البريطاني، وأكدت فيها على سرعة إنجاز الخطوط الملاحية البخارية مع الهند عن طريق البحر الأحمر، وفي الثامن والعشرين من شهر تشرين الثاني عام 1834م، صدر مرسوم ملكي بتعيين جسني لقيادة بعثة الفرات وتوجيهها، وتم تخصيص الأموال اللازمة لها.[4]

وقبل أن تبدأ البعثة أعمالها، كان لابدّ من استصدار فرمان من السلطان محمود الثاني، يسمح بالملاحة في نهر الفرات، من أجل تسهيل التجارة وربط الشرق بالغرب بخط ملاحي سريع، وصدر الفرمان رقم 610 الخاص بذلك الأمر من الباب العالي في عام 1834م في شهر كانون الأول، وأُرسل إلى والي بغداد والبصرة.[5]

وتمثلت المهام الرئيسة لبعثة الفرات بدراسة نهر الفرات لتحديد مدى صلاحيته للملاحة، وفتح طريق سريع إلى الهند لتنمية التبادل التجاري، ومعرفة مدى سرعته في نقل البريد بواسطة البواخر، في طريق الفرات بين الهند

---

(1) فرنسيس راودن جسني: إيرلندي من أصول أسكتلندية، ولد في آذار عام 1789، وقام برحلة على طول الفرات، وحاول الحصول على دعم لمشروعه للملاحة في نهر الفرات، تقاعد من الخدمة عام 1847 وقام بعدها برحلتين إلى الشرق لغرض إقامة سكة حديد الفرات، انظر: The Dublin University Magazine, Vol, XVIII, 1841.

(2) The life of the late General F.R.Chesney by his wife and Daughter, Edited by Stanly Lonbool, London, 1885, PP.197- 200.

(3) صالح، **بريطانيا والعراق حتى عام 1914م**، ص: 154

(4) لوريمر، **دليل الخليج العربي**، القسم التاريخي، ص: 1973

(5) آلان بالمر، **موسوعة التاريخ الحديث 1789_ 1945**، ترجمة: سوسن فيصل السامر ويوسف محم أمين، مراجعة: محمد مظفر الأدهمي، بغداد، دار المأمون، ط 1، 1992، ص: 78

وبريطانيا، والتعاون مع السلطات العثمانية في سبيل إنجاح مهمة البعثة[1]، وفي أيار من عام 1836م، تعرضت البعثة لمأساة شديدة، فعندما غادرت السفن بلدة "موحسن" السورية، واجهتها عاصفة شديدة أغرقتها[2]، وبعد حادثة الغرق، واصلت البعثة عمليات المسح بباخرة الفرات، وأول عقبات الملاحة التي واجهتها، هي: امتداد الصخور عبر الفرات إلى ما فوق عانة، بالإضافة إلى المشاعر المعادية لها من قبيلة الخزاعل[3] في منطقة لملوم[4]، مما اضطر البعثة إلى اتخاذ إجراءات احترازية خوفاً من تعرضهم لهجوم من الخزاعل، وواصلت الباخرة سيرها، إلى أن وصلت إلى الأهواز التي واجهت فيها صعوبة انقسام النهر إلى عدة قنوات، بحيث يصعب على الباخرة تحديد المجرى الرئيس للنهر، وبعد ذلك وصلت إلى البصرة، إذ احتفل الأمن بوصولها لنهاية مسارها في خط الفرات. [5]

وخلال عمليات مسح نهر الفرات، كان رجال البعثة يكتبون تقاريرهم التي تبين أهمية طريق الفرات في التجارة، وفي نقل المسافرين من خلال عرض لإحصاءات التجارة الدولية، وقد عززت هذه الإحصاءات بالأرقام التي تدعم وجهة نظرهم، ومما زاد في أهمية العراق بنظر البعثة، هو قدرته على شراء مقادير كبيرة من مواد التجارة البريطانية والهندية، كالسكر والشاي والمنسوجات القطنية، وكانت وجهة نظر رجال بعثة الفرات، أن بريطانيا لو تاجرت مع العراق بصورة مباشرة، فإنها ستحقق أرباحاً كبيرة، وستزيد من قدرة البلاد على الشراء، أما فيما يخص الملاحة، فأكد تقرير البعثة على أهمية استخدام نهر دجلة في النقل بين البصرة وبغداد، كما أكدت تقارير البعثة

---

(1) نوار، **تاريخ العراق الحديث**، ص: 250

(2) لوريمر، **دليل الخليج العربي، القسم التاريخي**، ص: 1976

(3) **الخزاعل**: كان لهذه القبيلة السلطة في الفرات الأوسط في أريافه وبواديه، وفي عهد أميرها مهنا بن علي، امتد نفوذها من هيت شمالاً إلى العرجة جنوباً، وفي عهد أميرها حمود بن حمد الذي أسس مدينة الديوانية، كان يستوفي الرسوم الجمركية، وشنت عليه السلطات العثمانية عدة حملات، أبرزها: حملة محمد علي باشا عام 1764، انظر: حمود الساعدي، **دراسات عن عشائر العراق، الخزاعل**، ومتعب خلف الريشاوي، **إمارة خزعل في العراق، نشأتها وتطورها وعلاقاتها المحلية والإقليمية 1640_ 1864**، أطروحة دكتوراة، كلية التربية، جامعة القادسية، 2002، ص: 64

(4) **لملوم**: تقع جنوب غرب مدينة الحمزة الشرقي في مدينة القادسية وسط العراق، وهي منطقة مليئة بالأهوار، يمر فيها نهر الفرات، ويصبح مجراه ضيقاً، وأصبحت مركزاً لإمارة الخزعل في فترة من السنوات، انظر: فيصل غازي الميالي، **مدينة الحمزة الشرقي عبر التاريخ القول المعلوم في تاريخ حمزة لملوم**، تحقيق: رجوان الميالي، بغداد، دار قناديل للنشر والتوزيع، ط1، د.ت، ص: 115

(5) نوار، **تاريخ العراق الحديث**، ص: 259

على أنه يمكن التغلب على صعوبات الملاحة في منطقة الأهوار بصناعة بواخر ذات مواصفات خاصة وقوية، وأكدت على ضرورة إقامة محطات للخشب والقار على طول نهر الفرات وتسليحها.[1]

المطلب الثالث: المواقف الداخلية والخارجية (الإقليمية والدولية) من بعثة جسني(الفرات)

عندما تقدم السفير البريطاني لدى الباب العالي، مُطالباً باستصدار فرمان يسمح لباخرتين بريطانيتين بالملاحة في نهر الفرات، تباطأ السلطان العثماني محمود الثاني في إعطاء ذلك الفرمان، وكان يرغب لو أنه تمكن بوسيلة أو بأخرى، تجنب إصدار مثل هذا الفرمان، لأن السلطان العثماني كان يخشى من الأهداف التوسعية التي يمكن أن يتمخض عنها مشروع الملاحة في نهر الفرات، وهي الأهداف نفسها التي دفعت القيصر الروسي "نيقولا الأول" 1825_1855م[2]، إلى رفض إعطاء البريطانيين مثل هذا الامتياز[3]، وبذل السفير الروسي في إستانبول جهوداً كبيرةً، وقدم الهدايا أيضاً لتغيير رأي السلطان محمود الثاني عن إصدار فرمان يسمح للبريطانيين بالملاحة في نهر الفرات.[4]

وقد كان موقف السلطان محمود الثاني صعباً، فقد كان عليه أن يتجنب الضغوط الروسية فيما لو أصدر فرمان الملاحة للبريطانيين، في وقت كانت الدولة العثمانية بحاجة إلى مساعدة روسيا في وجه تقدم القوات المصرية نحو إستانبول، والواقع أن طلب السلطان المساعدة من روسيا، كان بسبب امتناع بريطانيا عن تقديم المساعدة له.[5]

---

(1) للاطلاع على تقارير بعثة الفرات وتوصياتها، انظر:

M.David, Urquhart, La Sultan La Pacha Degypt, Paris, 1839, P. 425

(2) ولد نيقولا الأول عام 1796، خَلَفَ أخاه ألكسندر الأول، وكانت سياسته تجاه الدولة العثمانية ترمي إلى محاولة تقسيمها وزعزعة استقرارها، وهو الذي صاغ عبارة (رجل أوروبا المريض) في وصفه للدولة العثمانية، انظر: بالمر، **موسوعة التاريخ الحديث 1789_ 1945**، ص: 140_ 141

(3) نوار، **المصالح البريطانية في أنهار العراق**، ص: 43

(4) M.David, Urquhart, La Sultan La Pacha Degypt, Paris, 1839, P. 425.

(5) هاشم التكريتي، **مرحلة متميزة في سياسة روسيا تجاه الدولة العثمانية**، مجلة الأستاذ، عدد 5، 2002، ص: 194

وقد حاول ريس أفندي، ناظر الخارجية العثمانية، أن يضع عقبة شديدة أمام بعثة الفرات عندما قال للسفير البريطاني في إستانبول أنه مستعد لأن يستصدر من السلطان محمود الثاني الفرمان المطلوب، إذا تحمّلت الباخرتان البريطانيتان مسؤولية الدفاع عن نفسيهما ضد هجمات العشائر، حيث أن سيطرة الحكومة على تلك العشائر كانت صعبة، وقد وافق السفير البريطاني على تحمل مسؤولية الدفاع عن الباخرتين، شريطة موافقة السلطات العثمانية على تسليحها، فوافق ريس أفندي على ذلك.[1] وكانت باخرة (وفرتيس) أول باخرة جربت حظها في نهر الفرات لرحلة تابعة إلى بعثة جسني من بغداد إلى البصرة.[2]

أما فرنسا فقد تنبّهت إلى خطورة الوضع القائم في العراق، نتيجة حصول بريطانيا على امتياز الملاحة، والذي اعتبرته لا يستند إلى أي أساس قانوني، وضغطت على الحكومة البريطانية مطالبةً إياها بحرية الملاحة والمرور لجميع الدول في طريق سوريا_ الفرات_ البصرة_ الخليج العربي، وقد ردَّ وزير الخارجية البريطاني "بالمرستون" على موقف فرنسا بأنه لم يغلق باب السعي أمام الدول الأوروبية للحصول على حقوق الملاحة، ولكنه أكد في نفس الوقت أن بريطانيا ستعمل على ضمان مصالحها في كل اتفاقية تتعلق بالممرات العالمية المؤدية إلى الهند، وهذا يعني عدم السماح لباقي الدول، بالحصول على امتيازات ملاحية قد تهدد المصالح البريطانية في الهند، وهكذا فشلت الجهود الدبلوماسية الفرنسية أمام صلابة الموقف البريطاني وقوة أسطوله واستقراره السياسي.[3]

أما الموقف المصري من بعثة جسني، فقد كان من أشد المواقف معارضةً، وذلك لأسباب تتعلق بطموحات حاكم مصر آنذاك محمد علي باشا في العراق، فقد بدا واضحاً أن العراق كان آخر حلقة في سلسلة الولايات

---

[1] نوار، **المصالح البريطانية في أنهار العراق**، ص: 43

[2] حامد البازي، **البصرة في الفترة المظلمة وما بعدها**، (2ج)، بغداد، مطبعة دار البصري، دار منشورات البصري، 1369-1389هـ، ط1، جـ1، ص: 15

[3] الشناوي، **الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها**، ص: 783_ 784

العربية التي طمح محمد علي لضمها إلى دولته، وقد بدأ الاهتمام المصري بالعراق منذ أن وطئت القوات المصرية أراضي نجد والحجاز، فقد صرح أحد أفراد قوات جيش محمد علي قائلاً: " بأنه سيضع يده على الشام وعكا ولا يقف إلا على ضفاف دجلة والفرات"، وكان القنصل البريطاني في مصر أكثر وضوحاً من نوايا محمد علي، عندما كتب إلى حكومته في الثامن من كانون الثاني عام 1832م، أن غرض محمد علي هو توطيد سلطته في بغداد.[1]

وقد كان هناك تخوف بريطاني من النتائج التي سوف تنجم عن مضي محمد علي في سياساته دون رادع، إلا أن محمد علي كان يحاول إقناع الحكومة البريطانية بأن امتداد سلطته سوف يكون في مصلحة بريطانيا، لأن قيام دولة يشمل نفوذها سوريا والعراق، وتتمتع بإمكانيات مصر، سوف يضع حداً للأطماع الروسية في الأقاليم الآسيوية للدولة العثمانية[2]، إلا أن بريطانيا كانت تعتقد أن هدف محمد علي هو السيطرة على طريق مصر والعراق[3]، الأمر الذي يعني سيطرته على الطرق المؤدية إلى الهند، مما يشكل تهديداً خطيراً لمصالح بريطانيا الاقتصادية والاستراتيجية في العراق والخليج العربي[4]، لاسيما وأن بريطانيا كانت ترى في محمد علي منفذاً لسياسة فرنسية، فكثير من معاونيه كانوا فرنسيين، بالإضافة إلى ما تُبديه فرنسا من عطف على مشاريع محمد علي[5]، كما أن الحضور المصري في سوريا في نظر بريطانيا، يشكل تهديداً لها لأنه ينذر باستيلاء وشيك على العراق وأنهاره، وعلى منطقة الخليج العربي، وهو أمر كانت تبغضه بريطانيا كل البغض.[1]

---

[1] سهير كمال، **سياسة محمد علي باشا والي مصر تجاه العراق والخليج العربي وموقف بريطانيا والدولة العثمانية منها 1816_1840**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الموصل، 2003، ص: 53

[2] جون كيلي، **بريطانيا والخليج العربي 1795_1871**، ترجمة: محمد أمين، مراجعة: عبد المنعم عامر، القاهرة، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، ط 1، د.ت، ص: 469

[3] نوار، **مصر والعراق دراسة في العلاقات بينها حتى نشوب الحرب العالمية الأولى**، ص: 220

[4] Afaf, Lutfi. Sayyid Marsot, Egypt in Reign of Muhammad Ali, New York, 1984, PP.242,245.

[5] عبد الله إبراهيم، وشوقي الجمل، **تاريخ مصر والسودان الحديث والمعاصر**، القاهرة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط 1، 1997،

لذا وضعت الحكومة البريطانية سياستها تجاه مصر، على أساس إرغامها على الانسحاب من سوريا، الأمر الذي يحقق لبريطانيا بقاء طريق العراق بعيداً عن متناول سياسة محمد علي.[2]

وما إن وصلت بعثة الفرات إلى سوريا حتى واجهت معارضة من إبراهيم باشا، الأمر الذي أخّر نشاطها لبعض الوقت[3]، فقد أصدر إبراهيم باشا تعليماته بمنع تزويد البعثة بالعمّال والجِمال[4]، ونُفّذَت تعليماته بجدية، كما كان يراقب بنفسه نشاط البعثة من سفينة النيل[5]، أما محمد علي فلم يُبَلَّغ رسمياً بوصول البعثة، إنما كتب "فارن" قنصل بريطانيا في دمشق إلى محمد شريف باشا حاكم الشام، وإلى إبراهيم باشا قائد القوات المصرية في الشام عن قدوم سفينة محيطية تحمل آلات بعثة الفرات، فأصدر محمد علي أوامره بمنع إنزال معدات البعثة، بحجة أنه لم يُخطَر بفرمان من السلطان العثماني، كما حذّر محمد علي رجاله من أن البريطانيين قد يوهمونهم بأن حكومة القاهرة قد سمحت لهم بالنزول في بلاد الشام، كما تجاهلت السلطات المصرية مطالب القنصل البريطاني العام في مصر "رونالد كامبل" بمد طريق بين أنطاكية وبيره جك، لتسهيل نقل معدات البعثة من الساحل إلى ميناء بورت وليم، وقد أَدهشت التصرفات المصرية المسؤولين البريطانيين، نظراً لأن كامبل كان يؤكد أن نقطة الخلاف الوحيدة في محادثاته مع محمد علي، هي أن هذا الأخير تمسك بصدور فرمان من الباب العالي، يُطلَب فيه منهُ مساعدة البعثة[6]، ولكن حتى بعد صدور الفرمان، لم يُرِهِ محمد علي وابنه إبراهيم باشا أي اهتمام، وظلّ ينظر إلى البعثة بشيء من الاستياء، واعتبر أن نجاح البعثة سوف ينال من أهمية مصر كطريق رئيس للشرق، ويقضي على

ص: 182

(1) نوار، **مصر والعراق دراسة في العلاقة بينهما حتى نشوب الحرب العالمية الأولى** ص: 221

(2) نوار، المرجع السابق، ص: 223

(3) William, Curry, the Euphrates Expedition, the Dublin University Magazine, Vol 36, 1850, P.381.

(4) جون كيلي، **بريطانيا والخليج العربي 1795_1871**، ص: 486

(5) Francis. R. Chesney, Narrative of the Euphrates Expedition by order of British Government During the Years 1835, 1836 and 1837, London, 1868, P,184_183

(6) نوار، **تاريخ العراق**، ص: 250_251

أطماعه في العراق[1]، وقد عبّر محمد علي عن رأيه بالبعثة، بقوله: "إن بعثة الفرات أعظم مصيبة على الأمة الإسلامية."[2]

وفي الوقت ذاته قررت بعثة الفرات، أنها لن تتوقف عن مواصلة مهمتها الاستكشافية[3]، وتجاهل جسني السلطات المصرية في بلاد الشام، واستمر في إنزال معدّات البعثة إلى البرّ[4]، لكن مع بداية عام 1836م، حدَثَ تغيُّر في موقف محمد علي، وطلب من جسني أن يرافق ابنه إبراهيم باشا في جولته عبر الفرات[5]، وربما يعود السبب في تراجع محمد علي عن موقفه المعارض إلى رغبته في تجنب الصدام مع البريطانيين، فسمح لبعثة الفرات بالمرور عبر الشام إلى ضفاف الفرات، وتخلى عن الأراضي الواقعة على الضفة الشرقية للفرات، منعاً للاصطدام بالبعثة، وألقى بالتالي بالنتائج التي ستتمخض عن عمليات المسح على عاتق الباب العالي.[6]

المبحث الثالث: امتياز شركة لنج للملاحة النهرية في العراق والمواقف المحلية والسياسية منها (1840_1908م)

بالرغم من نجاح بعثة جسني الاستكشافية، إلا أنه تخلّى عن مشروعه _ تاركاً لأحد مساعديه في هذه البعثة، والمدعو ب "هنري بلوس لينش"(Lynch)_ إحدى السفينتين "الفرات"، بعد أن غرقت الأخرى، فقام لنج خلال المدة الواقعة بين1837_1839م، بمَسْحِ نهر دجلة، وسبر أعماقه بين أرمينيا وخليج البصرة، واقتنع بما لهذه المنطقة أي (العراق)، من مستقبل تجاري ممتاز، مما جعله يؤسس مع بعض أفراد عائلته شركة للملاحة النهرية التجارية في نهر الفرات عام 1840م، وبيتاً تجارياً في بغداد في نفس العام.

---

(1) كيلي، **بريطانيا والخليج العربي 1795_1871م**، ص: 485

(2) نوار، **تاريخ العراق**، ص: 252

(3) George, E, Kirk, A short History of the Middle East, London, N.D, P.80

(4) نوار، **تاريخ العراق**، ص: 253

(5) كيلي، **بريطانيا والخليج العربي 1795_1871م**، ص: 487

(6) نوار، **تاريخ العراق**، ص: 255

ويرجع أصل أسرة لنج، إلى إحدى العائلات الإيرلندية القديمة في مقاطعة غلوي (Galway)[1]، وكان منزل العائلة يقع بالقرب من قلعة بلارني، في مزرعة تبلغ مساحتها ألفاً وخمسمائة هكتار، وكان للأب "هنري بلوس لنج" عدداً من الأبناء[2]، منهم "هنري بلوس لنج، والذي دخل البحرية الهندية كضابط بحري وهو بعمر السادسة عشر عاماً، وعمل كمترجم للغة الفارسية في منطقة الخليج العربي منذ عام 1828م[3]، واستطاع من خلال إتقانه اللغة العربية مسح الشواطئ العربية للخليج العربي، وإجراء الاتصالات مع القبائل العربية للتمهيد لبعثة الفرات[4]، وبالنظر إلى تجربته ومهارته في الملاحة، عُيّن عام 1834م[5] مساعداً لقائد بعثة الفرات "جسني"، وتولى قيادة الباخرة "دجلة"، وبعد مغادرة جسني العراق، استمر هنري لنج في القيام بأعمال المسح في نهر دجلة، من الموصل وحتى المدائن، كما قام بمسح نهر الفرات حتى وصل تقريباً إلى مسكنه[6]، كما أصبح مسؤولاً عن الخدمة البريدية ما بين بغداد ودمشق[7]، وقبل تأسيس شركة لنج للملاحة، شغل هنري لنج منصب عضو مجلس إدارة في شركة الاتصال الأوروبية الهندية للبرق، وتوفي في باريس في العام 1873م[8]، ومن أفراد أسرة لنج الآخرين هو ستيفن لنج، والذيُ عرف بيت لنج في بغداد باسمه[9]، وكذلك جون لنج وماثيو لنج.[1]

---

(1) Michael. C. O'laughlin, The Families of County Galway Ireland, P.128.

(2) Bernard. Burke, Genealogical and Heraldic Dictionary of the London of Great Britain and Ireland, Vol, 2, London, 1863, P.918

(3) Laird. Mcleod. Easton, The Red Count the life and Times of Harry Kessler, London 2002, P.15.

(4) Charles. Rathbone Low, History of the Indian Navy 1613-1863, Vol, 1, London, 1877, P.534.

(5) W. Harrison Ainsworth, New Monthly Magazine, Vol, 95, London, 1852, P.364.

(6) لوريمر، **دليل الخليج العربي، القسم التاريخي**، ص: 373

(7) Bernard. Burke, Genealogical and Heraldic Dictionary of the London of Great Britain and Ireland, Op. Cit., P.534.

(8) Report of the Directors, Vol, 2, 1856, P.23.

(9) Haim. Goren, Dead Sea Level Science, Exploration and Imperial Interests in the Near East, New York, 2011, PP.75, 77.

المطلب الأول: تأسيس بيت لنج التجاري

بعد أن أنهت بعثة الفرات أعمال المسح في نهري دجلة والفرات عام 1839م، عينت اللجنة السرية التابعة لشركة الهند الشرقية، الملازم هنري لنج (Lynch) قائداً لباخرة الفرات، أو مثيلاتها من البواخر التي يمكن استخدامها في أنهار العراق[2]، كما قامت بإرسال ثلاث بواخر إلى العراق لإكمال مسح نهري دجلة والفرات، وقد وصلت هذه البواخر على ظهر السفينة (أورانيا) إلى البصرة عن طريق رأس الرجاء الصالح، وانضمت إليها الباخرة (الفرات)، التي كانت في ميناء بوشهر[3]، وقد هدَفَ هذا الأسطول إلى إحياء التجارة التي ازدهرت طويلاً في العراق، واستخدام الأنهار العراقية في نقل البضائع[4]، وقد كوّن هنري صلات وعلاقات ودية مع رؤساء العشائر التي تقطن على ضفاف نهري دجلة والفرات عن طريق إنشاء محطات وقود لمحركاتها، حيث استغلت الخشب المتوفر على ضفاف دجلة والفرات، وأبدت العشائر استعدادها لتزويد بواخر الأسطول البريطاني في العراق مقابل عقود خاصة، وكان هؤلاء متعاونين مع هنري لينج، فيوزع هنري لنج عليهم الهدايا، وكل ذلك كان بهدف تعميق العلاقات مع شيوخ العشائر دون الرجوع إلى الدولة العثمانية، ومن خلال هذه العلاقات يتم تأمين الملاحة واستمرارها بين البصرة وبغداد.[5]

إن بقاء هنري لنج في العراق مدة طويلة، ومشاركته في بعثة الفرات، واطّلاعه على الإمكانات التجارية والاقتصادية، أكّد له بأن لهذه البلاد مستقبلاً تجارياً كبيراً، فأقنع بعض أفراد أسرته بتأسيس بيت تجاري في بغداد

---

(1) Walter. Edwards, Houghton, Jean Harris, Slingerland, The Wellesley Index to Victorian Periodicals 1824-1900, Vol, 2, Toronto, 1972, P.485.

(2) لوريمر، **دليل الخليج العربي، القسم التاريخي**، ص: 1978

(3) حسين محمد القهواتي، **دور البصرة التجاري في الخليج العربي 1869_1914م**، بغداد، مطبعة الإرشاد، 1980، ص: 165

(4) القهواتي، المرجع السابق، ص: 160

(5) لوريمر، **دليل الخليج العربي، القسم التاريخي**، ص: 2061

عام 1839م[1]، وقد استطاع هذا الأخير أن يحقق نجاحاً كبيراً في أعمال التجارة والنقل[2]، وكان بيت لنج التجاري، ثاني بيت تجاري بريطاني في بغداد بعد بيت "هيكتور[3]" التجاري بين بغداد وبرلين[4]، وعندما أرادت شركة الهند الشرقية نقل بواخرها من المياه العراقية، عرض بيت لنج شراء باخرتين منها، الفرات مع باخرة أخرى[5]، فتمت عملية البيع والشراء، وأصبح لبيت لنج باخرتان مع عدد من السفن الشراعية[6]، وبدأ بيت لنج يُسيّر سفنه بين بغداد والبصرة، إذ تعتبر البصرة من الناحية الجغرافية، ميناءً خليجياً، ومنفذ البصرة إلى الخليج هو شط العرب، الذي له من العمق ما يكفي لمرور أوسع السفن التجارية من خلاله، وبسبب موقعه المهم، فقد أشرف ميناء البصرة على ثلاثة أرباع التجارة الواردة من أوروبا والهند إلى الساحل الغربي من الخليج، بالإضافة إلى رغبة التجار الأجانب باستيراد معظم ما يحتاجون إليه من سلع الهند وأوروبا، عن طريق البصرة والعراق بشكلٍ عام[7]، وأخذت سفن بيت لنج التي ترفع العلم البريطاني، تقوم بنقل محاصيل ومنتجات العراق إلى البصرة، لتصديرها عبر الخليج العربي إلى الخارج، بالإضافة إلى استخدام بيت لنج سفنه في التجارة الداخلية، وشحن البضائع إلى لندن لحساب أشخاص آخرين. [8]

---

(1) فيصل محمد الأرحيم، **تطور العراق تحت حكم الاتحاديين 1914_ 1908م**، الموصل، مطابع الجمهور، ط1، 1975م، ص: 196

(2) Peter. N. Stems, Encyclopedia of World History ancient and Medieval and Modern, London, 2001, P.527.

(3) اشترك ألكسندر هيكتور في بعثة الفرات كأمين مخزن، ومحاسب، وبعد انتهاء البعثة، اقترحت بومباي تعيينه وكيلاً لبريد الهجانة، ومسؤولاً للبريد بين دمشق والمحمرة، وفتح بيتاً تجارياً في بغداد، وأصبح صاحب مشروعات ناجحة، انظر: Narrtive, Chesney Op Cit P.552

(4) Report of the Twenty-Second Meeting of British Association for Advancement of Science, London, 1852, P.110.

(5) Glen. Balfour Paul, Bagpipes in Babylon A life Time in Arab world and Beyond, New York, 2006, P.216.

(6) صالح، **بريطانيا والعراق حتى عام 1914م**، ص: 161

(7) القهواتي، **دور البصرة التجاري في الخليج العربي 1869_1914م**، ص: 25

(8) الشناوي، **الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها**، ص: 787

وبذلك أصبح لبيت لنج في أواسط العقد الخامس من القرن التاسع عشر، سفينتان تجاريتان تعملان لحسابه، وفي رسالة تم إرسالها من السفارة الإنجليزية في 20 حزيران عام 1883م، ذُكر فيها: "**إن عبّارة شركة لنج قامت بالعمل في نهري دجلة والفرات، وإن حكومة إنجلترا بدورها، قامت بالاتصال بالباب العالي، وإعطائها بعض الملاحظات، ونظراً لأهمية ذلك، طُلب من الباب العالي اتخاذ قرار العمل بالسرعة القصوى**"[1]، ثم اتسعت أعمال هذا البيت التجاري لتأسيس خط ملاحي نهري جديد في نهر دجلة، بموافقة الحكومة البريطانية عام 1860م، وبذلك أُعلن رسمياً عن تأسيس شركة لنج للملاحة التجارية في دجلة والفرات[2]، ويُلاحَظ أن شركة لنج استفادت من الفرمان الذي أصدره الباب العالي عام 1834م، بخصوص تسيير سفينتين اثنتين فقط في نهر الفرات، إلا أن الشركة خالفت الفرمان القاضي بتحديد مجال العمل في نهر الفرات فقط، وقامت بتسيير سفنها في نهر دجلة أيضاً، وبذلك اعتبرت شركة لنج نفسها وريثة للفرمان الذي صدر بخصوص بعثة جسني[3]، وأصبحت شركة لنج بهذه الحالة تسيطر سيطرة تامة على نقل البضائع في مياه دجلة والفرات، وأصبحت هذه الهيمنة حافزاً للحصول على مكاسب وامتيازات جديدة، لإحكام السيطرة على الاقتصاد في هذه الولايات، ليس فقط اقتصادياً بل وسياسياً[4]، إذ استطاعت شركة لنج خلال وجودها في العراق، تعزيز مركزها في التجارة والملاحة من خلال هيمنتها على النقل النهري، وقامت الشركة خلال عامي 1900_ 1901م بنقل جميع واردات العراق من البصرة إلى داخل العراق[5]، كما سيطرت شركة لنج على عمليات تصدير المنتجات العراقية، وقد لاقى هذا الأمر رفضاً واضحاً من السلطات العثمانية، وتأكيداً على

---

(1) BOA.HR.ID.2044.201

(2) صالح، **بريطانيا والعراق حتى عام 1914**، ص: 133

(3) نوار، **المصالح البريطانية في أنهار العراق**، ص: 6

(4) عُرفت شركة لنج عام 1870، باسم شركة الفرات ودجلة للملاحة البخارية، وربما كان ذلك لاشتراك أصحاب ورؤوس أموال آخرين، إلا أن الأتراك لم يعترفوا بهذه التسمية، وأصروا على وصف الشركة باسم شركة لينج، انظر: لوريمر، **دليل الخليج العربي، القسم التاريخي**، ص: 2139

(5) صالح، **بريطانيا والعراق حتى عام 1914م**، ص: 190

ذلك، رفعت السفارة الإنجليزية تقريراً إلى وزارة الخارجية الإنجليزية في 11 تموز عام 1883م، جاء فيه: "**يؤسفني أن أخبركم بأن سفن شركة لنج العاملة على نهر دجلة، والتي كانت متجهة من بغداد إلى البصرة، وتحديداً في الخامس من هذا الشهر، رفض الجنود العثمانيين تنزيل بضاعتها، لذلك لا بدّ من إبلاغ الباب العالي بما حدث، لاتخاذ الإجراءات اللازمة من أجل الحفاظ على حقوقنا**"[1]، وبذلك فتحت شركة لنج المجال أمام تغلغل المصالح الاقتصادية البريطانية، وبالتالي النفوذ السياسي البريطاني في العراق[2]، وبالمقابل كانت السلطات العثمانية قد قامت بعدة خطوات، لم يكن هدفها منافسة شركة لنج في المياه العراقية فحسب، بل هدفت أيضاً إلى إبعاد النفوذ البريطاني بشكليه السياسي والاقتصادي عن العراق، إذ تزامن التحرك البريطاني في استخدام طريق الفرات، كطريق تجاري هام، مع دخول الدولة العثمانية مرحلة جديدة من مراحل تاريخها، وهي مرحلة الإصلاحات المركزية[3]، التي سيتم تناولها لاحقاً.

وتركزت المطالب الجديدة لشركة لنج في مطلبين رئيسين:

أولهما: زيادة عدد سفن الشركة لأكثر من اثنتين: ففي عام 1870م، طلبت شركة لنج من وزارة الخارجية البريطانية، وكذلك من السفارة البريطانية في الأستانة، التوسط لدى الباب العالي من أجل الحصول على موافقة إبحار سفينة بريطانية ثالثة في نهر دجلة، لكن الباب العالي رفض هذا الطلب استناداً إلى السياسة المعادية للنفوذ الأجنبي في الدولة العثمانية، وعلى أساس أنه يجب ألّا توجد أكثر من سفينتين بريطانيتين في دجلة في وقت واحد[4]، إلا أنه وفي العام 1875م، حصلت شركة لنج على موافقة الباب العالي على استبدال سفينة قديمة،

---

(1) BOA.HR.ID.2044.5.1

(2) صالح محمد، **الدبلوماسية البريطانية في العراق_ دراسة تاريخية (1831_1914م)**، دمشق، دار الزمان، ط 1، 2008م، ص: 38

(3) نوار، **المصالح البريطانية في أنهار العراق 1800_ 1914م**، ص: 136

(4) نوار، المرجع السابق، ص: 142

وهي: "سفينة مدينة لندن"، بسفينة جديدة، والسماح لها أيضاً باستعمال مركب بخاري في الحالات الاستثنائية عندما تكون مياه النهر منخفضة[1]، ولاشك أن ذلك كان بمثابة مناورة بريطانية دبلوماسية للحصول على امتيازات جديدة في أنهار العراق، حرصت من خلالها بريطانيا على ألا تنافسها أو تشاركها أي دولة أخرى في العمل الملاحي في العراق، وكل هذا كان مخالفاً لما جاء في المعاهدة الفرنسية العثمانية ولرسائل الصدر الأعظم آنذاك، ومنذ ذلك الوقت أصبح لشركة لنج ثلاث سفن في نهر دجلة.[2]

ولم تتردد شركة لنج في استغلال الموقف المتأزم بين الدولة العثمانية وبريطانيا، جراء الاحتلال البريطاني لمصر عام 1882م، فضاعفت وطالبت بامتيازات جديدة، وقد جاء في المسودة المرسلة من وزارة الخارجية إلى السفارة الإنجليزية في 21 شباط، وفي العدد السادس عشر: "**تم إرسال جواب إلى السفارة يخص الاتفاقية المزمع إبرامها بين الدولتين، وذُكر فيها: إن سفينتين واثنتي عشر عبارة، سوف يسيرون على نهري دجلة والفرات، وسوف يحملون العلم العثماني، وأُرفق هذا التقرير بالطلب الذي قدمه لنج حول تسيير عبارة ثالثة**"[3]، وكل ذلك أدى إلى تأزم الوضع بين الحكومتين البريطانية والعثمانية[4]، فقد من التي طالبت بإضافة سفينة "المجيدية" لأسطولها الملاحي، الأمر الذي دفع السلطان عبد الحميد إلى إصدار أوامره إلى السفير العثماني في لندن بمقابلة وزير الخارجية البريطانية ليبلغه بأن الحكومة العثمانية لا توافق على استمرار سفن شركة لنج في الملاحة في نهر دجلة، واقتصار ملاحتها في نهر الفرات فقط، وفي شكوى مقدمة من الباب العالي إلى القنصل البريطاني، ذُكر فيها: "**إن عبارات شركة لنج البريطانية العاملة على نهر دجلة، وقبل اقترابها من رصيف الكمارك، تقوم**

---

(1) لوريمر، **دليل الخليج العربي، القسم التاريخي**، ص: 2138

(2) أشرف محمد مؤنس، **تاريخ العراق السياسي من نهاية حكم مدحت باشا إلى قيام حكم الاتحاديين 1872_ 1908م**، رسالة ماجستير، جامعة عين شمس: كلية الآداب، قسم التاريخ، القاهرة، 1993، ص: 171

(3) BOA.HR.ID.2044.47.4

(4) نوار، **المصالح البريطانية في أنهار العراق1600–1914**، ص: 129

بإخراج أشياء من حقائب البريد"[1]، وعلى اعتبار أن رسائل الصدر الأعظم الصادرة بذلك الخصوص، ليست معاهدات، إنما امتيازات قدمتها الدولة العثمانية إلى شركة أجنبية، ولها الحق في أن تسحبها متى شاءت[2]، وكان السبب في جعلها امتيازات هوه إدراك السلطات العثمانية للقصد البريطاني من وراء هذا الطلب، إذ خشيت الدولة العثمانية من أن يكون مصير العراق، هو نفسه مصير مصر بالاحتلال، لذا رأى السلطان عبد الحميد الثاني، ضرورة تغيير سياسة الدولة العثمانية تجاه بريطانيا، والعمل على مقاومة نفوذها، واسترداد ما فقدته الدولة العثمانية على أيديها، ومنعها من الحصول على امتيازات جديدة، إلا أن الحكومة البريطانية اعتبرت ذلك الموقف العثماني بمثابة عمل عدائي ينطوي على خرق العلاقات التجارية بين الدولتين، لذلك قرر الباب العالي مؤقتاً، إلغاء الإجراءات التي اتخذتها السلطات في بغداد فيما يتعلق بملاحة سفن شركة لنج في نهر دجلة[3]، لأن هذا الأمر سيؤدي إلى مطالبة الدول الأوروبية الأخرى، الحصول على نفس الامتيازات في الأنهار العراقية، وهو ما طلبته ألمانيا وهولندا، كما أن الحكومة الإسبانية كانت تنتظر نتيجة المباحثات الهولندية العثمانية، بالحصول على نفس الامتيازات الهولندية لشركة الملاحة الإسبانية "دي كومبس"[4]، ويتبين من ذلك أن شركة لنج كانت تعتمد على مساندة ودعم الحكومة البريطانية في مواجهة الخلافات التي تحدث بينها وبين السلطات المحلية في العراق.

ثانيهما: المطالبة بحق سحب الصنادل (المقطورات): ففي العام 1880م، انتهزت شركة لنج أزمة انتشار المجاعة في العراق، والناتجة عن نقص المواد الغذائية، وطالبت الباب العالي بأن تستخدم الشركة مقطورات تجرها السفن، محملة بالمواد الغذائية، لإنقاذ الأهالي من تلك المجاعة في وقت قليل، وكميات وفيرة[5]، وكانت تلك

---

(1) BOA.HR.ID.2044.31.1

(2) لوريمر، **دليل الخليج العربي، القسم التاريخي**، ص: 2138

(2) مؤنس، **تاريخ العراق السياسي من نهاية حكم مدحت باشا إلى قيام حكم الاتحاديين 1872_ 1908م**، ص: 172

(3) لوريمر، **دليل الخليج العربي، القسم التاريخي**، ص: 2262

(4) نوار، **المصالح البريطانية في أنهار العراق 1600–1914**، ص: 156

(5) نوار، المرجع السابق، ص: 145

فرصتها للحصول على مزيد من الامتيازات، وقد أدرك الباب العالي مغزى طلب شركة لنج، لذلك رفضه واعتبره أحد أساليب الشركة في التحايل لتحقيق أهدافها في الحصول على امتيازات أكثر، إلا أن اشتداد الأزمة وانتشار المجاعة في جميع أنحاء الولايات في العراق، بالإضافة إلى ضغط الحكومة البريطانية على الباب العالي، دفعه للموافقة مؤقتاً على ذلك، بشرط أن تتوقف الشركة عن استخدام المقطورات بعد انتهاء الأزمة[1]، وقوبل ذلك بالرفض والتهديد من قبل الحكومة البريطانية بفتح المياه العراقية أمام سفن جميع الدول في الخليج العربي، وهذا دليل على أن السلطات البريطانية سمحت لشركة بريطانية، بالتمتع بسلطات من اختصاص الحكومة البريطانية نفسها، بل وقامت بتسخير قناصلها وممثليها في العراق، لتأييد مطالب شركة لنج، وتقديم ما أمكن من حجج وبراهين لمساندتها في خلافاتها مع الحكومة العثمانية، الأمر الذي اضطرّ الحكومة العثمانية _لاسيما في ظل الأوضاع الداخلية السيئة في العراق في ثمانينيات القرن التاسع عشر_ إلى إعطاء شركة لنج الحق في ربط المقصورات بالسفن، لكن لظروف طارئة فقط.[2]

ومن الجدير بالذكر، أنه وفي العام 1892م، قامت السلطات العثمانية بتأسيس شركة ملاحة عثمانية، عُرفت باسم "الإدارة الحميدية"، والتي حلت محل الشركة العمانية العثمانية، وقد كانت خطوة عملية هدفت إلى منافسة شركة لنج في المياه العراقية، وإبعاد النفوذ البريطاني بشقيه السياسي والاقتصادي عن العراق.[3]

ويتبين من خلال هذا العرض، أن شركة لنج كانت إحدى الوسائل التي استخدمتها الحكومة البريطانية، لتوطيد نفوذها في الأراضي العثمانية في العراق، والملاحة النهرية بشكل خاص، عن طريق السيطرة السياسية والاقتصادية، والتحكم بوسائل النقل والتجارة والسلع المستوردة والمورّدة، وبالرغم من نجاح شركة لنج في استصدار

---

(1) لوريمر، **دليل الخليج العربي، القسم التاريخي**، ص: 2257

(2) مؤنس، **تاريخ العراق السياسي من نهاية حكم مدحت باشا إلى قيام حكم الاتحاديين 1872_ 1908م**، ص: 177

(3) الأرحيم، **تطور العراق تحت حكم الاتحاديين 1914_ 1908**، ص: 169

أول فرمان ملاحي في أنهار العراق، إلا أنها ظلت تطالب بحقوق وامتيازات جديدة، لإحكام سيطرتها على أنهار العراق دون منافس، وقد تحقق لها ذلك بالرغم من وجود بعض الشركات العثمانية.

ونلاحظ أيضاً أن نشاط شركة لنج لم يقتصر على نقل البضائع والمسافرين، بل شمل مجالات أخرى مثل: نقل البريد والنشاط المصرفي، فعندما بدأ بيت لنج مفاوضاته مع الحكومة البريطانية للحصول على امتيازات الملاحة في الأنهار العراقية، أدخلوا في هذه المفاوضات إمكانية قيامهم بنقل البريد الهندي البريطاني من البصرة إلى بغداد[1]، وبعد تأسيس شركة لنج، بدأت هذه الخدمة عام 1863م تتم وفقاً لاتفاق بين شركة لنج، ووزير شؤون الهند مقابل معونة مالية، وكانت هذه الخدمة مرتبطة بالزيارات التي تقوم بها شركة الهند البريطانية للملاحة البخارية، والتي كانت تنقل البريد من بومباي إلى البصرة مرتين في الشهر، وفي عام 1866م، رفعت حكومة الهند الإعانة المالية لشركة لنج، مقابل أن تقوم الشركة بنقل البريد كل أسبوعين بين البصرة وبغداد، وتعهدت بتقديم خدمة بريدية أسبوعية مقابل معونة مالية إضافية، إذا نجحت الحكومة البريطانية في إقناع الباب العالي بالموافقة على قيام شركة لنج بإنزال باخرة ثالثة إلى جانب باخرتيها "لندن" و"دجلة"، وجُدّد عقد نقل البريد عام 1894م، ومرةً ثانية في عام 1905م بين وزير شؤون الهند وشركة لنج لمدة عشرة أعوام، ونصّ العقد على أن "يُحمل بريد صاحب الجلالة ومسكوكات الحكومة مجاناً" كما نص العقد على" وضع بواخر شركة لنج تحت تصرف الحكومة البريطانية بسعر محدد في العقد، إذا طلبت في أي وقت نقل القوات العسكرية[2]، أو المخازن، أو سحب المراكب، أو لأي غرض تريده الحكومة البريطانية[3]، وفي برقية مرسلة من وزير البريد والبرق إلى وزارة الداخلية في 29 آذار عام 1904م، تبيّن: (**إن شركة لنج تدير النقل النهري بين بغداد والبصرة، وأيضاً تقوم**

---

(1) ماكس أوبنهايم، **من البحر المتوسط إلى الخليج العربي**، ترجمة: محمود كبيبو، مراجعة وتقديم: ماجد شبر، لندن، دار الوراق، ط 1، 2004، ص: 332

(2) للاطلاع على دور بواخر شركة لنج في نقل القوات البريطانية، انظر:

Lan.Frederick William Beckett,History of war for Beyond the western Front, P.149

(3) لوريمر، **دليل الخليج العربي، القسم التاريخي**، جـ6، ص:3520_ 3522

بنقل حقائب البريد بعد التوقيع عليها، لذلك لابُدّ من تجديد العقد لكي تستأنف عملية النقل عبر السفن والعبّارات، وعلى دائرة البريد أن تقوم بنقل هذا الخبر إلى الجهات العليا لكي تقوم بإعطاء إذن لها، لكي تستأنف نقل حقائب البريد بين الشركة، وبين غرفة البريد، وفق ما ستتفق عليه لأجل إجراء نقل الحقائب بعد إعطاء علم وخبر لها، وإن توقيت حركة السفن، لن يكون لأحد علمٌ به سوى دائرة البريد الإنجليزية، وكانت الشركة قد تعهدت بنقل حقائب البريد، لكنها لم تفِ بالوعد، وعليه تم البحث عن السبب، ورفع كتاب إلى البصرة لتوضيح الأمر، وكان الرد على ذلك: أن شركة لنج لم تعطَ أوامر استئناف العمل لتسير على نهر دجلة).[1]

المطلب الثاني: موقف الولاة العثمانيين من تأسيس شركة لنج(Lynch) في العراق

وقفت السلطات العثمانية بوجه نشاط شركة لنج، في محاولةٍ منها لعرقلة نشاط الشركة، خوفاً من امتداد نفوذها في العراق، فكانت دائماً ترفض طلبات شركة لينج لتطوير إمكاناتها النقلية، وفي عام 1877م، أصدرت السلطات العثمانية أمراً منعت بموجبه الباخرة بلوس لينج من تصدير الحبوب، نظراً لحاجتها إلى المواد الغذائية بسبب الحرب مع روسيا، ومع ذلك ادّعى أحد التجار الأوروبيين أنه حصل على موافقة والي بغداد للتصدير، وقام هذا التاجر بشحن الباخرة بلوس لينج بالحبوب لنقلها إلى البصرة، ومنها إلى الخارج، الأمر الذي أثار غضب الأهالي لأنهم كانوا يعانون من ارتفاع أسعار المواد الغذائية، فحاصر بعضٌ منهم دار الجمارك، وقاموا بتهديد باخرة بلوس لينج التي كانت راسية هناك، بأنهم سيدمرونها إذا لم يجرِ تفريغها، ولتفادي غضب الأهالي أمر القنصل البريطاني في بغداد "هربرت" بإفراغ شحنة الحبوب من الباخرة.[2]

---

[1] BOA.DH.MKT.840.32.1

[2] لوريمر، **دليل الخليج العربي، القسم التاريخي**، جـ4، ص: 2207

وفي عام 1880م مُنعت شركة لينج من ربط مقطورات وراء بواخرها من قبل السلطات العثمانية، وذكرت الشركة أن اعتراض السلطات العثمانية على ذلك، كان نتيجة تخفيض الشركة لأسعار النقل على بواخرها، الأمر الذي ألحق أضراراً مادية كبيرة بالبواخر العثمانية[1]، وفي السادس من كانون الأول، أرسل عاصم باشا مذكرة إلى "جون" وزير الخارجية البريطاني، كانت بمثابة رد على استفسارات الحكومة البريطانية حول حقوق لنج في أنهار العراق، وذكر عاصم باشا أن الملاحة على نهر الفرات غير مسموح بها للأجانب، وأنه بموجب الفرمان الخاص الذي تم منحه لشركة لنج، الذي سمح لباخرتين بالملاحة في النهر، فإنه لا يمكن زيادة عدد البواخر، أو ربطها بمقطورات، إلا في الحالات الاستثنائية[2]، وأوعز جون بإرسال نسخة من مذكرة عاصم باشا إلى القنصل البريطاني في بغداد "بلودين"، وطلب منه مناقشة الموضوع مع وكيل الشركة، والبحث عن حجج وأسانيد يمكن أن تحقق أي نوع من التقدم مع الباب العالي[3]، وفي الثاني والعشرين من شباط، منعتْ السلطاتُ المحلية الشركة مرةً أخرى من استخدام المقطورات، وقامت الشركة بمناشدة اللورد جرانفيل، لبذل ما في وسعه لسحب كافة القيود المفروضة على نشاطها[4]، وذكر السفير البريطاني للحكومة العثمانية أن توقف المقطورات أدى إلى عرقلة الحركة التجارية في البلاد، وتعارض مع مصالح الباب العالي.[5]

وفي السابع من شهر آذار عام 1881م، أعدّ "السير هيرتسلت" مذكرة بيّن فيها حقوق شركة لنج، وذكر بأن الحق الوحيد الذي يعطي للشركة حرية الملاحة في أنهار العراق، هو فرمان 1834م، والكتب الوزارية

---

(1) F.O, 881/10207, X, L0 1315, Euphrates and Tigris Steam Navigation Company, 20, May, 1880

(2) F.O, 881/10207, X, L01315, Mr. St. John, No. 44, Commercial, 29, December, 1880.

(3) F.O, 881/10207, X, L01315, To Mr. St. John, No. 4, Commercial, 17, January, 1880

(4)F.O, 881/10207, X, L01315, Euphrates and Tigris Steam Navigation Company, 22, February, 1881.

(5) F.O, 881, 10207, X, L01315, To Mr. Goschen, No. 15, Commercial, 22, February, 1881

اللاحقة 1846_1861م[1]، ولهذا الشأن أعدّ مكتب الهند تقريراً حول الموضوع، وذكر بأن حق الرعايا البريطانيين بالملاحة في المياه الداخلية للبلاد العربية التابعة للدولة العثمانية، لم يثبت بأي معاهدة، ولكن استند إلى فرمان عام 1834م، الذي يكون قابلاً للإبطال في حالة حدوث مضايقة تنشأ عن الامتياز[2]، واستُنتِجَ في ذلك الوقت بأن السلطان لا ينوي تلبية طلب الشركة بمنحها رخصة سحب مقطورات وراء بواخرها، وربما كان السبب في ذلك هو خوف السلطان من أن تتحول المقطورات إلى آلات حرب.[3]

وعلى إثر احتلال بريطانيا لقبرص عام 1878م، واحتلالها مصر عام 1882م، توترت العلاقات العثمانية البريطانية، وعَزَمَ السلطان عبد الحميد الثاني[4] على محاربة المصالح البريطانية في دولته، بما فيها العراق، عن طريق عرقلة أعمال شركة لنج[5]، وبناءً على ذلك أصدر الباب العالي تعليمات في عام 1883م إلى والي بغداد، بإعلام القنصل العام في بغداد "تويدي" بأن بواخر شركة لنج قد مُنعت من الملاحة في دجلة، وفي برقية مرسلة من دائرة الرسوم إلى وزارة الخارجية في 2 تشرين الثاني 1893م، ذُكر فيها: **"أنه بعد منع شركة لنج من جلب الفحم والبضائع الأخرى إلى مستودعاتها، قام مسؤولو الشركة برفع تقرير إلى السفارة الإنجليزية، وشرح لهم الموقف، وقامت السفارة بدورها بمخاطبة الصدر الأعظم، وشرح المشكلة له، وقام الصدر الأعظم بمخاطبة ولاية بغداد لتفسير سبب المشكلة، وأوضح المسؤولون أن المشكلة وقعت في عهد أحمد شوقي أفندي،**

---

(1) F.O, 881, 10207, X, L01315, Sir. E. Hertslet Memorandum, 27 March, 1881

(2) F.O, 881/10207, X, L01315, India Office, 24, February, 1881.

(3) F.O, 881/10207, X, L01315, Lord Dufferin, No. 36, Commercial, 23, March, 1882

(4) عبد الحميد الثاني (1876_ 1909م): تولى الخلافة العثمانية في الحادي والثلاثين من شهر آب عام 1876م وعمره أربعة وثلاثون عاماً، واستمر في حكمه ما يقارب ثلاثة وثلاثين عاماً، اتبع سياسة متوازنة مع الدول الأوروبية لإبعاد الدولة العثمانية عن الحروب، وتبنى سياسة الجامعة الإسلامية لجمع شمل الأمة الإسلامية وتحقيق وحدتها، انظر: أنور الجندي، **السلطان عبد الحميد والخلافة الإسلامية**، بيروت، ابن زيدون، ط 1، 1407هـ، ص: 100_ 101

(5) فواز الدليمي، **وادي الفرات دراسة في المشاريع البريطانية للوصول إلى الهند 1830_1837م**، مجلة كلية التربية، جامعة الأنبار، عدد2، 2002م، ص: 105

وعلى إثر ذلك تمت تسوية المشكلة مع الشركة، وإن الشركة تطلب من جناب السلطان منحهم الإذن لاستئناف العمل.[1]

ويبدو أن موقف الباب العالي، كان سببه قيام شركة لنج بجلب باخرة جديدة مع لنش بخاري لاستبدال إحدى البواخر القديمة[2]، واحتجّ الباب العالي بأن حجم السفينة قد تجاوز الحدود من حيث الطول والعرض مع البواخر الأخرى، وفي الثالث من آب تم تعليق الإجراءات التي اتُخذت ضد بواخر شركة لنج بشكلٍ مؤقت، على اعتبار أن امتيازات الشركة تستند إلى فرمان عام 1841م والرسائل الوزارية التي اعترفت بها، ولم يكن ضمن ذلك حدود موضوعة على حجم القوارب.[3]

ولم تقتصر معارضة السلطان عبد الحميد الثاني للنشاط البريطاني على الحركة الملاحية في دجلة والفرات، إنما تعدّته إلى شط العرب، إذ أمر السلطان عبد الحميد الثاني ببناء حصون في الفاو والبصرة، الأمر الذي أثار غضب بريطانيا، واعتبرته محاولة عثمانية لبسط سيادتها على الملاحة في جميع أنهار العراق، والعمل على إبعاد شركة لنج عن العراق[4]، بوصفها احتكاراً ثبَتَ تأثيره على الملاحة المحلية، واستغلال البلاد[5]، وأدى التهديد البريطاني باستخدام القوة الحربية في أنهار العراق، فضلاً عن تهديدها بفتح أنهار العراق أمام الملاحة العامة، والتخوف من مطالبة الدول الأوروبية الأخرى للدولة العثمانية بالحصول على نفس الامتيازات، إلى تراجع الباب العالي عن هذه الخطوة. [6]

---

(1) BOA.HR.TH.135.201

(2) F.O, 881/10207, X, LO1315, Tweedie, No. 14, 15, June, 1883.

(3) F.O, 881/10207, X, LO1315, Mr. Wyndham, No. 147, 15, June, 1883

(4) الداود، **محاضرات عن الخليج العربي والعلاقات الدولية 1890_ 1814**، ص: 35

(5) حميد التميمي، **البصرة في عهد الاحتلال البريطاني**، بغداد، مطبعة الإرشاد، 1980، ص: 27

(6) جاسم العدول، **العراق في العهد الحميدي، 1876_ 1909**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1975، ص: 73

وبعد تولي الوالي رشيد باشا الكوزلكي (1853_1857م) أبدى رغبة شديدة في تسيير بواخر في أنهار العراق[1]، وأوصى جماعة من التجار لتأسيس شركة ملاحة نهرية في ولاية بغداد[2]، يكون نصف رأس مالها من الحكومة، والنصف الآخر يشترك فيه التجار[3]، وتعاقد مع أحد مصانع بناء السفن في مدينة أنتويرب البلجيكية لبناء باخرتين سُميتا بعد وصولهما العراق باسم بغداد والبصرة، إلا أن الباخرتين وصلتا بعد وفاة الكوزلكي، وحين تولى نامق باشا ولاية بغداد (1861_ 1867م)، قام بتأسيس شركة للنقل النهري، عُرفت باسم الإدارة النهرية العثمانية، واستخدم الباخرتين للأغراض الإدارية[4]، وأوصى المصانع البلجيكية في أنتويرب ببناء خمس بواخر لتشغيلها في نهر دجلة، بهدف منافسة شركة لنج البريطانية، إلا أن البواخر العثمانية كانت خدماتها بطيئة ومتعثرة، وغالباً ما كانت تنتهي المنافسة بينها وبين تلك البواخر العائدة لشركة لنج بالفشل لصالح لنج، نظراً لخبرتها في شؤون الملاحة والتجارة ونوعية البواخر.[5]

وبعد تولي مدحت باشا ولاية بغداد (1869-1872م) ، اهتمّ بتسيير البواخر في أنهار العراق اهتماماً كبيراً، لاسيما أنه كان يرغب في منافسة شركة لنج[6]، ومنعها من مواصلة نشاطها، وإجبارها على الخروج من أنهار العراق، وذلك من خلال شراء بواخر جديدة وتأهيل البواخر القديمة لترتقي إلى منافسة بواخر شركة لنج[7]، وغدت قضية المواصلات النهرية، قضية رئيسة شغلت اهتمام مدحت باشا[8]، فقد أعاد تشكيل الإدارة

---

(1) رشيد باشا: ولد مسيحياً في بلاد الكرج، وعندما بلغ التاسعة من عمره، أخذه الأتراك من أهله وأصبح من مماليك حسن باشا، انظر: جعفر الخياط، **صور من تاريخ العراق في العصور المظلمة**، (2ج)، بغداد، وزارة الإعلام، ط 1، 1971، جـ1، ص: 328

(2) جميل النجار، **الإدارة العثمانية في ولاية بغداد من عهد الوالي مدحت باشا إلى نهاية الحكم العثماني 1869_1917**م، القاهرة، مكتبة المدبولي، ط1، 1991، ص: 391

(3) هيمسلي لونكريك، **أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث**، ترجمة جعفر الخياط، بغداد، مكتبة اليقظة، ط1، 1985، ص: 352

(4) القهواتي، **دور البصرة التجاري في الخليج العربي 1869_1914**، ص: 248

(5) القهواتي، المرجع السابق، ص: 226_227

(6) كمال أحمد، **الطبقة العاملة العراقية التكوين وبدايات التحرك**، بغداد، د ن، ط 1، 1981، ص: 27

(7) نوار، **المصالح البريطانية في أنهار العراق**، ص: 126

(8) القهواتي، **دور البصرة التجاري في الخليج العربي 1869_1914**، ص: 250

النهرية التي اتخذت من أحد أجنحة المدرسة المستنصرية المطلة على نهر دجلة، والتي تولت إدارة المراكب النهرية في دجلة والفرات، مقرّاً لها[1]، وأنشأ حوضاً لتصليح السفن في البصرة[2]، وسعى لجعل نهر الفرات، طريقاً ينافس طريق السويس، يربط بين الساحل السوري وبغداد والبصرة، لتسهيل عملية نقل المسافرين والبضائع التجارية[3]، ونظراً لسرعة جريان النهر[4]، فقد أوصى مدحت باشا بشراء مركب من النمسا، يستطيع أن يسير في المياه السريعة الجريان، كما حاول توسيع الملاحة صعوداً في نهر دجلة حتى الموصل[5]، لكن بعد عزله افتقرت الإدارة النهرية إلى الملاحين والخبراء، فاستغلت شركة لنج هذا الوضع وطالبت بزيادة عدد بواخرها في نهري دجلة والفرات[6]، وعملت على إقامة علاقات صداقة مع العشائر القاطنة على ضفاف نهر دجلة، لإثارة المتاعب للبواخر العثمانية، وهذه المضايقات كانت تدفع التجار الوطنيين إلى تفضيل التعامل مع شركة لنج لأنها أصبحت أكثر أماناً وضماناً.[7]

وفي عام 1893م منحت الحكومة العثمانية الشركة العثمانية امتيازاً استطاعت بموجبه استلام البضائع المستوردة من السفن المحيطة بالبصرة، دون الحاجة إلى إنزالها في كمارك البصرة، الأمر الذي دفع التجار الوطنيين والأجانب إلى التعامل مع الشركة العثمانية، لضمان وصول بضائعهم بسرعة إلى بغداد، لذا سارعت شركة لنج للحصول على نفس الامتياز، وقد وافق الباب العالي على طلبها.[8]

---

(1) عبد الكريم العلاف، **بغداد القديمة**، تقديم إبراهيم الواعظ، بيروت، الدار العربية للموسوعات، ط 2، 1999، ص: 21

(2) كاظم علي، **البحرية الفارسية في الخليج العربي دراسة لواقعها البحري 1848_1907**، البصرة، مركز دراسات الخليج العربي، ط1، 1984، ص: 132

(3) سليمان فيضي، **في غمرة النضال، مذكرات سليمان فيضي**، بغداد، شركة التجارة والطباعة المحدودة، ط 1، 1952، ص: 390

(4) كمال حتاحتة، وصديق الدملوجي، **مدحت باشا_ حياته_ مذكراته _ محاكمته**، بيروت، الدار العربية للموسوعات، ط 1، 2002، ص: 233

(5) فلاديمير لوتسكي، **تاريخ الأقطار العربية الحديث**، ترجمة عفيفة البستاني، موسكو، دار التقدم، ط 1، 1971، ص: 173

(6) F.O, 881/10207, X, LO 1315, Euphrates and Tigris Steam Navigation Company, 17, January, 1880.

(7) القهواتي، **دور البصرة التجاري في الخليج العربي**، ص: 227

(8) القهواتي، المرجع السابق، ص: 231

ويتضح بعد هذا العرض، أنه وبالرغم من دعم السلطات العثمانية لبواخر الشركة العثمانية، إلا أن خدماتها كانت بطيئة، وكانت المنافسة بينها وبين بواخر لنج لصالح بواخر لنج لأنها تملك الدعم البريطاني والأموال والخبرات في مجال الملاحة.

المطلب الثالث: موقف العشائر العراقية من امتياز الشركات الأجنبية للملاحة النهرية

كان من نتائج استطلاع جسني (بعثة الفرات) رفض العشائر للمرور البريطاني في أراضيها، ونتج عن ذلك مقاومة شديدة لرجال البعثة البريطانية في وقتها، واستغل البريطانيون قوة العشائر لصالحهم من أجل إقامة علاقات معهم بعيداً عن أنظار السلطة العثمانية وقد أقر البريطانيون هذا النفوذ لمناطق العشائر المنتشرة على الأنهار واعترفوا لهم بالرسوم الضريبة مقابل المرور من أراضيهم، إذ عدت العشائر هذه الرسوم كحقوق تدفع لهم،[1] لكن بعد ذلك قدم البريطانيون اعتراضاً إلى السلطة العثمانية لأن معاهدات الامتياز المبرمة بين الدولتين نصت على أن الضريبة تدفع لمرة واحدة فقط عند عمليات التبادل التجاري، الأمر الذي أدى إلى حدوث خلاف بين التجار البريطانيين والولاة العثمانيين، وتحديداً في عهد الوالي نجيب باشا (1842-1849م)، باعتبار ضريبة العشائر أصبحت تُدفع بتخويل رسمي من الولاة للعشائر، لأنها تتضمن مصلحتين للولاة، الأولى ضمان حماية الملاحة بواسطة العشائر، والثانية ضمان نصيبٍ للولاة من عوائد الملاحة مقابل منح هذا الالتزام، وقد توسع الخلاف بين الوالي نجيب باشا والبريطانيين، وأرسل كل جانب وكتب إلى حكومته فيما يخص موضوع الخلاف، وبيَّن الوالي نجيب باشا في الكتاب المرسل إلى الباب العالي، بأن هذه الضريبة التزمت بها العشائر، وتعهدت بها للولاة، وتُفرض على كل شركات الملاحة العثمانية والأجنبية دون تمييز، وكان رد الباب العالي العمل

[1] نوار، **المصالح البريطانية في انهار العراق**، ص: 46-48

على إهمال هذه الضريبة، والتمسك بما جاء بالمعاهدات المنعقدة مع بريطانيا، وأن تتحمل بريطانيا مسؤولية حماية سفنها بنفسها.[1]

وقد قامت بريطانيا بالرد عن طريق جلب بواخر جديدة مسلحة، فأنزلت السفينة (نيتوكريس المسلحة) لمواجهة أي مقاومة عشائرية لسفنهم، وقامت بعد ذلك باستبدالها بباخرة (كومت) التي تعد أكثر قوة وتطوراً مع تأسيس شركة لنج للملاحة، والتي مثّلت أوسع المصالح البريطانية في العراق[2]. وقد تعرّضت بواخر الشركة لهجمات كان يقوم بها بعض رجال العشائر الذين كانوا يطلقون نيران بنادقهم على بواخرها، وكانت شركة لنج تقدم الهدايا لرجال العشائر المقيمين على ضفتي نهر دجلة والفرات من أجل حماية بواخرها[3]، وقد بلغت قيمة الهدايا لشيوخ العشائر عام 1906م حوالي 2400 جنيه إسترليني[4]، كما وقفت شركة لنج موقف المعارض من مشاريع الري التي يقوم بها المزارعون، بحجة تهديدها للملاحة في نهر دجلة، وفي عام 1879م شَرَعَ شيخ عشيرة البو محمد وبعض أفراد عشيرته في، بناء سد على نهر دجلة جنوب العمارة، لرفع المياه وإيصالها إلى أراضيهم الزراعية، فقامت شركة لنج بتقديم شكوى إلى السفارة البريطانية في إستانبول، مثيرةً مجموعة من القضايا المتعلقة بتأثير إقامة مثل هذه السدود على سير بواخرها، وعندما دارت المفاوضات بين السفارة البريطانية والباب العالي، وعدَ الأخيرُ بوقف تنفيذ ذلك السد[5]، والسيطرة على مثل هذه التحركات.[6]

---

(1) نوار، **المصالح البريطانية في أنهار العراق**، ص: 68-69، وص: 72-73

(2) "مرفقات برسائل سرية من بومباي"، مجلد 90، مكتبة قطر الرقمية، IOR/L/PS/5/452 انظر البريد الالكتروني: https://www.qdl.qa/archive/81055/vdc_100140092054.0x000033

(3) عمار العكيدي، **السياسة البريطانية تجاه عشائر العراق 1914_1945م**، أطروحة دكتوراة غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الموصل، 2002، ص: 22

(4) David Frasers, The Short Cut to India, London, 1909, P.248

(5) محمد محمود، **أحوال العشائر العراقية العربية وعلاقتها بالحكومة 1872_1918**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الموصل، 1980، ص: 120

(6) BOA. HR. SYS, 94/29/7-3-1331 h, 1913.

وفي مدة ولاية فالح ناصر باشا السعدون الثانية على المنتفق، هاجمت عشيرة ميّاح عام 1879م، إحدى بواخر شركة لنج، فقام مديرها بإبلاغ السفارة البريطانية في إستانبول، والتي قامت بدورها بإبلاغ الحكومة العثمانية، فأصدرت الحكومة العثمانية أوامرها إلى ناصر باشا السعدون المقيم في إستانبول، بإرسال ابن عمه إلى العراق، وإجبار العشيرة على إعادة ما أخذته من باخرة شركة لنج.[1]

وفي عام 1880م، اعترض عدد من رجال قبيلة البو محمد، التابعين للشيخ صيهود (شيخ عشيرة البو محمد)، الباخرة خليفة التابعة لشركة لنج[2]، وحاول المهاجمون الصعود على ظهر الباخرة، لكنهم فشلوا، وفي هذا الهجوم الذي يُعَدُ الأعنف على الإطلاق، قُتِلَ موجه الدفة وأحد المسافرين وجُرِحَ قائد الباخرة[3]، الأمر الذي أحدث أثراً على الصعيد الدبلوماسي بين الحكومة العثمانية والبريطانية، فأخبر القنصل البريطاني في بغداد "بلودين"، سفير بلاده في إستانبول "دوفرين"، بحادث الهجوم على الباخرة، فأوعز هذا الأخير بتقديم احتجاج للسلطات العثمانية، والتي استعانت بدورها بالشيخ وادي (شقيق الشيخ صيهود) لكي يضع حداً لهجوم عشيرة الشيخ صيهود، وفي الوقت نفسه، استعانت بقوة عسكرية، قامت بهدم الحصن الذي بناه الشيخ صيهود في منطقة الأهوار شمال القرنة التابعة لولاية البصرة، لكنها فشلت في القبض عليه بسبب هروبه إلى جهة مجهولة.[4]

وأرادت بريطانيا الاستعانة بناصر السعدون، أحد شيوخ المنتفق، الذي عُرِفَ بدوره في تأمين سلامة الطرق النهرية لحماية البواخر البريطانية[5]، فكتب القنصل البريطاني "بلودين" إلى سفيره في إستانبول "دوفرين": إن

---

(1) محمد بن خليفة الطائي، **التحفة النبهانية في تاريخ الجزيرة العربية**، د م، المكتبة الوطنية، ط 1، د.ت، ص: 440_441

(2) لمى كريم، **الخدمات العامة في العراق 1869_ 1908م**، ص: 223

(3) لوريمر، **دليل الخليج العربي، القسم التاريخي**، جـ4، ص: 255

(4) محمود، **أحوال العشائر العراقية العربية وعلاقتها بالحكومة 1872_1918**، ص: 114

(5) العكيدي، **السياسة البريطانية تجاه عشائر العراق 1914_1945**، ص: 19

شيوخ المنتفق إذا ما أصبحت بيدهم السلطة في الناصرية، فإنني أستطيع القول بأن انتهاك الباخرة خليفة سيكون أمراً مستبعداً في الوقت الحاضر، وسيعطينا فرصة لإلقاء القبض على الشيخ صيهود.[1]

وفي الفترة الممتدة من عام 1900م وحتى 1908م، قام كل من الشيخ صيهود والشيخ غضبان (شيخ عشيرة بني لام)، بقيادة أتباعهما إلى حروب مستمرة للسيطرة على بعض الأراضي الزراعية التي تقطنها العشائر الصغيرة المجاورة لعشيرتيهما، فاضطرب الأمن وتضررت الملاحة البريطانية في نهر دجلة[2]، وأصبحت غير آمنة من منطقة أم المحنّة شمال العمارة، إلى منطقة أبو سدر في جنوبها[3]، وفي عام 1906م، تعرّضت الباخرة خليفة لإطلاق نار، فتمّ تجهيزها بحرسٍ كافٍ لحمايتها، كما طلبت باخرة أخرى تابعة لشركة لنج، الحماية من السلطات العثمانية[4]، وفي نيسان 1908م، تعرضت إحدى بواخر شركة لنج لإطلاق نار في نهر الفرات، و أُخرى في نهر دجلة، فأُصيب أحد قادتها وثلاثة من المسافرين.[5]

---

(1) محمود، **أحوال العشائر العراقية العربية وعلاقتها بالحكومة 1872_1918**، ص: 64

(2) محمود، المرجع نفسه، ص: 116

(3) نجدة صفوة، **العراق في مذكرات الدبلوماسيين الأجانب**، لبنان بيروت، منشورات المكتبة العصرية، ط 1، 1969، ص: 75

(4) محمود، **أحوال العشائر العراقية العربية وعلاقتها بالحكومة**، ص: **1872_1918**، ص: 116_ 138

(5) صفوة، **العراق في مذكرات الدبلوماسيين الأجانب**، ص: 75

الفصل الثاني: التنافس الأجنبي على الامتيازات الاقتصادية في العراق

شهد العراق منذ الربع الأخير من القرن التاسع عشر، وحتى قيام الحرب العالمية الأولى، صراعاً استعمارياً واضحاً، استهدف مقدراته الاقتصادية وثرواته المعدنية بأساليب مختلفة، وكانت سكة حديد بغداد[1]، أهم مراكز هذا الصراع بسبب اعتبارها أحد أهم مشاريع ربط الشرق الأوسط بالغرب، أو المنطقة العربية بأوروبا_ وأخذت أغلب الدول تسعى للسيطرة عليه، محاولةً تحقيق أهداف سياسية واقتصادية واستراتيجية، ومستغلةً بذلك حاجة الدولة العثمانية إلى وسائل نقل وأموال طائلة لإدامة هذه المشاريع[2]، وكانت ألمانيا الطامحة لأخذ مكان بارز لها بين الدول القوية، أولى هذه الدول، إلا أنها اصطدمت بالمصالح البريطانية _ الدولة المتنفذة في المنطقة آنذاك_ حول نقطة نهاية هذه السكة، فضلاً عن دخول المصالح الأمريكية من خلال مشروع "جستر"، الذي سعى إلى بناء سكة حديد في الدولة العثمانية وصولاً لأراضي العراق، بالإضافة إلى خشية الحكومة الروسية من بناء السكة التي قد تلحق ضرراً بتجارة محاصيلها الزراعية، وثرواتها المعدنية، ولم يكن هذا المشروع بمعزل عن الأطماع الفرنسية، التي سعت جاهدةً للمشاركة فيه عن طريق رؤوس الأموال التي كانت تمتلكها، وإدامة نفوذها في سوريا، والمناطق التي تسير فيها السكة.[3]

---

(1) أُطلق على سكة حديد بغداد عدة تسميات، منها: طريق الباءات الثلاثة، وطريق (ب، ب، ب)، وسكة حديد برلين _ بيزنطة_ بغداد، وسكة حديد الأناضول _ بغداد، انظر: السيد حسين جلال، **قناة السويس والطرق البديلة والمنافسة (1869_ 1985)**، مصر، الهيئة العامة لمكتبة الإسكندرية، ط 1، 1998، ص: 107

(2) يوسف عمر، **موقف بريطانيا من سكة حديد بغداد 1898_ 1914م**، المجلة الأردنية للتاريخ والآثار، مج 6، عدد 4 سنة 2012م، ص: 2

(3) مؤنس، **تاريخ العراق السياسي من نهاية حكم مدحت باشا إلى قيام حكم الاتحاديين 1872_ 1908م**، ص: 215

المبحث الأول: تطور العلاقات العثمانية الألمانية

عندما تولى عبد الحميد الثاني مقاليد الحكم عام 1876م، كانت الدولة العثمانية بأمس الحاجة إلى إنشاء خطوط للسكك الحديدية، فمن الناحية العسكرية كانت تلك الخطوط بمثابة شرايين لدولة كبيرة تحيط بها المخاطر من كل جانب[1]، ومن الناحية الاقتصادية فإنها تساعد على ربط الولايات العثمانية، وبالتالي زيادة واردات الدولة من هذه الولايات[2]، ومن الناحية السياسية أراد السلطان عبد الحميد الثاني من مشاريع سكك الحديد في الدولة العثمانية، إذكاء المنافسة والمصالح المتضادة بين الدول الأوروبية، من أجل ضمان عدم تكتلها ضد الدولة العثمانية، إذ لا سبيل أمامه لإنجاز مشروع سكة حديد الأناضول، إلا التلويح بمصالح اقتصادية لدولة يرغب في تقريبها إلى الدولة العثمانية، واختار السلطان عبد الحميد الثاني لذلك "ألمانيا" أكبر دولة منافسة لبريطانيا الطامعة في الدولة العثمانية[3]، لاعتقاده بأن مكانة ألمانيا على الصعيد الأوروبي والعالمي، كانت كبيرة جداً، وأن صوتها بات مسموعاً، كما كان يعتقد أن ألمانيا ليست لها مطامع في الدولة العثمانية، وبالتالي رغب في جذب انتباه أصحاب رؤوس الأموال والمؤسسات التجارية الألمانية للاستثمار في الدولة العثمانية[4]، وفي الوقت نفسه بعدما حققت ألمانيا وحدتها القومية عام 1871م، وما أعقبها من تطور ونهوض اقتصادي، برزت حاجة ألمانيا إلى أسواق جديدة لتصريف منتجاتها خارج أوروبا[5]، وحاولت كسب مستعمرات لها خارج القارة

---

(1) أورخان محمد علي، **السلطان عبد الحميد الثاني حياته وأحداث عهده**، الرمادي، دار الأنبار، ط1، 1983، ص: 223

(2) وليم لانجر، **موسوعة تاريخ العالم**، (6ج)، ترجمة: محمد مصطفى زياد، القاهرة، مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر، ط1، 1986م، ج2، ص: 1953

(3) محمود عبد الواحد محمود، **الدولة العثمانية في عهد السلطان عبد الحميد الثاني 1876_ 1909**، مجلة دراسات في التاريخ والآثار، عدد 4 سنة 2001، ص: 41

(4) يقظان العامر، **الاتصالات العثمانية بشأن الحصول على امتياز سكة حديد بغداد 1880_ 1882**، مجلة المؤرخ العربي، عدد 39 سنة 1989، ص: 95

(5) لمى عبد العزيز، **السكك الحديدية في العراق حتى نهاية الحرب العالمية الأولى**، مجلة آداب الرافدين، عدد 45، 2007، ص: 6

الأوروبية[1]، وركزت اهتمامها في آسيا، وبشكلٍ خاص في الدولة العثمانية والعراق، للحصول على ما فيهما من أسواق وخدمات[2]، وكانت ألمانيا ترى في العراق مصدراً مهماً للمواد الأولية والغذائية التي تحتاجها ولاسيما الحبوب[3]، ووجدت في مشاريع سكك الحديد الأداة التي تلبي طموحاتها ومصالحها في آسيا الصغرى، ومنذ عام 1873م أخذ الألمان يعملون بشكلٍ جادٍ في بناء سكك الحديد في الدولة العثمانية في الجزء الآسيوي[4]، وفي عام 1875م تمّ بناء القسم الأول من سكة حديد الأناضول من قبل مهندس ألماني، بأمرٍ من الحكومة العثمانية.[5]

وقد كان السفير الألماني في إستانبول "هتزفيلد"، وهو سياسي محنك يعتقد أن هناك فرصاً لزيادة النفوذ الألماني في الدولة العثمانية[6]، وذُكرَ في أحد المقالات لأحد الكتاب العثمانيين أن ما جعل الدولة العثمانية تتوجه نحو ألمانيا، هو تقدمها العسكري والصناعي، ومحاولة الحد من الأطماع المستمرة في ممتلكات الدولة العثمانية، وبالمقابل سعت الدولة الألمانية لكسب الصداقة مع السلطة العثمانية، لأجل ترويج تجارتها، واستخدامها في أي صراع أوروبي مقبل، ورأى هذا الكاتب أن مصالح الدولتين توجب عليهما دعم بعضمها البعض.[7]

---

(1) علي البديري، **الرايخ الألماني وسكة حديد بغداد_ قراءة تاريخية في موقف الصحافة والرأي العام 1899_ 1903**، مجلة دراسات تاريخية، عدد 29، السنة 10، بغداد، 2011، ص: 137

(2) سليم طه التكريتي، **الصراع على الخليج العربي**، بغداد، وزارة الثقافة والإرشاد، ط 1، 1966، ص: 87_ 88

(3) ياسين شكري، **ولاية بغداد 1872_ 1909، دراسة في أوضاعها الإدارية والاقتصادية**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الموصل، 1994، ص: 149

(4) BOA. HR. SYS, 95/32/23-3-1911. (625) BOA. HR. SYS, 95/32/23-3-1911

(5) BOA. HR. SYS, 95/32/23-3-1911.

(6) العامر، **الاتصالات العثمانية بشأن الحصول على امتياز سكة حديد بغداد 1880_ 1882**، ص: 96

(7) عبد الرؤوف سنو، **رحلة إمبراطورية ألمانيا إلى المشرق في مرآة الصحافة العربية المعاصرة**، بيروت، الجامعة اللبنانية، ط1، 1999، ص: 2

وفي بداية ثمانينات القرن التاسع عشر، قام السلطان عبد الحميد الثاني بتوسيط "فون بروسل"[1]، وأحد رجال المال الألمان، وهو الهر فون كاولا، للاتصال بالمصالح المالية الألمانية، بغرض الحصول على مساندتها لتمويل مد سكة حديد إلى بغداد، وقد رفض مدير البنك الألماني الهر جورج فون سيمنس، بحجة أن الموضوع خارج عن نطاق المشاريع التي يهتم بها البنك الألماني، غير أن تسلّم "وليم الثاني[2]" مقاليد الحكم في ألمانيا، أدى إلى تغيير تلك السياسة، وأخذت البيوت والمؤسسات المالية الألمانية تهتم بتوظيف رؤوس أموالها في الدولة العثمانية[3]، وقد حصل الفون كاولا في عام 1888م على امتيازين من الحكومة العثمانية، يقضي الأول بإنشاء سكة حديد من حيدر باشا في ضواحي إستانبول إلى إزمير، ويقضي الامتياز الثاني بمد سكة حديد إزمير إلى أنقرة، وكان هذان الامتيازان بمثابة خطوة أولى نحو مد خط سكة حديد إلى بغداد، وبعد عدة أشهر من ذلك، أسس البنك الألماني وبنك فيرتينبرغ في الثالث والعشرين من آذار عام 1889م الشركة العثمانية لسكة حديد الأناضول[4]، والتي استطاعت في عام 1893م بناء سكة حديد الأناضول، وإيصال الخط إلى أنقرة بطول ثلاثمائة ميل، وفي عام 1896م أُكمل مد فرع من هذا الخط إلى قونية، وهي أقرب نقطة إلى العراق يصلها خط سكة حديد الأناضول.[5]

---

(1) الفون بروسل: هو أحد مستشاري السلطان عبد الحميد الثاني لشؤون سكك الحديد، وكان قد اكتسب سمعة دولية بسبب خدماته في بناء سكة الحديد في سويسرا، وقد احتفظت به الحكومة العثمانية لتطوير خطوط سكك الحديد فيها، انظر: Edward Mead Earle, Turkey Great Powers and the Baghdad Railway A study in Imperialism, London, 1924, P.38.

(2) وليم الثاني: قيصر ألمانيا للفترة 1888_ 1918م: وهو ابن القيصر فردريك، وابن البنت الكبرى للملكة فكتوريا ملكة بريطانيا، تلقى تعليماً عسكرياً دقيقاً، أظهر فيه قوة شخصيه كبيرة، وبعد عامين من تسلمه العرش، طرد بسمارك، وسعى لاتباع منهج جديد أكد فيه على حق ألمانيا في زعامة العالم، انظر: لؤي بحري، **سكة حديد بغداد دراسة في تطور قضية سكة حديد برلين _ بغداد في عام 1914**، بغداد، شركة الطبع والنشر الأهلية، ط1، 1967، ص: 26_ 27

(3) بحري، المرجع السابق، ص: 28

(4) بحري، المرجع نفسه، ص: 29

(5) هنري فوستر، **نشأة العراق الحديث**، ترجمة: سليم طه التكريتي، بغداد، دار الفجر للنشر، ط 1، 1989، ص: 60

وقد مُنح الامتياز النهائي لسكة حديد بغداد، في الخامس من آذار عام 1902م، ووقع الاتفاق عن الجانب العثماني "ذهني باشا" وزير الأشغال، وعن الجانب الألماني الدكتور "زندلر" المدير العام لشركة سكة حديد الأناضول، وأعطى الامتياز الحق للشركة بمد خط سكة حديد الأناضول من قونية إلى أورفه_ ماردين _ الموصل _ بغداد على نهر دجلة[1]، ثم إلى كربلاء _ النجف_ البصرة على نهر الفرات، مع مد فروع إلى عدة مناطق، أهمها: حلب وخانقين، ونقطة على الخليج العربي يُتفق بشأنها بين الحكومة العثمانية وأصحاب الامتياز[2]، كما أُعطيت الشركة الحق في البحث عن المعادن وتملكها على مسافة عشرين كيلو متراً على جانبي الخط[3]، وفي السابع والعشرين من شهر تموز عام 1912م، جرى الاحتفال بوضع حجر الأساس لسكة حديد بغداد في جانب الكرخ، وقد حضر الاحتفال والي بغداد أحمد جمال باشا[4]، ورئيس الأشغال مسنر باشا[5].

المطلب الأول: مراحل تنفيذ مشروع سكة حديد بغداد_ برلين

استعملت ألمانيا مشروع سكة حديد بغداد _ برلين، كذريعة للتوغل السلمي في الدولة العثمانية، ومدِّ نفوذها نحو المشرق العربي لاسيما العراق، طامعةً بالحصول على المستعمرات، وتحجيم النفوذ البريطاني هناك، لإثبات وجودها كدولة متطورة كبيرة بين الدول الأوروبية الأخرى، وقد مرّ ذلك بمرحلتين:

---

(1) Edward Mead Earle, Turkey Great Powers and the Baghdad Railway A study in Imperialism, Op. Cit., P.38.

(2) بحري، **سكة حديد بغداد دراسة في تطور قضية سكة حديد برلين** _ بغداد، ص: 12

(3) مجلة المنار، جـ 4، المجلد الثاني عشر، 19 أيار 1909، ص: 348

(4) أحمد جمال باشا: ولد في إستانبول، انضم إلى اللجنة السرية للاتحاد والترقي، وأصبح حاكماً لإحدى الولايات العثمانية، ثم قائداً لقوى الأمن في إستانبول، وعين والياً على بغداد، انظر: محمود شاكر، **التاريخ الإسلامي**، (8ج)، العهد الإسلامي، عمان، المكتب الإسلامي، جـ2، ط 4، 2000، ص: 214

(5) مسنر باشا: وهو مهندس ومستشرق ألماني، وصل إلى بغداد في تموز 1911م، انظر: قزانجي، **العراق في الوثائق البريطانية 1905_ 1930**، ص: 95

المرحلة الأولى: من عام 1871م إلى عام 1888م: وهي المرحلة التي بدأ بها الفون بروسل بدراسات للسلطان العثماني، تتعلق بمسح الأراضي في الدولة العثمانية، وبالضبط في منطقة آسيا الصغرى، وفي خضم التطور الحاصل في مجال السكك الحديدية، فرضت مشاريع الخطوط الحديدية نفسها على القادة العثمانيين[1]، وقدّم المهندس بروسل مخططاً لمشروع سكة حديد بغداد_ برلين، يبدأ من مرفأ حيدر باشا على ساحل البوسفور، وينتهي بالكويت على ساحل الخليج العربي، وفي سنة 1871م قامت الدولة العثمانية بمد 92 كلم، من حيدر باشا إلى إزمير، لكن الحروب والثورات المتتابعة في أوروبا، والتدخلات الأجنبية في الدولة العثمانية من جهةٍ أخرى، أوقفت العمل مدة ست عشر سنة، وفي 6 أيار عام 1899م تمّ منح امتياز سكة حديد بغداد لصالح شركة خطوط حديد الأناضول، وفي تشرين الثاني عام 1888م، وقّع السلطان عبد الحميد بنفسه على فرمان مبدئي، يمنح الشركات الألمانية حق مد خطوط حديدية عبر الممتلكات العثمانية في الخليج العربي، وبالأخص امتياز خط حديدي من بغداد إلى البصرة[2]، وقد خطّط الألمان لمدْ خط حديدي طوله ألف وستمائة كلم، يربط بين إستانبول وبغداد، ومنها إلى البصرة على شط العرب، وهذا يعني ربط الشرق الأوسط بأوروبا، وبالتالي وصول الألمان إلى بغداد والخليج العربي، وأُطلق على هذا المشروع باختصار خط (طريق ب، ب، ب)، لأنه يبدأ من برلين، ويمرُ ببيزنطة ثم بغداد، وتم اختيار اسم بيزنطة بدلاً من إستانبول، حتى تبدأ أسماء المحطات التي يمر بها الخط بحرفٍ واحد، وهو الباء.[3]

---

(1) روبير مانتران، **تاريخ الدولة العثمانية**، (2ج)، ترجمة: بشير السباعي، القاهرة مصر، دار الفكر، ط 1، 1992، جـ2، ص: 224

(2) النجار، **الإدارة العثمانية في ولاية بغداد (1869_ 1918)**، ص: 25

(3) الشناوي، **الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها**، جـ3، ص: 173

المرحلة الثانية: من عام 1888م حتى عام 1899م: تمكّن المصرف الألماني "دويتش بنك" في تشرين الأول عام 1888م، من الحصول على امتياز هذا الخط حتى مدينة أنقرة[1]، مع الوعد بتمديد بقية الأقسام إلى مدينة بغداد بضمانات تقدر بخمسة عشر فرنكاً ألمانياً، وباشر الألمان عملهم في شباط 1889م، وفي عام 1893م وصل الخط إلى أنقرة وقد مُدّ منه 578 كلم، ولم تنص هذه الاتفاقية على جعل الكويت نقطة نهاية لهذا الخط، لأن سيطرة الدولة العثمانية على الكويت لم تكن مؤكدة، لذلك فقد وجدوا من الأسلم الاتفاق مع شيخ الكويت، ورغم ذلك فقد بدأ العمل الفعلي من خلال الشركات الألمانية، وكانت التكلفة المتوقعة لمد هذا الخط هي 275 فرنك لكل كلم واحد، وقد كان القسم الأول يمتد من قونية إلى أورغلي " Ergli" وقد خصصت له الأموال اللازمة للبدء فيه عام 1903م، حيث أُنجز منه 200 كلم حتى تشرين الأول 1904م ، وتم الانتهاء من الجزء الأول الذي تم افتتاحه بشكل رسمي في 25 تشرين الأول عام 1904م[2]، وبعد ذلك بدأ التجهيز لبناء السكة في الجزء الثاني ما بعد منطقة أورغلي، حيث أن هذا الجزء كان يتطلب ميزانية كبيرة أكبر من ميزانية الجزء الأول، نظراً للطابع الجبلي السائد في تلك المنطقة، وقد ظهرت مشاكل مالية وميدانية مما دعا إلى البحث عن رؤوس الأموال[3]، وفي أواخر عام 1906م لاحت في الأفق بوادر التحالف الألماني الروسي، الأمر الذي أقلقَ بريطانيا، وأكدت هذه الأخيرة أن امتلاكها ولو جزءاً صغيراً من سكة حديد بغداد قابل للاستعمال في أي نزاع، وقال وزير الخارجية البريطاني آنذاك، أن موقف بريطانيا يتغير إذا ما أصبحت الوصلة من سكة حديد بغداد إلى البصرة والخليج العربي تحت إدارة وسيطرة البنوك البريطانية وإشرافها المباشر، وقد استمرت المفاوضات

---

(1) أنقرة: اعتُبرت مدينة أنقرة مدينة صغيرة قبل جعلها عاصمة الدولة التركية، وهي واقعة في أعالي الجبال، ترتفع حوالي 920 متراً عن سطح البحر، انظر: فاطمة بوجلطي، **انعكاسات الامتيازات الأجنبية على بلاد الشام خلال القرن التاسع عشر**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2بوزريعة، 2010، ص: 194

(2) عمر، **موقف بريطانيا من سكة حديد بغداد_ برلين 1898_ 1914**، ص: 178

(3) محمد علي كرد، **خطط الشام**، (5ج)، دمشق، مكتبة النوري، ط1، 1983، ج2، ص: 211

بين المد والجزر بين الدول الكبرى وبشكل منقطع حول شروط المشاركة في خط حديد بغداد والتحكم فيه حتى عام 1908م.[1]

المطلب الثاني: أهداف مشروع سكة حديد بغداد_ برلين

لقد هَدَفَ مشروع سكة حديد بغداد_ برلين، إلى تحقيق جملة من الغايات على جميع المستويات الاستراتيجية والاقتصادية والعسكرية، لكل من الدولة العثمانية وألمانيا على حدٍ سواء، وهي على الشكل الآتي:

أولاً: الأهداف الاستراتيجية: كان عبد الحميد الثاني يدرك حقيقة الوزن السياسي والثقيل لألمانيا في أوروبا كدولة صديقة له، وذلك نتيجة لعقد مؤتمر برلين[2]، الذي اعترف بالزعامة السياسية لألمانيا في أوروبا، كما أنه أراد دعم مركز الدولة العثمانية عسكرياً تجاه كل من فارس وروسيا التي تربطها بهما علاقات غير مستقرة_ بسبب العراق_ حيث ترغب فارس في انتزاع العراق من الدولة العثمانية، من أجل تحقيق مطامع توسعية، أما روسيا فقد عملت على إثارة الأزمات وتصعيدها في وجه الدولة العثمانية سواء بين الشعوب البلقانية في أوروبا، أو بين أرمن آسيا الصغرى، أو بين الطوائف المختلفة في العراق[3]، وقد حدّد السلطان عبد الحميد الثاني هدف الخط في ربط كل من بغداد وخليج البصرة بشرق المتوسط والأناضول، آملاً أن يعيد الحياة إلى طريق أوروبا_ الهند، وكذلك الرغبة في إحداث توازن في العلاقات الخارجية مع إنجلترا وفرنسا وألمانيا.[4]

---

(1) عمر، **موقف بريطانيا من سكة حديد بغداد_ برلين 1898_ 1914**، ص: 198_199

(2) مؤتمر برلين 1878م، اتفقت فيه سياسة ألمانيا مع سياسة النمسا وبريطانيا، وأيّد بسمارك جميع المشاريع الإنجليزية التي تهدف إلى تضييق الخناق على روسيا، وتقرر في المؤتمر وضع البوسنة والهرسك تحت الحماية النمساوية، انظر: علي الصلابي، **عبد الحميد الثاني رجل زمانه (1876_ 1909م)**، انظر: الرابط الالكتروني: https://www.aljazeera.net/blogs/2018/2/22

(3) الشناوي، **الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها**، ج3، ص: 180_ 181

(4) الشناوي، المرجع السابق، ج3، ص: 179

أما بالنسبة لألمانيا فقد فتح هذا المشروع شهية ألمانيا للحصول على النفوذ السياسي في الدولة العثمانية، وخاصةً أنها تسعى للزحف نحو الشرق لتحسين سياستها الاقتصادية وزيادة نفوذها في الدولة العثمانية، ومن ثم استغلالها للموارد الطبيعية، وتحقيق أغراضها العسكرية، لأن هذا المشروع سيؤدي إلى إنهاء النفوذ البريطاني وامتداد النفوذ الألماني امتداداً متصلاً عبر البلقان ثم الأناضول، كما هدفت من وراء ذلك المشروع إلى خلق حيلة لتدمير صلة بريطانيا وفرنسا بمستعمراتهما في الهند والسويس، وذلك بتحويل جزء لا يستهان به من تجارة الشرق من طريق قناة السويس إلى طريق (ب، ب، ب)، لأنه يعتبر طريق مواصلات برياً موازياً وأقل تكلفة.[1]

ثانياً: الأهداف الاقتصادية: تحتل الامتيازات الاقتصادية مكانة كبيرة في هذا المشروع كونها فتحت البلاد العثمانية أمام التقدم الاقتصادي، وذلك على مستوى القطاعات الثلاثة الصناعية والزراعية والتجارية، وسهّلت عملية نقل البضائع بكميات كبيرة، وأجور منخفضة، وأتاحت للدولة العثمانية الاستفادة من خبرات ورؤوس الأموال الألمانية، لاسيما أن الدولة العثمانية دخلت في ذلك الوقت عصر الإصلاحات والمشروعات الإنتاجية، التي تعود بفوائد اقتصادية وعمرانية كبيرة، كما أن ازدهار المدن، وفتح طرق جديدة، واستغلال الموارد الطبيعية في المناطق الشاسعة التي يمر بها الخط سوف يؤدي إلى تحسن معيشة السكان وتطوير التجارة الداخلية والخارجية، وإيجاد موارد مالية جديدة لخزينة الحكومة بحصولها على نسبة مقررة من إيرادات هذا الخط، ما ينجم عنه بمرور الوقت وقف التدهور المالي الذي تعاني منه الدولة العثمانية، والمتمثل في ضخامة القروض الأجنبية، و يقول السلطان عبد الحميد الثاني في هذا الشأن، أن منافع كثيرة تتحقق بفضل إنشاء هذا الخط، وهي تبشر بمستقبل زاهر قد يساعد على تسويق المعادن المستخرجة وعلى تسويق الحبوب التي سيزيد إنتاجها تبعاً لزيادة إمكانات النقل والتصريف، ويقول أحد المؤرخين الروس في هذا السياق، بأنه وقبل انتهاء إكمال الخط، يمكننا التنبؤ بدرجة

---

[1] حسين فيض الله الجاف، **الدبلوماسية الألمانية (1870_ 1914م)**، مجلة البحوث والدراسات الإسلامية، مج 1، 2011، ص: 39

لا يستهان بها من اليقين، بأن القسم الأعلى من واردات العراق وغرب فارس من أوروبا، سوف يفصل طريق السكة عن طريق البحر وأنه سيؤدي إلى إحياء الأناضول والعراق والهلال الخصيب عموماً بصفته "سلة خبز العالم" ويمكنه أيضاً زيادة الإمكانيات الزراعية والصناعية للمنطقة الممتدة من قونية إلى بغداد، لأن تطوير هذه المنطقة بوسائل زراعية حديثة يمكن أن يحولها إلى "صندوق كنز" للدولة العثمانية.

أما بالنسبة لألمانيا: فاستهدف الألمان من مشروع سكة حديد بغداد_ برلين، النشاط الاقتصادي بالدرجة الأولى، وهو المتمثل في نقل البضائع الألمانية إلى بغداد والبصرة[1]، واستغلال المواد الخام وأهمها القطن، حتى الوصول إلى الخليج العربي لمنافسة بريطانيا[2]، بالإضافة إلى استثمار البنوك الألمانية لرؤوس أموالها في إنشاء السكة[3]، وتجهيز بناء الخط من إدارات ومعدات ألمانية، والتجهيز للتنقيب عن النفط في الموصل.[4]

ثالثاً: الأهداف الاجتماعية: هَدَفَتْ الدولة العثمانية إلى إيجاد مناطق لتوظيف المهاجرين المسلمين[5]، وبالتالي إنعاش المناطق التي يمر بها الخط الذي يمكن أن يُوَفر ملجأً للمسلمين، لاسيما في عصر تراجع السيادة العثمانية وانتقالها إلى أيدي أعدائها،: ومن هذه المناطق القرم والقوقاز والبلقان، فقد شهدت الحرب الروسية وحدها لجوء حوالي مليون مسلم إلى الدولة العثمانية، كما هدفت الدولة العثمانية إلى تزويد المنطقة بأيدٍ عاملة،

---

(1) محمد العيدروس، **تاريخ الخليج العربي الحديث المعاصر**، د م، عين للدراسات والبحوث الإنسانية، ط 1، 1998، ص: 218

(2) محمد أحمد، **العلاقات الألمانية السعودية في ثلاثينات القرن العشرين في ضوء الوثائق الألمانية**، دمشق سوريا، مجلة جامعة دمشق، مج 26، عدد 43، 2010، ص: 373

(3) BOA, Y. PRK. NMH. 8.11.1

(4) الجاف، **الدبلوماسية الألمانية (1870م_ 1914م)**، ص: 39

(5) محمد صوان، **السلطان والمنزل _ الحياة الاقتصادية في آخر أيام الخلافة العثمانية ومقوماتها لتمديد الرأسمالية الغربية**، وهران الجزائر، ابن النديم للنشر والتوزيع، ط 1، 2013، ص: 177_ 180

بعد أن يُسَهِّل خط الحديد المواصلات، وذلك بتعيين الحكومة العثمانية للأعراب من القبائل والعشائر في حراسة الخط الحديدي. [1]

أما ألمانيا، فقد رَغبتْ بإنشاء مستعمرات ألمانية على طول خط سكة حديد بغداد_ برلين[2]، وقد اقترح المفكر الألماني شنايدر أن يشتمل النص النهائي لامتياز سكة حديد بغداد على بندٍ خاص، يقضي بمنح شركة الأناضول مناطق واسعة نسبياً بمحاذاة خط سكة حديد بغداد المقبل، لكي يستوطنها الألمان، على أن يشكّلوا من بينهم حراساً للسكك الحديدية، وقد ضمن بهذا الاقتراح حصول ألمانيا على أراضٍ على طول السكة، بالإضافة إلى إنشاء قوة ألمانية مسلحة.[3]

ويتضح بعد هذا العرض، أنه كان لمشروع سكة حديد بغداد_ برلين أهدافه لكل من الدولة العثمانية وألمانيا على حدٍ سواء، إذ أرادت ألمانيا أن تستثمر أموالها في المناطق الحيوية والغنية في الدولة العثمانية بشكلٍ عام، والعراق بشكلٍ خاص، أما الدولة العثمانية فقد كانت أهدافها واضحة، وتمثلت في النهوض بالاقتصاد العثماني، وفتح طريق دولي للتجارة، وربط أقاليمها في المشرق العربي بالعاصمة، لكن هذا المشروع انعكس بشكل سلبي على الدولة العثمانية على وجه العموم، والعراق على وجه الخصوص، إذ أدخله في أذهان رجال أعمال الدول الكبرى، وأظهر مدى سعي تلك الدول لامتلاك أراضيه والتحكم بثرواته، وقد كان هذا المشروع من أقوى العوامل التي ساهمت في إدخال الإمبراطورية العثمانية غمار الحرب العالمية الأولى، وإقحامها فيها.

---

(1) مدحت باشا، **مذكرات مدحت باشا**، ترجمة: كمال حتاحتة، مصر، مطبعة هندية، ط 1، د ت، ص: 194

(2) الصلابي، **السلطان عبد الحميد رجل زمانه**، ص :130

(3) هاشم صالح التكريتي، **التغلغل الألماني في المشرق العربي قبيل الحرب العالمية الأولى**، مجلة المؤرخ العربي، عدد 26، 1985، ص: 45

المبحث الثاني: التحديات المالية والسياسية التي واجهت مشروع امتياز سكة حديد بغداد_ برلين

إن سكة حديد بغداد_ برلين، قد وصلت إلى نقطة قريبة من الخليج العربي قبل الحرب العالمية الأولى، إلا أن جملة من العوامل ظهرت وحالت دون إكمال السكة، وتمثلت هذه العوامل في ظهور مجموعة من التحديات المالية، سواء على الجانب الألماني، إذ عجزت البنوك الألمانية عن استكمال تمويلها بناء القسم الثاني من السكة، وسواء على صعيد الدولة العثمانية، إذ كلّف هذا الخط الدولة العثمانية، ثمناً باهظاً، وذلك بحكم الضمانات الكيلو مترية، إضافةً إلى ظهور المنافسة البريطانية لهذا المشروع، إذ سعت إلى الاحتفاظ بخصوصيتها في السيطرة والتفرد في الدولة العثمانية، وهذا ما سيتم تناوله بالتفصيل على الشكل الآتي:

المطلب الأول: التحديات المالية لمشروع سكة حديد بغداد _ برلين

بالرغم من صدق نية المصالح الألمانية، والتحمس لتنفيذ المشروع، والسعي للاستفادة منه، فقد ثارت عدة مشاكل بينها وبين الدولة العثمانية نتيجة الصعوبات المالية التي واجهت المشروع، فقد كانت الدولة العثمانية تعاني في ذلك الوقت من ضعف الحالة الاقتصادية، الأمر الذي تسبب في تأخير تنفيذ المشروع[1]، وقد وجد الدكتور كيفينر المدير العام للبنك الألماني وشركاؤه، عدداً من المشاكل التي فرضت نفسها والتي كان حلّها لازماً قبل البدء في تنفيذ المشروع، وكان أولها إيجاد رؤوس الأموال الكافية للقيام بتنفيذ السكة، والتي قدرت بمائة مليون دولار[2]، وقد تحمّست الحكومة العثمانية للبدء في تنفيذ المشروع مباشرةً بعد منح الامتياز، لكن الدوائر المالية الألمانية كانت غير مستعدة لذلك، نتيجة عدم وجود رؤوس الأموال الكافية، لكن ومع إصرار الحكومة العثمانية على البدء بالمشروع، ردّت ألمانيا بأن المشروع سيبدأ في حال الحصول على الأموال اللازمة، والضمانات الكيلو

---

(1) بحري، **سكة حديد بغداد دراسة في تطور قضية سكة حديد برلين _ بغداد**، ص: 88

(2) بحري، المرجع السابق، ص: 89

مترية الضرورية، وقد شرعت شركة سكة حديد بغداد في تحضير رؤوس الأموال اللازمة، وذلك بعرض أسهم الشركة للبيع، وقد بلغت قيمتها 35 مليون فرنك، وقد تم بيع كل أسهم الشركة بعد أن تعهدت الحكومة العثمانية بتغطية تلك الأسهم بضماناتها، وبدأ التحضير للبدء في العمل على مستوى الجزء الأول من السكة والبالغ طوله 200 كلم وتم الانتهاء منه عام 1904م.[1]

وبدأ التحضير على مستوى الجزء الثاني، إلا أن طبيعة المنطقة الجبلية التي تعقب منطقة بلكرلو، التي تشكل قسماً من جبال طوروس الشاهقة، بالإضافة إلى الصعوبات المالية، حالت دون ذلك، حيث قدرت قيمة الأموال اللازمة من 50 إلى 60 مليون فرنك، ولم يكن أمام الحكومة العثمانية إلا الرفع من قيمة الضرائب المفروضة على الواردات في الإمبراطورية من 8 %إلى 11 %، ولم يُلبّى لها هذا الطلب حتى عام 1907م، عقب مفاوضاتٍ كبيرةٍ مع الدول الكبرى، ذلك لأن مثل هذا الأمر كان مشروطاً بموافقتهم لأن الدولة العثمانية كانت مرتبطة مع الدول الكبرى باتفاقيات دولية، حددت بمقتضاها نسبة الضرائب العثمانية على الواردات بمقدار 8%، غير أن الحكومة العثمانية بقيت عاجزة عن توجيه المبالغ التي تحصل عليها من جراء تلك الزيادات نحو سد نفقات المشروع، وذلك لأن الشروط التي فُرضت على الدولة العثمانية في الاتفاقية الخاصة برفع الضرائب كانت تجعل من ثلاث أرباع الفوائد، توجه نحو إصلاح منطقة مقدونيا[2]، وبالتالي برزت صعوبة توجيه الأموال نحو المساهمة في بناء السكة. [3]

---

(1) بحري، **سكة حديد بغداد دراسة في تطور قضية سكة حديد برلين _ بغداد**، ص: 90

(2) مقدونيا: تحوي ثلاث إيالات عثمانية، هي: كرسوف، سلافيك، مناسطرة، وكانت الدول الكبرى تضغط على السلطان عبد الحميد الثاني، لإجراء إصلاحات في مقدونيا لصالح الأقلية المسيحية، انظر: بحري، المرجع السابق، ص: 160

(3) صليحة بغزو، **الامتيازات الأوروبية في المنطقة العربية سكة حديد برلين بغداد أنموذجاً 1871_ 1914**، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2019، ص: 96

وفي كانون الأول عام 1909م، قامت الشركة بإنشاء شركة بناء، أخذت على عاتقها بناء القسم الجديد، كما قامت مجموعتان من المصالح الألمانية والفرنسية المشتركة في خريف نفس العام بالمساهمة بالقروض الثانية والثالثة لسكة حديد بغداد مجهزة بذلك المبالغ اللازمة للبدء في العمل.[1]

المطلب الثاني: المنافسة البريطانية لمشروع سكة حديد بغداد_ برلين

أصبحت ألمانيا إلى جانب بريطانيا، قوة جديدة في منافستها في التعامل مع الدولة العثمانية، وساد اعتقادٌ في الدوائر السياسية الأوروبية، مفاده أن المجال الحيوي لألمانيا، هو الدولة العثمانية، وبوجهٍ خاص الأناضول والعراق حيث مشاريع السكك الحديدية الألمانية.[2]

وفي البداية لم تدرك بريطانيا مخاطر مشروع سكة حديد بغداد على مصالحها التجارية والملاحية في العراق، لأنها كانت تعتقد أنها حققت في العراق تفوقاً سياسياً واقتصادياً يصعب على ألمانيا إضعافه[3]، لذلك كان الموقف الحكومي البريطاني مرحِّباً بامتياز سكة حديد بغداد منذ بداية الإعلان عنه، إذ إن التهديد للموقف البريطاني في الشرق حتى ذلك الوقت كان يأتي من قبل روسيا وفرنسا وليس من قبل ألمانيا[4]، أما على المستوى السياسي، فإن بريطانيا لم تكن ترغب في طرد ألمانيا من الولايات الآسيوية للدولة العثمانية، فالسر "وليام وايت "

---

(1) بحري، **سكة حديد بغداد دراسة في تطور قضية سكة حديد برلين** _ بغداد، ص: 79_80

(2) انعام مهدي علي، **النشاط الألماني في الخليج العربي وموقف بريطانيا منه نهاية القرن التاسع عشر**، مجلة كلية التربية، الجامعة المستنصرية، عدد 8 سنة 2001، ص: 74

(3) عبد العزيز سليمان نوار، راندا عبد العزيز نوار، **وثائق تاريخ العرب الحديث، الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية**، عين للدراسات والبحوث الاجتماعية، ط1، 2001، ص: 36

(4) Kirk, George E. A Short History of the Middle East, From the Rise of Islam to Modern Times (London: Methuen & Co, 1948), p. 926; Jastrow, Morris. The War and the Bagdad Railway, the Story of Asia Minor and its Relation to the Present Conflict (London: J.B. Lippincott Co, 1918), p. 182.

السفير البريطاني في إستانبول"، كان يرى أن هناك مصلحة في استمالة ألمانيا إلى جانب بريطانيا كثقلٍ مقاوم لروسيا ضد مطامعها في البوسفور.[1]

ومن جانب آخر، فقد كانت بريطانيا عازمة على الحد من النفوذ الروسي في الشرق، بسبب ما تشكله روسيا من تهديد سياسي حقيقي للمصالح البريطانية في الشرق، وخصوصاً في الهند وطرق المواصلات إليها، لذلك بدأت البنوك الألمانية والبريطانية عام ١٨٩٩م، سلسلة من المفاوضات في عِدّة اتجاهات بشأن مد سكة حديد بغداد، الأمر الذي فرض على فرنسا النظر في قيامها بدور الداعم السياسي والمالي من أجل إنجاز مشروع سكة حديد بغداد.[2]

وقد كانت ألمانيا ترنو إلى أن تكون الكويت هي النهاية الأكثر ملائمة لخط سكة حديد بغداد، لذلك زارت بعثة ألمانية الكويت عام ١٨٩٩م، برئاسة "ستمرش" القنصل الألماني العام في إستانبول، الذي عُيّن فيما بعد سفيراً لألمانيا في طهران، لكن شيخ الكويت "مبارك بن صباح" قام باستقبال هذه البعثة بجفاء ظاهر على الرغم من عروض ستمرش المغرية، حيث كان مبارك يرفض من الأساس فتح باب المفاوضات مع البعثة الألمانية، وعندما حاول السلطان عبد الحميد الثاني الضغط على الشيخ مبارك من أجل الاعتراف بتبعيته إلى الدولة العثمانية من خلال إرساله حملة عسكرية إلى الكويت، قامت حكومة بريطانيا بإرسال سفينة حربية إلى هناك، ووجهت تحذيراً إلى الباب العالي معتبرة أن نفوذه قد زال من هذه المنطقة، وعندما ألحَّ ستمرش على مبارك أن يعطيه موقعاً مساحته ٦٠ ميلاً مربعاً في "كاظمة" –الواقعة على خليج الكويت –رفض مبارك هذا الأمر،

---

(1) 3. Gooch, G. P. History of Modern Europe 1878-1919 (London: Cassell & Co., 1924), p. 262; Langer, William L. The Diplomacy of Imperialism 1890-1902 (New York: Alfred A. Knopf, 1956), p.333.

(2) Kumar, Ravinder. "The Records of the Government of India on the Berlin - Baghdad Railway Question", The Historical Journal, Vol. 5, 1962, No. I (Cambridge: Cambridge University Press), pp. 69-70.

لإدراكه خطورة العلاقات القائمة بين ألمانيا والدولة العثمانية على مستقبل الكويت[1]، لذلك لم تكلل مهمة ستمرش بالنجاح اللازم بسبب الضغوط البريطانية، وعدم خضوع المناطق في شبه الجزيرة العربية تماماً للدولة العثمانية[2]، لكن ما إن تأكدت حكومة بريطانيا من نية ألمانيا القيام بمد خط سكة حديد بغداد وإيصاله إلى الخليج، حـتى أوعز كرزون (١٨٩٨_1905م) نائب الملكة في الهند- إلى المقيم البريطاني العام في الخليج الكولونيل "م. ج. ميد" أواخر عام ١٨٩٨م، من أجل الإسراع في مقابلة شيخ الكويت مبارك بن الصباح، وإجراء مفاوضات سرية معه من أجل التوصل إلى تفاهمات، دون القيام باتفاق رسمي مع بريطانيا يضمن للأخيرة اتخاذ التدابير اللازمة للحيلولة دون تقدم ألمانيا إلى هذه المناطق، ولقد نجح ميد في إقناع شيخ الكويت بذلك[3]، إذ رحب بالإنجليز ليدعموه ضد الدولة العثمانية.[4]

وفي ٢ كانون الثاني عام ١٩٠٢م، حصلت ألمانيا على امتياز يعطيها حق إنشاء موانئ ومستودعات على الخليج العربي، كما تم الاتفاق على أن يصل الخط الحديدي من الأناضول إلى الموصل والبصرة، وإن لم يُشر الامتياز إلى أن البصرة ستكون المحطة النهائية للخط، وإنما عُينت "الزبير" كآخر محطة قبل الوصول إلى البصرة، كما تم الاتفاق على ضرورة تحديد الفرع الذي سيمتد منها كي يصل إلى الخليج ونقطة انتهائه فيما بعد، وذلك من خلال الاتفاق لاحقاً مع الباب العالي، ولم يتم تحديد الكويت صراحةً في ذلك الوقت، ومع ذلك عارضته بريطانيا، ولم تكن الأخيرة هي الوحيدة المعارضة، حيث عارضته روسيا أيضاً والتي رأت أن الهدف من ذلك هو

(1) Frazer, Lovat. India under Curzon and After (New Delhi: Sagar Publication, 1904), pp. 93-4;

(2)Graves, Philip P. Briton and Turk. (London – Melbourne: Hutchinson & Co., U.D), p. 75.

(3) Sykes, Percy Molesworth. A History of Persia (Oxford: At the Clarendon Press, 1922), Vol. 2, p. 432.

(4) Langer, William L. The Diplomacy of Imperialism 1890-1902 (New York: Alfred A. Knopf, 1956) p. 624.

إعطاء ألمانيا مركزاً حساساً في آسيا الوسطى[1]، كما اعتقدت أن ذلك سيؤثر على نفوذها وخصوصاً في إستانبول وأرمينيا وفارس مما يحرمها من إمكانية الوصول إلى المياه الدافئة في البحر المتوسط، أما فرنسا فقد كانت كما بريطانيا مترددة في موقفها، ولكن مع نهاية عام ١٩٠٣م عارضت المشروع الذي يهدد مصالحها في سوريا ولبنان.[2]

ويتضح من خلال هذا العرض، أن بريطانيا لم تكن في البداية معارضةً لمد سكة حديد بغداد مع ألمانيا، خصوصاً إذا كان لها دورٌ متساوٍ مع ألمانيا في إدارة هذا الخط، لكنها سرعان ما أخذت موقفاً معارضاً لهذا المشروع، بعدما اتضح لها أن مشروع سكة حديد بغداد سيصل إلى الخليج، الأمر الذي يهدد مصالحها ونفوذها في بلاد فارس والخليج العربي وبحر العرب ومصر والهند وطرق المواصلات إليها، لذلك عملت بريطانيا وبقوة على إفشال هذا المشروع، وعلى الرغم من فشلها في منع سكة حديد بغداد، إلا أنها نجحت على الأقل في منع وصوله إلى الخليج.

المطلب الثالث: نهاية مشروع سكة حديد بغداد_ برلين

لم تنجح معارضة بريطانيا على ما يبدو في وقف بناء سكة حديد بغداد، حيث استُكمل بناء 200 كيلو متر منه حتى تشرين الأول عام 1904م، لكن مشاكل عديدة كانت قد برزت إلى حيّز الوجود بشأن بناء القسم الآخر عبر جبال "طوروس"، ومنها أن التكلفة ستكون أكبر، وأن البنوك الألمانية لم تعد قادرة على الحصول على مساعدات مالية كبيرة كما كانت تتوقع من قبل بريطانيا وفرنسا، وأن الحكومة العثمانية غير قادرة على إصدار عملات جديدة إضافية دون أن تقوم بزيادة إيراداتها الخاصة من الضرائب الجمركية، في حين أنها

(1) Memorandum by Mr. Tilley Respecting the Relation between Germany and Great Britain, in Gooch -Temperley, Vol. II, p. 443.

(2) Seton-Watson, Hugh. The Decline of Imperial Russia 1855-1914 (London: Methuen & Co., 1952), p. 332.

فشلت هي الأخرى في الحصول على مساعدة القوى الكبرى، بسبب الاختلاف على التعرفة الجمركية التي كانت 8% حسب الاتفاقيات، وزادت إلى 11%[1]، وفي الأول من أيار عام 1906م، أعلن "إدوارد جراي"، وزير الخارجية البريطاني، أن بريطانيا لا تقف ضد مصالح ألمانيا[2]، لكم مع ذلك فقد بدا واضحاً أن ألمانيا قد احتفظت لنفسها بحق مد سكة حديد بغداد، الأمر الذي جعلها تحتفظ بالمسؤولية عن الولايات العربية من الدولة العثمانية، والذي سيعطي ألمانيا قوة تأثيرية في المنطقة ما بعد الخط[3]، وفي الوقت نفسه، لاحت في الأفق بوادر تحالف روسي ألماني، بدّدت كل ما بقي من سكينة واتّزان لدى بريطانيا، ومع ذلك فقد اعتقدت بريطانيا أن امتلاك قسم صغير من خط حديد بغداد، سيكون استعماله قليلاً في أي نزاع محتمل.[4]

وفي عام 1907م، قام إدوارد جراي ووزير الحرب البريطاني اللورد ريتشارد هالدين وبعض رجال الدولة بزيارة لبريطانيا، قاموا فيها بإخبار القيصر الألماني وليم الثاني، أن اعتراضهم على مشروع سكة حديد بغداد سيتغير إذا ما أصبحت الوصلة من سكة بغداد إلى البصرة والخليج العربي تحت إدارة وسيطرة البنوك البريطانية[5]، وفي العام نفسه أكد رجل الأعمال البريطاني السر "جميس مكاي"، أن شركة خطوط حديد الأناضول لن تتردد في إنشاء سكة حديدية من نهاية الخط الحديدي لسكة بغداد إلى بومباي في الهند، وأنه بمرور الوقت سيتم التمكن من احتكار التجارة من الهند إلى الخليج، لأنه سيكون من الصعب على الخطوط الملاحية البريطانية منافسة الشركات الملاحية التي تؤيدها شركة خطوط حديد الأناضول، لكن كان هناك اعتراض سياسي آخر،

---

(1) Moon Parker Thomas. Imperialism and the World Politics (New York: MacMillan Co.1926), p 249.

(2) Sir Edward Grey to Sir Frank Lascelles, London, F.O. 1 May 1906, in Fallodon, Viscount Grey of. Twenty-Five Years 1892-1916 (New York: Frederick A. Stokes, 1925), p. 126

(3) Kumar, Ravinder. "The Records of the Government of India on the Berlin - Baghdad Railway Question", op.cit, p.77.

(4) صليحة بغزو، **الامتيازات الأوروبية في المنطقة العربية سكة حديد برلين بغداد أنموذجاً 1871_ 1914**، ص: 80

(5) الجاف، **الدبلوماسية الألمانية 1870_ 1914**، انظر: الرابط الالكتروني: https://search.emarefa.net/detail/BIM-256384

لأن إنشاء سكة الحديد كان يعني تقوية المركز العسكري والإداري للدولة العثمانية في العراق، الأمر الذي سيدفعها مستقبلاً إلى العمل على تأكيد سيطرتها على الخليج والامتداد بنفوذها إلى شبه الجزيرة العربية، كما سيؤدي أيضاً إلى اقتراب النفوذ الألماني من الخليج، لذلك فقد استقر الأمر في النهاية إلى رفض حكومة بريطانيا إنشاء الوصلة من بغداد إلى الخليج إلا تحت سيطرتها وإشرافها المباشر، وذلك لضمان نفوذها وسيطرتها على الخليج، أما فرنسا فقد أكدت رسمياً عدم رغبتها في المشاركة في نفقات خط بغداد ما لم يكن لها وضع مساوٍ كغيرها من الدول[1]، وفي تشرين الثاني عام ١٩٠٧م، تغيرت وجهة نظر وزارة الخارجية البريطانية بشأن سكة حديد بغداد، وأصبحت ذات صلة وثيقة بموقف الملك "إدوارد السابع " حيث بقيت بريطانيا وفرنسا متخوفة من السيطرة الألمانية على الخط الحديدي، وخصوصاً أنه يقع على طريق الهند، وله أهمية تجارية كبيرة، ورغم ذلك بقيت بريطانيا غير مرحّبة بالمشاركة في هذه السكة وإيصالها إلى الكويت.[2]

أما فيما يخص حكومة الهند، فقد استمر كرزون في مطالبة حكومته بأن تعارض بكل قواها سكة حديد بغداد، وخصوصاً إنشاء القسم الخاص بإيصال السكة إلى الخليج، وذلك على أساس العمل على تدويل الميناء وإبقائه تحت سيادة الباب العالي، على أن يخضع لحكم شيخ الكويت فيما يتعلق بالشؤون الداخلية.[3]

لقد كان هذا الخط عاملاً من عوامل الصراع الاستعماري، وأحد أهم الأسباب غير المباشرة التي حفزت الدول الكبرى على خوض غمار الحرب العالمية الأولى، حيث أن ألمانيا أصبحت قوة عالمية لأول مرة في تاريخها، وبدأت تسعى للحصول على مستعمرات، وهددت الهيمنة البريطانية في البحار وفي الشرق الأدنى، وبدأت بالتوغل اقتصادياً داخل الدولة العثمانية، وكانت سكة حديد برلين بغداد رأس حربة لهذا التوغل، وعلى الرغم من

---

[1] التكريتي، **التغلغل الألماني في المشرق العربي قبيل الحرب العالمية الأولى**، ص: 45

[2] بغزو، **الامتيازات الأوروبية في المنطقة العربية سكة حديد برلين بغداد أنموذجاً 1871_ 1914**، ص: 83

[3] بغزو، المرجع السابق، ص: 84

أن ألمانيا وروسيا وبريطانيا كانوا قد توصلوا إلى اتفاقيات بخصوص السكة قبل اندلا ع الحرب العالمية الأولى[1]، إلا أن المشروع كان قد تسبب في تسمم المناخ الدولي ولقد كانت ألمانيا مقتنعة بأن معارضة قوى التحالف لم تكن سوى جزء من سياسة المحاصرة التي انتهجتها كل من روسيا وبريطانيا وفرنسا، الذين شعروا بريبة شديدة تجاه المخططات الألمانية المتعلقة بمشروع سكة حديد برلين بغداد، ويتبين أيضاً أن سكة حديد برلين بغداد قد وصلت قبل الحرب العالمية الأولى، إلى نقطة قريبة من الخليج على الرغم من أنها لم تصل إلى البصرة، حيث أمكن استخدام مصب نهر الفرات في منطقة شط العرب في الملاحة البحرية، وبغض النظر عن تحقيق الخط أو عدم تحقيقه لأهدافه، فإن المهم هو دخول المنطقة التي تضم مناطق الخليج والعراق في فكر رجال الأعمال والاقتصاد والسياسة الألمانية، وبذلك أصبحت المنطقة منطقة تنافس دولي من جميع الجوانب السياسية والاقتصادية والعسكرية.[2]

ويتبين من خلال هذا العرض، أن سكة حديد بغداد ــ برلين، لم تبلغ منتهاها، وقد حولها صراع الدول الكبرى من طريق تجاري عالمي يصل بين برلين وعواصم أوروبا من جهة، ثم إستانبول فبغداد فالكويت على ساحل خليج البصرة من جهة أخرى، إلى أداة جلب الفوضى والمحنة بدل النصر والوحدة، فبعد الحرب العالمية الأولى تقاسمت دول التجزئة ما أُنجز منه والذي تحول إلى طريق نقل السكان المحليين والبضائع في تركيا وسوريا والعراق، ولم يعد خطاً عالمياً كما كان يمكن أن يحدث في ظل دولة واحدة.

---

(1) الشناوي، **الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها**، جـ3، ص: 182

(2) سيناء محمود عبد العزيز، **المنافسة الألمانية الفرنسية بعد مؤتمر برلين حتى قيام الحرب العالمية الأولى**، مجلة دراسات في التاريخ والآثار، ملحق العدد 50 سنة 2015، ص: 597

المبحث الثالث: المواقف المحلية والدولية من مشروع امتياز سكة حديد بغداد_ برلين

بعد إعلان السلطان عبد الحميد عن رغبته بأن يبقى مشروع سكة حديد بغداد_ برلين بيد ألمانيا، سعت الدول الأوروبية والأجنبية الأخرى كفرنسا وبريطانيا وروسيا والولايات المتحدة الأمريكية، إلى اتخاذ شتى السبل لإيقاف هذا الاتجاه العثماني، وحاولت جدياً الحصول على مثل هذا الامتياز في كافة أراضي الدولة العثمانية، وعلى رأسها العراق، لذلك لا بُدّ من توضيح موقف كل من السلطات العثمانية، والدول الأوروبية والأجنبية على حدة، من مشروع سكة حديد بغداد_ برلين.

المطلب الأول: موقف السلطات العثمانية من مشروع سكة حديد بغداد_ برلين

عندما تولى السلطان عبد الحميد الثاني الحكم، أبدى رغبةً في مدِّ السكك الحديدية في الدولة العثمانية لأهداف سياسية واستراتيجية واقتصادية، فمن الناحية السياسية والاستراتيجية، يستطيع السلطان تحريك قواته في كافة أنحاء الأناضول، وبلاد ما بين النهرين، الأمر الذي يسهل عليه حفظ الأمن والنظام، بالإضافة إلى أنها ستكون وسيلة سيطرة على كل أصقاع الإمبراطورية العثمانية، ومن ثم تعزيز النفوذ في كافة الولايات العثمانية ولاسيما العراق، الأمر الذي يعطي السلطان قوةً كبيرةً[1]، ومن الناحية الاقتصادية سوف تعمل سكة الحديد على زيادة دخل الخزينة العثمانية، وتعمل على تطوير مصادرها الاقتصادية[2]، وقد أُزيلت العقبات أمام الألمان نظراً للعلاقة التي كانت تربط الإمبراطور وليم الثاني[3] مع السلطان عبد الحميد الثاني، وقد تطورت تلك العلاقة بشكل سريع على إثر الزيارة التي قام بها الإمبراطور إلى الدولة العثمانية عام 1898م، ووعده السلطان عبد

---

(1) BOA. HR. SYS, 108/38/23-2-1903.

(2) BOA. HR. SYS, 95/32/23-5-1911.

(3) وليم الثاني: ولد عام 1859 في برلين، وهو ابن فردريك والملكة فيكتوريا، تلقى تعليماً عسكرياً دقيقاً أظهر فيه قوة شخصية كبيرة، سعى لاتباع سياسة أكد فيها على حق ألمانيا بزعامة العالم، وتنازل عن العرش بعد هزيمة ألمانيا في الحرب العالمية الأولى، انظر: بالمر، **موسوعة التاريخ الحديث**، جـ2، ص: 391_ 392

الحميد الثاني، بمنح امتياز بناء سكة الحديد إلى الألمان[1]، وبالمقابل أعلن الإمبراطور دعمه للسلطان في مشروع الجامعة الإسلامية وتظاهر بحمايته للإسلام.[2]

وقد عيّن السلطان عبد الحميد الثاني لجنة لمناقشة الوسائل التي تكفل بناء الخط، وكل شيء يتعلق بهذه المسألة، وضمّت اللجنة رؤوف أفندي وزير التجارة، وحسن أفندي وزير الأشغال العامة، ولندروف مستشار وزارة المالية، ورشيد بك السكرتير الخاص بالسلطان، وبرتنام مستشار إدارة الجمارك، فضلاً عن موظفين آخرين مهمين[3]، وبعد دراسات ومناقشات أجرتها اللجنة حول اختيار أفضل طريق يربط إستانبول ببغداد[4]، اقترحت توسيع الخط من إسكي شهير إلى قونية، ومن هناك إلى بغداد، ومن وجهة نظر اللجنة، فإن هذا الخط كان سيُعطي تسهيلات دائمة لنقل المواد الإنشائية لبناء سكة الحديد، فضلاً عما لهذا الخط من أهمية استراتيجية في حالة الحرب، لصد هجمات العدو بواسطة أسطول القوارب، وبلغ رأس مال المشروع ستة عشر مليون باوند إسترليني، وبسبب الموقف الصعب للممولين العثمانيين، فإن الشركة ستتحمل الأعباء المالية لهذا الخط[5]، وكتعويض للخسارة، فإن الدولة العثمانية ستمنح الشركة امتياز تعدين مناجم أركلي وسيواس.[6]

وفي عام 1888م، تأسست الشركة العثمانية لسكة حديد الأناضول[7]، التي عملت على بناء سكة الحديد داخل بلاد الأناضول، وإيصال السكة من البوسفور إلى أنقرة، واكتملت عام 1892م[8]، وفي عام

---

(1) Mustafa Malhut, Mezopotamya Uzerinde ingiliz-Alman Nufuz Mucadelesi, Tarih Okulu, Sayi XIV, 2013, S 152.

(2) BOA. HR. SYS, 108/38/23-4-1903.

(3) BOA, SD,1183.3.13.22/9/1881

(4) BOA, I, HUS.93.25.1.20/2/1902

(5) BOA, SD.1223.19.2.23/10/1894

(6) FO, 78, 3385, X/L00799, Baghdad Railway, No. 425, 10, May, 1882.

(7) BOA. HR. SYS, 95/32/23-3-1911.

(8) رافق، **العرب والعثمانيون 1516_ 1916**، ص: 427

1896م تم إكمال الخط إلى قونية[1]، وفي عام 1899م مُنِحَ امتيازٌ إلى شركة سكة حديد الأناضول لإيصال الخط من قونية إلى بغداد ونقطةٍ على الخليج العربي يتم الاتفاق بشأنها[2]، وفي الخامس من آذار عام 1903م مُنِحَ الامتياز النهائي لسكة حديد بغداد، وعُدَّ ذلك من حيث المبدأ، نصراً عظيماً للسياسة والمصالح والتطلعات الألمانية[3]، وقد تم إيصال الخط إلى مدينة بيجي شمال سامراء، إذ افتُتِحَ في تموز عام 1912م[4]، وفي برقية صادرة من قصر يلدز عام 1902م، ذُكر فيها: إن سفير ألمانيا كان اليوم في ضيافة وزير الخارجية، وقد قدّم السفير نيابةً عن إمبراطور ألمانيا، شُكره إلى السلطان العثماني لأنه أعطى أمراً لمنح امتياز خط بغداد لشركة حديد الأناضول، كما دار الحديث بين الاثنين، حول الاتفاق الذي عُقد مع فرنسا وإيطاليا، وكان غرضه الخروج من الاتفاق الثلاثي، ودارت هناك مفاوضات حول شائعات تتعلق بأن هدف الحكومة الإيطالية من خروجها من الحلف الثلاثي، هو الاستيلاء على طرابلس الغرب.[5]

ومن الجدير بالذكر، أنه كان من شروط منح الامتياز لمد سكة حديد من إستانبول إلى بغداد ما يلي:

1. إن الشركة التي سوف تنفذ مشروع سكة الحديد، سوف تحصل على مليوني ليرة من الدولة العلية، خلال مدة سنتين، لغرض إنشاء السكة إلى بغداد، وفي حال لم تقم الشركة ببدء العمل في الوقت المطلوب، سوف يتغير مضمون العقد.
2. عند البدء بتنفيذ الخط الرئيس للسكة، لا بُدّ من التفرغ له كاملاً من قبل الجهة المنفذّة، وعلى إثر ذلك سوف يتم تشكيل لجنة من الموظفين لمتابعة ذلك الأمر.

---

(1) Marian Kent, The Great Powers and the End of the Ottoman Empire, (London, 1996), P. 112

(2) BOA. HR. SYS, 95/32/23-3-1911

(3) BOA. HR. SYS, 108/38/23-4-1903.

(4) علي الغطاء، **دور الدبلوماسية البريطانية في تغلغل النفوذ البريطاني في العراق في العهد العثماني**، مجلة آفاق عربية، سنة 22، عدد 5، بغداد 1997، ص: 31

(5) BOA, I, HUS.93.25.1.20/1/1902

3. بعد إكمال إنشاء السكة، سوف يتم خصم 10% من الواردات لمصاريف السكة، أما الباقي فسوف تأخذ الدولة العلية نصف وارداته.[1]

المطلب الثاني: الموقف الروسي من مشروع سكة حديد بغداد _ برلين

لقد شعرت روسيا بخطورة مشروع سكة حديد بغداد _ برلين على مصالحها في الإمبراطورية العثمانية، فحاولت القضاء عليه وهو لايزال في المهد، فذكّرت السلطان العثماني بالصداقة الروسية العثمانية، وحذّرته من مغبة إعطاء الدول الأوروبية امتيازات بناء سكك الحديد في بلاده[2]، ومن جهةٍ أخرى، حاولت روسيا الاتفاق مع ألمانيا، لحماية مصالحها في الإمبراطورية العثمانية، والتي ستتعرض للخطر نتيجة لتزايد النفوذ الألماني في إستانبول، واقترحت على ألمانيا توقيع اتفاق ينص على اعتراف ألمانيا بحقوق روسيا في المضائق، مقابل تعهد روسيا بعدم عرقلة مشاريع سكك الحديد في آسيا الوسطى، لكن ألمانيا لم تُعِر هذا العرض أي أهمية، وذلك بسبب قوة مركزها في السياسة الدولية، وشكّها في احتمال لجوء روسيا إلى أسلوب القوة والحرب لحماية مصالحها[3]، لذلك عمل الحكام الروس على بذل جهود مكثفة لتحويل مسار السكة من الشرق والجنوب، بعيداً عن سواحل البحر الأسود والقفقاس، فتقدمت الحكومة الروسية بطلب إلى السلطان العثماني حول حصول روسيا على امتياز بناء سكك الحديد في المناطق الواقعة في جنوب سواحل البحر الأسود، لكن المفاوضات العثمانية_ الروسية بهذا الشأن وصلت إلى طريق مسدود في شباط عام 1900م، وذلك بسبب تعنّت الجانب

---

(1) BOA, Y, A.HUS.398.138.1.6/2/1900

(2) فوزي عبد البخيت، **روسيا ومشروع سكة حديد بغداد**، مجلة المؤرخ العراقية، عدد15، 1980، ص: 3

(3) عبد البخيت، **روسيا ومشروع سكة حديد بغداد** ، ص: 5

العثماني، لاعتقاده بعدم لجوء روسيا إلى أسلوب القوة في الحصول على هذا الامتياز، إضافةً إلى النشاط الدبلوماسي الألماني الساعي إلى إحباط تلك المفاوضات.[1]

وبعد التوقيع النهائي على امتياز سكة حديد بغداد_ برلين، سلكت الدبلوماسية الروسية أسلوباً جديداً لمناهضة المشروع، فقام زينو فيسيف السفير الروسي في إستانبول، بتحذير السلطات العثمانية من الكارثة المالية التي ستلازم عملية تنفيذ المشروع، ودعا إلى اتباع كافة الوسائل لمنع قيام أي اتفاق تجاري جديد بين الدولة العثمانية والدول الأوروبية[2]، وحاولت روسيا أن تستميل إلى جانبها إمبراطورية المجر والنمسا في سبيل عرقلة تنفيذ المشروع، وفي برقية مُرسلة إلى الباب العالي، بشأن منح امتياز خط شمندوفر_ بغداد من قبل الدولة العلية إلى الألمان، والذي أثار غضب روسيا، قامت الأخيرة بتحريض كلٍ من صربيا وبلغاريا، حفاظاً على الاتحاد والصداقة في البلقان[3]، كما ذكرت البرقية أن امبراطور ألمانيا قد عزَمَ على توقيع عقد من إنجلترا، مقابل (13) ألف فرنك، كتأمينات توضع في الخزينة، وسوف يتم تبليغ الباب العالي بذلك، ولأجل عمل السكة، فإن الدولة العثمانية لا بدّ لها من تمويل ذلك عن طريق الخزينة الجليلية[4]، وعلى إثر ذلك اتفق وزيرا الدولتين على إحباط مشروع سكة حديد بغداد، وفي عام 1902م عُقدَ مؤتمر لمناقشة سبل عرقلة تنفيذ مشروع السكة، ضمّ كلاً من وزير الخارجية الروسي لامزداروف، ووزير المالية، ووزير الحربية، وأكدوا على خطورة المشروع على المصالح الروسية.[5]

إلا أن الحرب الروسية اليابانية وثورة عام 1905م، شغلت روسيا عن المواجهة الجدية للنفوذ الألماني في الدولة العثمانية، بالإضافة إلى تصاعد النفوذ البريطاني، والذي حتّم على روسيا التقرب من ألمانيا، وفي 4 تشرين

---

[1] عبد البخيت، **روسيا ومشروع سكة حديد بغداد**، ص: 9

[2] عبد البخيت، المرجع نفسه، ص: 19

[3] BOA, MH, MKT.481.18.1.31/3/1900

[4] BOA, HR, SYS.1369. 31/3/1900

[5] عبد البخيت، **روسيا ومشروع سكة حديد بغداد**، ص: 20

الثاني 1910م، وُقع اتفاق روسي ألماني، تعهدت فيه روسيا بالكف عن معارضتها مشروع سكة حديد بغداد، مقابل اعتراف ألمانيا بالمصالح الروسية في شمال فارس[1]، والتعهد بعدم الحصول على أي نوع من الامتيازات في المناطق الشمالية، مقابل تعهد روسيا بعدم عرقلة التجارة الألمانية في المناطق الأخرى من بلاد فارس.[2]

المطلب الثالث: موقف الولايات المتحدة الأمريكية من مشروع سكة حديد بغداد _ برلين

يرجع اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بالجانب الاقتصادي ومشاريع بناء سكك الحديد إلى أواخر العهد العثماني، فمع الإعلان عن مشروع سكة حديد بغداد _ برلين، وما رافقه من امتيازات في البحث والاستثمار عن نفط العراق، وجدت المصالح الأمريكية نفسها أمام تحدٍ كبير، فأرسلت الأدميرال "كولبي جستر[3]" إلى إستانبول للحصول على امتيازات اقتصادية من ضمنها مشاريع سكك الحديد، واستخراج النفط في كافة أنحاء الإمبراطورية العثمانية[4]، وتلقى جستر كل التشجيع والحماس من قبل زوج ابنته "آرثر موريس" الذي قام بزيارة الدولة العثمانية عام 1906م، وعاد ومعه خطة لإنشاء سكة حديد في الدولة العثمانية، وفي الوقت نفسه أقنع موريس ابن جستر بالانضمام إليه، وحصل الإثنان على مساعدة والديهما، خاصةً أن والد موريس كان شريكاً في شركة لمعدات سكك الحديد، وفي مركز يمكنه من تقديم الدعم المالي للمشروع[5]، كما تمّ

---

(1) BOA, Y-A. HUS.403,6,1,6/2/1900

(2) عبد البخيت، **روسيا ومشروع سكة حديد بغداد**، ص: 21

(3) Lawrence Martin," The Chester Concession Materials and Foodstuffs in the Commercial Policies of Nations, "Annals of the American Academy of Policies and Social Science, Vol. 112, Raw Materials and Foodstuffs in the Commercial Policies of Nations (May.,1924), pp.187-188.

(4) سلوى الغالبي، **العلاقات الأمريكية العثمانية (1870_ 1918)**، القاهرة، د ن، 2002، ص: 226_ 227

(5) John A. Denovo, American Interests and Policies in The Middle East1900-1939, (Minneapolis,1963), p.61.

دعم المشروع من الغرفة التجارية في نيويورك، وهيئة التجارة، والاتحاد الأمريكي للنقل، لكن الدعم الرسمي الفعال في هذه المبادرة، جاء من الرئيس الأمريكي ثيودور روزفلت.[1]

حاول جستر أثناء وجوده في إستانبول التقرب إلى رجالات السلطان عبد الحميد الثاني، وتحت رعاية السفارة الأمريكية في إستانبول، وقد قدّم جستر في سبيل ذلك أموالاً طائلةً من أجل الحصول على امتيازات إنشاء شبكة من سكك الحديد، ومن ثم الحصول على امتياز للتنقيب عن المعادن في الأراضي العثمانية[2]، وعن طريق رجـــــالات القصر دخل جستر إلى قصر يلدز، وتمكن من مقابلة السلطان عبد الحميد الثاني، ووعده بإعطائه موافقة مبدئية بامتياز بناء شبكة من الخطوط الحديدية في الأناضول. [3]

ولم يكن جستر الممثل الوحيد للمصالح الأمريكية، بل كان هناك أيضاً الدكتور بروس كلاسكو، الذي قدّم في تموز 1909م طلباً إلى الحكومة العثمانية يتضمن مشروعاً مماثلاً لمشروع جستر، وبدعم السفارة الأمريكية في إستانبول، إلا أن الحكومة الأمريكية قد تخوفت من المنافسة بين المشروعين الأمريكيين، لاسيما أن مجموعة جستر قد قلّصت من مسافة استثمار المعادن على جانبي السكة إلى (10) كلم، بدلاً من (20)، فضلاً عن دعم الرأسماليين المتنفذين الأمريكيين لمجموعة جستر[4]، وفي آذار عام 1910م، وقّع وزير الأشغال العامة العثماني، امتيازاً يقضي بمنح جستر بناء سكة حديد، والتنقيب عن النفط، كما قامت شركة الإنماء العثمانية_ الأمريكية بإيداع مبلغ (20) ألف ليرة تركية، كحسن نية في أحد البنوك العثمانية، على الرغم من أن الشركة أنفقت ما

---

(1) ثيودور روزفلت: ولد في نيويورك، أصبح مساعداً لوزير البحرية بين سنتي (1897_1898)، ونال شهرته بعد ان أصبح حاكم مدينة نيويورك عام 1898، نال جائزة نوبل للسلام بعد أن نجح في التوسط في الحرب الروسية اليابانية، كان يميل إلى جانب البريطانيين دائماً، انظر: فوستر، **تكوين العراق الحديث**، ص: 63

(2) عبد الرزاق الهلالي، **معجم العراق**، (2ج)، بغداد، دار الكشاف للنشر والطباعة، ط 1، 1956، جـ1، ص: 6

(3) إبراهيم شريف، **الشرق الأوسط دراسة اتجاهات سياسة الاستعمار حتى قيام ثورة 14تموز 1958 في العراق**، بغداد، دار الجمهورية، ط 1، 1965، ص: 153

(4) جواد السبع، **تغلغل نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية في الدولة العثمانية (1830_ 1909)**، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة بغداد، 2006، ص: 177

يقارب (100) ألف دولار، لكن دون نتيجة[1]، لأن التصديق على الاتفاقية لم يتم بسبب عدم موافقة مجلس (المبعوثان) العثماني عليه بعد عرض الامتياز مرتين، وبسبب المعارضة الألمانية_ البريطانية، كون جستر شكل واجهة للشركات الأمريكية.[2]

المطلب الرابع: موقف فرنسا من مشروع سكة حديد بغداد_ برلين

كانت فرنسا من الدول المعارضة لمشروع سكة حديد بغداد_ برلين من اللحظة الأولى، لأنه كان من المحتمل أن يغير هذا المشروع جزءاً من تجارة أوروبا مع آسيا، كما أن تقوية الدولة العثمانية سياسياً واقتصادياً كان من شأنه أن يدعم الأقطار العربية في المغرب العربي، ومن ثم تطالب هذه الدول بالاستقلال عن الاستعمار الفرنسي.[3]

أما بالنسبة للرأسمالية الفرنسية، فقد لعبت دوراً مرناً في مشروع سكة حديد بغداد _ برلين، بالرغم من معارضة الحكومة الفرنسية، إذ اعتقدوا أن إنشاء مثل هذا المشروع، سيؤدي إلى تحسين الحالة الاقتصادية في الدولة العثمانية، مما سينعكس على ارتفاع الأسهم التي تعود لهم في مشاريع المنطقة، إذ كان لديهم ديون كبيرة على الدولة العثمانية تقدر بمليار ونصف المليار فرنك، ولهم في مشاريع سكك الحديد ما يقدر ب (366) مليون فرنك، كما أن البنوك الفرنسية كانت تستثمر في فروعها في الشرق ما يقدر ب(176) مليون فرنك، لذلك أجبروا الحكومة الفرنسية على التراجع عن مقاومة مشروع سكة حديد بغداد، بل إن السفير الفرنسي في إستانبول، اتخذ موقفاً محايداً تجاه مفاوضات الألمان للحصول على الامتياز. [4]

---

[1] خليل مراد، **التنافس الدولي على نفط ولاية الموصل قبل الحرب العالمية الأولى**، مجلة أوراق موصلية، عدد 4، السنة 3، 2003، ص: 23

[2] مراد، المرجع السابق، ص: 24

[3] السبع، **تغلغل نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية في الدولة العثمانية (1830_ 1909)**، ص: 150

[4] عبد الفتاح إبراهيم، **على طريق الهند**، جمع وتحقيق: أحمد الحميد، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، ط 1، 2004، ص: 127

وقد سعت الحكومة العثمانية إلى التوسط بين ألمانيا وفرنسا، بغرض إيصال الطرفين إلى اتفاق معين، وعن طريق التوسط بين البنك الألماني والبنك العثماني، في محاولة لتقريب وجهات النظر بينهما، لاسيما أن المصالح الألمانية كانت دائماً ما تحتاج إلى مساهمة رؤوس الأموال الفرنسية، لعدم توفر الإمكانات المادية لديها لإتمام مشروع سكة حديد بغداد، إلا أن الحكومة الفرنسية كررت رفضها للمقترحات الألمانية، والمساعي العثمانية، ويعود السبب في ذلك إلى أن السياسة الفرنسية كانت تسير جنباً إلى جنب مع السياسة البريطانية.[1]

ورغم ذلك لم تنجح كل محاولات الممولين البريطانيين والفرنسيين في مزاحمة النشاط الألماني في الحصول على امتياز مدِّ سكك الحديد، غير أن بريطانيا وفي عام 1909م أعلنت عن عزمها الحصول على حق بناء القسم الجنوبي من سكة حديد بغداد، مما أثار الأوساط الفرنسية وعدته عملاً يتنافى مع مقتضيات الصداقة، وأمراً يمثّله حب الانتفاع الشخصي، ومن أجل ذلك برزت الدعوات الفرنسية إلى ضرورة مشاركة المصالح الفرنسية في مشروع بناء السكة، دون النظر إلى اعتبارات الصداقة مع بريطانيا[2]، ودخلت فرنسا في مفاوضات طويلة بشأن سكة حديد بغداد، والخط الذي ستسلكه، وانتهت بعقد اتفاقية سرية في 15 شباط 1914م، حدّدت كافة النقاط الخلافية بين الدولتين، إلا أن قيام الحرب العالمية الأولى 1914م، والمعارضة البريطانية، قد أخّرا تنفيذ هذه الاتفاقية.[3]

ويتضح بعد هذا العرض، أنه ومنذ الربع الأخير من القرن التاسع عشر، وحتى قيام الحرب العالمية الأولى، شهد العراق صراعاً استعمارياً واضحاً، استهدف مقدراته الاقتصادية، وثرواته المعدنية وبأساليب مختلفة، وكانت سكة حديد بغداد_ برلين، أهم نقاط مركز هذا الصراع، وأخذت أغلب الدول تسعى للسيطرة عليه، مُحققةً أهدافاً استراتيجية وسياسية واقتصادية، مُستغلّةً بذلك حاجة السلطة العثمانية إلى وسائل نقل وأموال طائلة

---

(1) بحري، **سكة حديد بغداد دراسة في تطور ودبلوماسية قضية سكة حديد برلين**، ص: 100_ 101

(2) بحري، المرجع السابق، ص: 104

(3) السبع، **تغلغل نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية في الدولة العثمانية (1830_ 1909)**، ص: 152

لإدامة هذه المشاريع، وكانت ألمانيا أول هذه الدول، إلا أنها اصطدمت بالمصالح البريطانية حول نقطة نهاية هذه السكة، فضلاً عن دخول المصالح الأمريكية من خلال مشروع جستر، الذي سعى لبناء سكك الحديد في الدولة العثمانية، وصولاً إلى أراضي العراق، كما أن الحكومة الروسية أعلنت خشيتها من بناء السكة، وبرّرت ذلك بأن هذا المشروع سيضر بتجارة محاصيلها الزراعية، وثرواتها المعدنية، ولم يكن هذا المشروع بمعزل عن الأطماع الفرنسية، التي سعت جاهدةً للمشاركة فيه عبر رؤوس الأموال التي كانت تملكها، وإدامة نفوذها في المناطق التي تسير منها السكة.

المبحث الرابع: التنافس الدولي على امتيازات النفط في العراق

بعد منح الألمان امتياز سكة حديد بغداد – برلين عام 1903م، والذي أصاب عمق المصالح الاقتصادية الحيوية البريطانية، بدأت بريطانيا تنظم أوراق اللعبة بشكل جيد، ومارست مع شركاءها ضغوطاً دبلوماسية ومصرفية للحيلولة دون حصول الألمان على الامتياز، فدخلت تركيا الحرب إلى جانب ألمانيا في الخامس من تشرين الثاني، وأصبح "النفط[1]" محوراً رئيسياً للعمليات الحربية في المشرق العربي، وبدأت الدول الحليفة تطرح مسألة تقاسم أراضي الدولة العثمانية في حال هزيمتها، وفي السادس من تشرين الثاني نزلت القوات البريطانية عند شط العرب، وأخذت تتقدم نحو مدينة البصرة[2]، وكان الهدف من العملية حماية مواقع النفط في عبدان، والزحف نحو مناطق النفط في شمال العراق، وقد بدأ الكشف عن النفط في العراق بصورة جدية، عندما كثر استعماله، وازداد الطلب على مشتقاته في القرن التاسع عشر، وكان الألمان أسبق من غيرهم في عمليات التنقيب عن النفط في العراق، مستغلين تقاربهم مع الحكومة العثمانية، فاستطاع المهندس "روزباخ" العثور على منبع البترول جنوبي الموصل.[3]

وفي كتاب صادر عن الخزينة الشاهينية الخاصة، ذُكر فيها: إن استغلال منابع النفط في ولايتي بغداد والموصل، والتي تعود امتيازاتها إلى الخزينة الشاهينية، سوف يكون له منافعٌ كثيرةٌ للخزينة، ولأجل إجراء عمليات

---

(1) أول من اكتشف النفط هم الأمريكيون 1858م، في ولاية بنسلفانيا، على يد ضابط يدعى: أدون إيريك، الذي اخترع آلة بخارية لاستخراج البترول من الصخور، وبعد خمسة أعوام من هذا الاكتشاف، بدأ تاجر صغير اسمه جون روكيلفر، بتشكيل أول رابطة لتجار البترول، وفي 1868م أسست أول شركة للنفط في العالم، وهي: ستاندرا أويل، انظر: أمين سعيد، **الخليج العربي في تاريخه السياسي ونهضته الحديثة**، بيروت، دار الكتاب العربي، ط1، د ت، ص: 102

(2) البصرة: سميت بهذا الاسم لأنها أقيمت على طرف من البر في أرض الحصى الصغيرة، والبصرة في كلام العرب: الأرض الغليظة الصلبة التي فيها حجارة تقلع وتقطع حوافر الدواب، أسست عام أربعة عشر للهجرة، لتكون مركزاً للجيش الزاحف لبث الدعوة الإسلامية، انظر: رسول فرهود الحسناوي، **إمارات شمال الخليج العربي (البصرة_ الأحواز_ الكويت)**، لبنان، دار الرافدين للطباعة والنشر، ط1، 2016، ص: 35

(3) سليم طه التكريتي، **معركة النفط في العراق**، بغداد، مطبعة الزهراء، ط1، 1952، ص: 13

الاستكشاف، لا بدّ من توفر الآلات والأموال اللازمة، وإن صرف هذه الأموال من الخزينة، هو أمر صعب وغير ممكن، وإن استغلال ثروات هذه المنابع من قبل رأس مال الأهالي، سوف يكون أمراً موفقاً وذا فائدة.[1]

المطلب الأول: التنافس البريطاني الفرنسي على النفط

بدأ الاهتمام الجِدّي بالنفط العراقي منذ الربع الأخير من القرن التاسع عشر، عندما استقدم الوالي مدحت باشا[2] الخبراء الألمان عام 1872م، واستطاع أن يُنشئ مصفاة للبترول في بعقوبة، مستفيداً من النفط الموجود في منطقة خانقين ومندلي، لكن عَزْله عن الولاية في العام نفسه حال دون إنجازه.[3]

وكان لجهود السلطان عبد الحميد الثاني[4]، الأهمية البالغة في مجال النفط، فقد أدرك السلطان عبد الحميد الثاني أهمية بترول العراق، وأنه يمكن أن يلعب دوراً سياسياً في المستقبل، في المجال الدولي، فأصدر فرماناً عام 1889م تضمن ربط الأراضي النفطية في ولاية الموصل، بإدارة الأملاك السنية الخاصة بالسلطان، وذلك لإبقائها في خدمة مصالح الدولة العثمانية، ولأن القانون العثماني كان يحصر حق التعدين بأصحاب الأراضي التي يكتشف بها المعدن[5]، ويذكر "لونكريك" أن الوسيط الأرمني "جلبنكيان"، هو الذي نصح السلطان عبد الحميد، بأن يضم جميع مناطق البترول في الدولة العثمانية إلى خزانته الخاصة، وذلك على أساس التقارير السرية

---

(1) BOA, Y, MTV.258.224.1.13/4/1904

(2) مدحت باشا: ولد في إستنبول عام 1822م، سياسي وإصلاحي عثماني ذو توجه موالٍ للغرب، عُيّن والياً لبغداد، ثم وزيراً للعدل، ورئاسة الوزارة في الدولة العثمانية عام 1872م، نُفي إلى الطائف في السعودية، وتوفي هناك، انظر: الكيالي، **الموسوعة السياسية**، مج 6، ص: 130

(3) عبد الوهاب عزت، **تاريخ النفط في العراق**، مجلة المؤرخين العرب، عدد 15 سنة 1988، ص: 31

(4) عائشة عثمان أوغلي، **والدي السلطان عبد الحميد الثاني**، ترجمة: صالح سعداوي، عمان، د ن، 1991، ص: 11_ 48

(5) عبد الحميد العلوجي، وخضير عباس اللامي، **الأصول التاريخية للنفط العراقي**، (2ج)، مراجعة: صاحب ذهب، بغداد، دار الحرية للطباعة، ط1، 1973، جـ1، ص: 82_ 83

التي وضعها جلبنكيان عن البترول في تركيا الآسيوية عامةً، وولاية الموصل خاصةً، وبناء على ذلك قرر السلطان تحويل ولايتي الموصل وبغداد إلى ممتلكات خاصة له.[1]

وكانت ألمانيا هي أول من حصل على امتيازات نفطية في أراضي الدولة العثمانية لدى زيارة القيصر الألماني "ويليم الثاني[2]" إلى إستانبول عام 1898م، وكان ذلك الاهتمام متزامناً مع ظهور سياسة ألمانية شرقية، عُرفت وقتها بسياسة الاندفاع نحو الشرق[3]، ومع ذلك فقد كان الأمريكيون أول الذين حاولوا الحصول على امتيازات البحث عن البترول في الدولة العثمانية، والولايات التابعة لها، وخاصة في بلاد الرافدين.[4]

وفي برقية مرسلة من التابع لدولة فلمنك، العامل في بناء مدينة أمستردام (بواسون)، ورد أن السلطان ذكر فيها أن شخصاً تابعاً لحكومة فلمنك، له نوايا حسنة وصادقة جداً، ويعمل لتقديم خدمات ومنفعة للخزينة الشاهينية، وعلى إثر ذلك يريد الحصول على امتياز استخراج النفط والغاز من الأراضي التابعة للدولة العلية، وهي كلٌ من الموصل وديار بكر والبصرة وبغداد، وبعد عقد الاتفاق بين دولة فلمنك والدولة العلية، لا بدّ من تصديق البنك في إستانبول.[5]

وفي برقية مرسلة إلى الخزينة الشاهينية الخاصة، ذُكر فيها: "إن الامتيازات التابعة للخزينة الشاهينية الخاصة في داخل ولايتي بغداد والموصل، قد بينت أن هنالك اهتماماً كبيراً بمعدن البترول الموجود فيهما، وعليه سيتم

---

(1) BOA, ML, EEM.627.105.1

(2) فلهلم الثاني: إمبراطور ألمانيا (1888-1918م)، درس في جامعة بون، سعى إلى أن تكون ألمانيا دولة تجارية وبحرية واستعمارية رفيعة المستوى، تقرب من الدولة العثمانية، وأسهم بشكل كبير في إشعال نار الحرب العالمية الأولى، انظر الرابط: https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%81%D9%8A%D9%84%D9%87%D9%84%D9%85_%D8%A7%D9%84%D8%AB%D8%A7%D9%86%D9%8A

(3) حافظ برجاس، **الصراع الدولي على النفط العربي**، بيروت، بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، ط1، 2000، ص: 175

(4) التكريتي، **الصراع على الخليج العربي**، ص: 100

(5) BOA, Y, PRK, AZJ.25.8.1

إجراء كشف وتدقيق وفق الأوامر الصادرة من السلطان، وسوف يبدأ الكشف واحتساب المصاريف، وإعلام شركة حديد الأناضول بذلك.[1]

وقد بذل السلطان عبد الحميد جهوداً كبيرةً في إقناع "كالوست كولبنكيان[2]"، لوضع دراسة عن منابع النفط في العراق، وبالفعل كان لتقاريره أهمية كبيرة في صدور فرمان عبد الحميد الثاني عام 1889م، المتضمن حصر حقوق البحث والتنقيب عن النفط بالخاصية السلطانية.[3]

واستمر الألمان ببذل جهود متواصلة ومستمرة في الحصول على موطئ قدم في مجال حقوق التنقيب عن النفط، حتى نجحوا في مسعاهم عام 1903م، بعد توقيع امتياز سكة حديد قونية_ بغداد_ البصرة، وحصلوا على حق استغلال المعادن على جانبي السكة لمسافة 20 كم، وعلى أساس هذا الامتياز استطاعت ألمانيا توقيع عقد مع إدارة الأملاك الخاصة عام 1904م، لمدة سنة واحدة، تقوم فيه بأعمال التنقيب في حقول ولايتي الموصل وبغداد.[4]

أما بريطانيا، فقد كانت من بين الدول الكبرى السباقة إلى فتح أبواب الصراع العالمي على النفط، وكانت أول من سعى للحصول على امتياز التنقيب خارج حدودها الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط، لاسيما في العراق الذي أثبتت الأبحاث وجود النفط فيه، ولم تكن بريطانيا الدولة الوحيدة في هذا الميدان، فقد كان هناك ألمانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية _على الرغم من سياسة العزلة التي كانت تنتهجها آنذاك[5]_ وبذلك

---

(1) BOA, Y. MTV.26754.1.30/10/1904

(2) كالوست سركيس كولبنكيان: ولد في مدينة تالاس في الأناضول، من أصل أرمني، عُيّن مستشاراً في وزارة المالية التركية عام 1890م، قدم تقريراً للسلطان عبد الحميد عن وجود النفط في العراق، مما دفع هذا الأخير إلى تحويل ولايتي الموصل وبغداد إلى ممتلكات خاصة، انظر: محسن الموسوي، **النفط العراقي في منح الامتياز حتى التأميم**، دراسة وثائقية، وزارة الإعلام، الجمهورية العراقية، ص: 15_ 16

(3) نوري عبد الحميد العاني، **النفط 1914_ 1958**، (12ج)، موسوعة حضارة العراق، بغداد، 1985، جـ6 ص: 95

(4) - DeNovo American interests and polices the middle east (1900-1939) P.169.

(5) العلوجي، واللامي، **الأصول التاريخية للنفط العراقي**، ص: 81_ 82

أصبح النفط الشغل الشاغل للدول المتقاتلة والشركات الدولية النفطية أثناء الحرب العالمية الأولى، بعدما تزايد الطلب عليه يوماً بعد يوم[1]، وازداد أيضاً تفاهم عدد من هذه الشركات لاستخراج نفط العراق واحتكاره[2]، وفي برقية صادرة من الخزينة الشاهينية، ذُكر فيها: "إن امتياز تشغيل منابع النفط من جهات بغداد والموصل، سوف يتم حسب تقديرات الوزارة"، وفي 30 تشرين الأول، جاء التبليغ من السلطان بأنه سوف يتم إيداع امتياز منابع البترول في الولاية الداخلية، وفق إرادة سلطانية تابعة إلى الخزينة الشاهينية، ومن هذا الباب سوف يتم تشكيل لجنة من الرأسماليين في لندن، الذين سوف يقومون بالتحريات والتدقيق، وإجراء العمليات الفنية.[3]

وقد توترت العلاقات الدولية واشتد تسابق الدول في الاستعداد لحرب كشفت فيها بريطانيا عن مساعيها الخفية في السيطرة على منابع النفط، إذ أعلنت امتلاكها لأكثرية الأسهم في شركة النفط الإنجليزية_ الفارسية، وأجبرت الباب العالي على أن يوافق مبدئياً على منح شركة النفط التركية امتياز استخراج النفط في العراق بموجب بروتوكول عام 1913م، وكانت الشركات الإنجليزية تمتلك 75% من أسهم هذه الشركة[4]، وفي الثامن والعشرين من حزيران عام 1914م، نجحت مساعي شركة النفط التركية، وأرسلت الحكومة العثمانية رسالة إلى السفير البريطاني في إستانبول، تُعلمه بأن وزير المالية العثماني، وافق على تأجير شركة النفط التركية ترسبات النفط المكتشفة، أو التي ستُكتشف في المستقبل في ولايتي الموصل وبغداد، وأنه يحتفظ بحقه في المشاركة بالشركة وتحديد شروطها[5]، وأصبحت هذه الرسالة أهم وثيقة بيد الشركة، تعتمد عليها في المطالبة بحق الامتياز حتى بعد انهيار الدولة العثمانية، وقد أكد على ذلك "آرثر بلفور" وزير الخزانة البريطاني، عندما صرّح قبل الحرب بأنه ليس

---

(1) BOA, ML. EEM.627.105.1

(2) العاني، **النفط 1914_ 1958، موسوعة حضارة العراق**، ج12، ص: 95

(3) BOA, 3488,261593.4.28/11/1908

(4) ألبرت منتشاشغيلي، **العراق في سنوات الانتداب البريطاني**، ترجمة: هاشم صالح التكريتي، بغداد، مطبعة جامعة بغداد، ط 1، د ت، ص: 134_ 135

(5) منتشاشغيلي،المرجع السابق، ص: 136

بالإمكان تنحية موضوع النفط جانباً، وشدّد على ضرورة الاستحواذ على نفط العراق وفارس، لأن الموصل تشكل منبع نفط مهم[1]، وأيده في ذلك "مارك سايكس"[2]، عندما ركّز على أهمية تمسك بريطانيا بزمام السيطرة على العراق أثناء الحرب وبعدها. [3]

وبعد قيام الحرب العالمية الأولى في آب عام 1914م، تأكدت الأهمية الاستراتيجية للنفط، الذي أصبح الوقود الأساسي لآلة الحرب، وفي هذه الأثناء، كانت الولايات المتحدة الأمريكية وشركائها، تتحكم في تمويل سوق النفط العالمي، إذ زوّدت جيوش الحلفاء في حربها ضد الألمان بحوالي 80% من النفط الذي استهلكته معداتها الحربية، الأمر الذي أثار خوف بريطانيا وفرنسا من أن يصبح الاحتياطي النفطي لدى الولايات المتحدة الأمريكية في خطر بغضون عشر سنوات، فاندفعت بريطانيا وفرنسا نتيجة ذلك إلى البحث عن مصادر النفط خارج حدودها الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط وبشكلٍ خاص "العراق".[4]

وقد تطور التنافس البريطاني _الفرنسي على النفط العراقي أثناء وبعد الحرب العالمية الأولى، وأخذ شكل مفاوضات واتفاقات سرية ومؤتمرات، كان قسمٌ منها قد اعتبر استكمالاً لما تم إنجازه قبل الحرب، لأن الحكومة العثمانية هي الطرف الأساس في منح الامتيازات النفطية، لكن بعد خروج الدولة العثمانية وألمانيا من الحرب، تغيرت موازين القوى، وأقدمت كل من بريطانيا وروسيا وفرنسا _كخطوة استباقية_ على عقد اتفاقية سرية،

---

(1) بالمر، **موسوعة التاريخ الحديث**، جـ1، ص: 91_ 92

(2) مارك سايكس: سياسي ودبلوماسي وعسكري ورحالة بريطاني، اختص بشؤون الشرق الأوسط، ومناطق سوريا الطبيعية أثناء الحرب العالمية الأولى، وقع على اتفاقية سايكس بيكو عن الجانب البريطاني، انظر: كمال ديب، **زلزال في أرض الشقاق**، العراق 1915_ 2015، تقديم: جورج قرم، بيروت، دار الفارابي، ط1، 2003، ص: 31

(3) DeNovo American interests and polices the middle east, op cit. P.169

(4) برجاس، **الصراع الدولي على النفط العربي**، ص: 205

عُرفت باتفاقية سايكس بيكو[1]، لاقتسام تركة الدولة العثمانية، وبموجب هذه الاتفاقية أصبح العراق الحالي، موزعاً على ثلاثة أقسام، هي كالتالي:[2]

1. المنطقة الشمالية (الموصل)، تحت النفوذ الفرنسي
2. المنطقة الجنوبية (البصرة)، تحت النفوذ البريطاني
3. المنطقة الوسطى: الواقعة بين المنطقتين الشمالية والجنوبية، تقام فيها دولة عربية تحت نفوذ بريطانيا، أما روسيا، فقد حُرمت من حصتها بسبب انسحابها من الحرب.

وفي ضوء هذا التقسيم، فإن ولاية الموصل _التي ضمّت ألوية الموصل وأربيل والسليمانية وما فيها من مستودعات نفط_ أصبحت من نصيب فرنسا[3]، ووافقت بريطانيا على إدراج ولاية الموصل ضمن النفوذ الفرنسي، لأن تفكيرها آنذاك كان منصباً على تدشين حاجز بين الدولة العثمانية وروسيا.[4]

لكن حينما عصفت الأزمة الاقتصادية بالعالم، من جرّاء تناقص المخزون النفطي، بادرت الحكومة الفرنسية إلى إنشاء هيئة مختصة برئاسة عضو مجلس الشيوخ الفرنسي "هنري بيرانجيه[5]" سميت باللجنة العامة للبترول، فأخذت بريطانيا تراجع حساباتها في مسألة الموصل واستغلال خدماته النفطية[6]، وهنا تجدر الإشارة إلى أن

---

(1) فرانسوا جورج بيكو: سياسي ودبلوماسي فرنسي، مثّل الجانب الفرنسي في توقيع اتفاقية سايكس بيكو لاقتسام مناطق النفوذ مع بريطانيا، والتأسيس للانتداب البريطاني على العراق، والفرنسي على سوريا، انظر: فاضل حسين، وآخرون، **مشكلة الموصل، دراسة في الدبلوماسية العراقية الإنجليزية_ التركية في الرأي العام**، بغداد، 1977، ص: 12

(2) ديب، **زلزال في أرض الشقاق**، العراق 1915_ 2015، ص: 35

(3) برجاس، **الصراع الدولي على النفط العربي**، ص: 201

(4) العلوجي، واللامي، **الأصول التاريخية للنفط العراقي**، ص: 187

(5) هنري بيرانجيه: عضو مجلس الشيوخ الفرنسي عام 1915م، ورئيس اللجنة العامة للبترول عام 1917م، الذي كلفه كليمنصو بمفاوضة الحلفاء لتنظيم سياسة أوروبية نفطية، وفي نيسان 1919م وقع مع وولتر لونغ وزير المستعمرات البريطانية اتفاقاً حصلت بموجبه فرنسا على نسبة تتراوح بين 20_ 30% من النفط العراقي، انظر: برجاس، **الصراع الدولي على النفط العربي**، ص: 209_210

(6) إندره نوسشي، **الصراعات البترولية في الشرق الأوسط**، ترجمة: أسعد محفل، بيروت، دار الحقيقة، ط1، 1971، ص: 64_ 71

الأتراك عندما وقعوا شروط هدنة "مودرس[1]" مع بريطانيا، وافقوا على تصفية ممتلكاتهم العربية، ومنها العراق، لكن القوات البريطانية لحظة توقيع الهدنة كانت على بعد 150 كيلو متراً من الموصل، أي أن الموصل لم تكن من ضمن شروط الهدنة، وعلى الرغم من ذلك واصلت القوات البريطانية زحفها لاحتلال الموصل، وعُقد اجتماع بريطاني فرنسي، بحضور رئيس الوزراء البريطاني "ديفيد لويد جورج[2]" ورئيس الوزراء الفرنسي "جورج كليمانصو[3]"، تنازلت على إثره فرنسا عن الموصل لبريطانيا، مقابل حصولها على حصة من نفط الموصل، وحصولها على دعم بريطانيا في المفاوضات المقبلة مع ألمانيا.[4]

وبعد نهاية الحرب العالمية الأولى، لم تبقَ قوة رئيسية في العالم لا تدرك الأهمية الحيوية والاستراتيجية للنفط في الأمن القومي والاقتصادي للدول، وأصبح النفط من المسائل الهامة التي تمحور حولها النقاش والصراع بين الحلفاء عندما انصرفوا إلى اقتسام الغنائم، وتميزت هذه المرحلة بعودة الخلافات بين بريطانيا وفرنسا على نفط الموصل، وما أعقبها من تسويات، واستمر هذا الخلاف إلى أن كَلّف رئيس الوزراء الفرنسي "كليمنصو" رئيس اللجنة العامة للبترول "بيرانجيه" بمفاوضة الحلفاء من أجل تنظيم سياسة بترولية أوروبية.[5]

ويتضح بعد هذا العرض، أن بريطانيا قد حاولت الحصول على امتياز في نفط العراق، إلا أنها لم تصمد أمام النفوذ الألماني، لكنها لم تتوقف عن المحاولة للحصول على مثل هذا الامتياز، وبعد تأسيس البنك الأهلي

---

(1) هدنة مودرس 1918، بين الدولة العثمانية والحلفاء، ومن بين نصوصها: استسلام جميع القوات التركية للحلفاء، والتصفية التامة للإدارة التركية في البلاد العربية، ومنها العراق، انظر: لوتسكي، **تاريخ الأقطار العربية الحديث**، ص: 473

(2) ديفيد لويد جورج (1863_ 1945): سياسي بريطاني راديكالي المذهب، عُيّن وزيراً للتجارة، ثم وزيراً للخزانة عام 1908، ألّف وزارة ائتلافية عام 1916 قادت بريطانيا نحو النصر، وبقي عضواً في مجلس العموم البريطاني حتى وفاته، انظر: الكيالي، **الموسوعة السياسية**، ص: 465

(3) جورج كليمانصو (1841_ 1929): رجل دولة سياسي بارز، عُيّن رئيساً للوزراء بين عامي 1906_ 1909، وشهد عهده الكثير من الاضطرابات، ترأس اجتماعات الصلح في باريس عام 1919، انظر: ج. باكسون، **موسوعة مشاهير العالم**، (5ج)، ترجمة: فريد حمدان، دار الصداقة العربية، بيروت، 2002، جـ1 ص: 79_ 81

(4) فوستر، **نشأة العراق الحديث**، ص: 251

(5) برجاس، **الصراع الدولي على النفط العربي**، ص: 208

التركي عام 1901م، تمكّن من تمويل مشروعات بريطانية، برؤوس أموال بريطانية، والحصول على نصيب مهم في نفط العراق.

المطلب الثاني: الاهتمام الأمريكي بالنفط العراقي

تعود العلاقات الأمريكية العثمانية إلى ثمانينات القرن الثامن عشر، ففي عام 1884م دفع ضغط التجار ومالكي السفن التجارية الأمريكية الكونغرس الأمريكي إلى عقد الاتفاقيات بهدف توسيع التجارة الأمريكية[1]، وحينها أُدرج اسم الدولة العثمانية ضمن قائمة الدول التي يمكن التعامل معها[2]، وكان النشاط التجاري أبرز ما تتسم به هذه العلاقة خلال القرن المذكور.[3]وقد نشأت أولى تلك العلاقات مع سلطنة مسقط وعمان، وذلك عندما عُقدت اتفاقية للصداقة والتجارة عام 1833م، تم بموجبها منح التجار الأمريكيين في السلطنة بعض الامتيازات التجارية والقنصلية.[4]

لقد كان النشاط الاقتصادي الأمريكي في منطقة الخليج العربي يتفق ورغبة الحكومة الأمريكية في عدم الدخول في منافسات معقدة مع بريطانيا صاحبة النفوذ السياسي في المنطقة، ويقوم على الاكتفاء برعاية مصالح المواطنين الأمريكيين هناك.[5]

---

(1) Waye Vucinich: The Ottoman Empire, It's Record and Legacy, (New York, 1965)., P.173.

(2) Roger Trask, The United States Response to Turkish Nationalism and Reform 1914 - 1939, (Minneapolis, 1970), p.3.

(3) طالب محمد وهيم، **التنافس البريطاني الأمريكي على نفط الخليج العربي وموقف العرب في الخليج منه ١٩٢٨ –١٩٣٩**، بغداد، د.ن، ط 1، 1982، ص: 30

(4) مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، عدد 11، الكويت، 1977، ص: 121

(5) رأفت غنيمي الشيخ، **مستقبل العلاقات الدولية في الخليج العربي**، بحث مقدم إلى الندوة العلمية الرابعة لمركز دراسات الخليج العربي بجامعة الكويت بعنوان مستقبل الخليج العربي واستراتيجية العمل العربي المشترك، الكويت، المجلد لثاني، ط١، ١٩٨٢، ص: ٢

ويرجع اهتمام الولايات المتحدة بالنفط إلى أواخر العهد العثماني، إذ شهدت تلك الفترة توجهاً أمريكياً نحو العراق بشكلٍ خاص، بعد أن أثبتت الأبحاث العلمية المنشورة، وجود كميات كبيرة من النفط فيه، الأمر الذي دعا الولايات المتحدة الأمريكية إلى الدخول في منافسة مع بريطانيا وفرنسا وألمانيا لمحاولة الحصول على امتياز التنقيب عن النفط، فقامت الولايات المتحدة بدعم الشركات والأشخاص الذين يتقدمون بطلبات للحصول على امتياز من الدولة العثمانية.[1]

وكان الأميرال الأمريكي "كولبي ميتشل تشتر[2]" أول الذين حاولوا الحصول على امتيازات البحث عن البترول في العراق، وذلك من خلال وجوده في الأستانة عام 1896م، بحجة الحصول على تعويضات للأرمن الأمريكان _الذين حصلوا على الجنسية الأمريكية_ عمّا لحقهم من ضرر أثناء المذابح الأرمنية[3]، ولم تكن هناك استجابة مشجعة لدى المسؤولين العثمانيين، لذلك غادر "تشتر" الأستانة، إلا أنه عاد مرةً ثانية لنفس الغرض في عام 1908م، تسانده غرفة تجارة نيويورك، ومجلس التجارة والمواصلات في نيويورك، وقد تمكن هذه المرة عن طريق علاقاته الطيبة مع السلطان عبد الحميد الثاني، من الحصول على بعض الامتيازات، ومنها تطوير واستغلال حقول النفط في أرضوم وتبليس ووان، وكان السلطان عبد الحميد يرغب في إقامة علاقات طيبة مع الولايات المتحدة الأمريكية، للتنقيب عن البترول في العراق، لذلك أرسل أحد مبعوثيه إلى الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن الأخيرة لم تبدِ اهتماماً بالأمر، بحجة أن البترول الذي يستخرجونه من بلادهم، يكفي احتياجات العالم، وأنهم لا يرغبون بالكشف عن مصادر أخرى للبترول، لأن ذلك من شأنه أن يخفض أسعار البترول.[4]

---

(1) Helmot Mecher, Imperial Quest For Oil Iraq 1900-1928, (London, 1976), P. 7.

(2) كولبي تشتر: أحد موظفي وزارة البحرية الأمريكية، انظر: لوريمر، **دليل الخليج العربي**، جـ7، ص: 3951

(3) التكريتي، **الصراع على الخليج العربي**، ص: 100

(4) مذكرات السلطان عبد الحميد، ص:73_74

ودفعت ظروف الحرب العالمية الأولى، والنقص الحاصل في النفط الولايات المتحدة الأمريكية إلى الإسراع في الحصول على امتيازات النفط في الخليج العربي والعراق خاصةً، وذلك بعدما اتضحت أهمية النفط خلال الحرب، فقامت الحكومة الأمريكية بحثّ شركاتها النفطية على الحصول على أكبر قدر ممكن من النفط.[1]

وعند انتهاء الحرب، أخذت الولايات المتحدة تراقب المفاوضات التي تدور بين الحكومتين البريطانية والفرنسية لاقتسام نفط الموصل بقلقٍ كبيرٍ، وقد أثار احتكار بريطانيا للنفط في الأراضي المشمولة بالانتداب البريطاني استياء حكومة الولايات المتحدة، وعدّت واشنطن الاتفاقيات المعقودة بين بريطانيا وفرنسا اتفاقيات احتكارية تغلب الحقوق الأمريكية في العراق خاصةً، كما عدّت هذه الأخيرة نفسها أحد الحلفاء، ويحق لها أن تُعامل على قدر من المساواة مع حليفتيها بريطانيا وفرنسا.[2]

وقد ظهرت أولى صور التنافس والصراع البريطاني–الأمريكي حول النفط، عندما أرسلت شركة "سوكوني" الأمريكية اثنين من الجيولوجيين إلى العراق للبحث والتحري عن منابع النفط في أواخر آب 1919م، وقامت الولايات المتحدة بمفاتحة بريطانيا بالموضوع، إلا أن بريطانيا رفضت ذلك، مما دفع الشركات الأمريكية إلى تحريض الحكومة الأمريكية على التدخل في الأمر بصورة تحقق نتائج إيجابية لهذه الشركات، ولم تكن الظروف الدولية اللاحقة في صالح بريطانيا التي كانت ترمي إلى الانفراد بنفط العراق، حيث كان لزاماً عليها أن تُرضي فرنسا مقابل تخليها عن ولاية الموصل، بالإضافة إلى مطالبة الولايات المتحدة الأمريكية بسياسة الباب المفتوح، وقد

---

(1) محمد جاسم النداوي، **تطور استراتيجيات القوى الكبرى في الخليج العربي حتى الحرب العالمية الثانية**، مجلة آفاق عربية، عدد 8، 1987، ص: 15

(2) أحمد، **ولاية الموصل دراسة في تطوراتها السياسية 1908_ 1922**، ص: 406_ 407

أصرت وزارة الخارجية الأمريكية على رفض العودة إلى أوضاع عام 1914م، بعدما ظهر للعيان الاتفاق الأنجلو_ فرنسي في سان ريمو، والذي أثار سخط الولايات المتحدة الأمريكية.[1]

ولقد سعت أميركا إلى اتباع سياسة الباب المفتوح لاستخدامها كذريعة للدخول في امتيازات الشركات النفطية البريطانية العاملة في العراق[2]، لكنها لم تكن إلا خدعة للدخول في التنافس على النفط، ومضمونها يقتضي تطبيقها لصالح الشركات الأمريكية في الشرق الأوسط، وهو الشرط الأساسي للاعتراف الأمريكي بالانتدابين البريطاني والفرنسي في تلك المنطقة، وما إن حصلت الشركات الأمريكية على نسبة من الأسهم في شركة النفط التركية، تراجعت أمريكا عن تأييدها لتركيا في الموصل، واعترفت بالانتداب البريطاني على العراق، وبعد ضمان حصتها في شركة نفط العراق سعت إلى تثبيت موطئ قدم لها في شركة نفط الموصل عندما مُنح امتياز تلك الشركة إلى شركة إنماء النفط البريطانية، وبسبب المنافسة الشديدة لم يكن للأمريكان دورٌ أو مساهمة في شركة نفط الموصل.[3]

ويتبين من خلال هذا العرض، أن الولايات المتحدة الأمريكية استطاعت أن توسع نفوذها بشكل واسع في العراق، الأمر الذي نتج عنه معارضة شديدة من قبل البريطانيين الذين أدركوا بمرور الوقت الهدف الذي تبتغيه السياسة الأمريكية في المنطقة خصوصاً، فقد أدت ظروف الحرب العالمية الأولى إلى إحداث تغيير كبير في المشهد النفطي العراقي، خاصةً بعد إصرار الولايات المتحدة الأمريكية على اتباع سياسة المعاملة بالمثل في قضية امتيازات النفط، والتي جاءت رداً على رفض شركات النفط الأوروبية قبول الشركات الأمريكية في ساحة النفط العراقية.

---

(1) العباس، **وثائق امتيازات النفط**، جـ1، ص: 7_8

(2) وهيم، **التنافس البريطاني الأمريكي على نفط الخليج العربي وموقف العرب في الخليج منه ١٩٢٨ –١٩٣٩**، ص: 131

(3) وهيم، المرجع السابق، ص: 133

الفصل الثالث: الامتيازات الدينية الثقافية للدول الأجنبية في العراق (1831_ 1913م)

لم تقتصر الامتيازات التي منحتها الدولة العثمانية إلى الدول الأجنبية في العراق على الامتيازات السياسية والعسكرية والاقتصادية فحسب، إنما تعدّت ذلك إلى الجانب الثقافي والديني، الذي كان يمثّل أرضية خصبة لنشاط الدول الأجنبية وتنافسها، بحجّة حماية الأقليات المسيحية المتواجدة في العراق وولايات الدولة العثمانية الأخرى، كالشام ومصر وغيرها، وقد اعتمدت تلك الدول في سبيل تحقيق ذلك على عدّة وسائل، أهمها: الإرساليات التبشيرية، وحركة الاستشراق.[1]

يمتاز العراق بتنوع بشري وديني وعرقي، إذ يحتوي على الفئة الكردية، وعلى العرب، ومعهم أيضاً الأتراك العثمانيون، وكذلك المسيحيون بطوائفهم المختلفة، وهم منتشرون في كافة البلاد العراقية، وكذلك اليهود، والصابئون[2]، ولم يكن المسيحيون في العراق على مذهب ديني واحد، ففيهم الكاثوليك، وفيهم البروتستانت، وكانت الموصل من أهم معاقل المسيحية في العراق، وكان للمسيحيين فيها ثلاث عشرة كنيسة، وكان من أهم الطوائف المسيحية آنذاك: "النساطرة[3]" و"الأرمن". [4]

وفي ظل الامتيازات الأجنبية، تهافتَت على العراق جماعاتٌ من المبشرين، وازداد نشاطهم بشكل خاص في القرنين الثامن والتاسع عشر، ووُجدَ عداء ديني مذهبي مستحكم بين المبشرين الكاثوليك المدعومين من الحكومة الفرنسية، والذين تركز نشاطهم في بغداد والبصرة والموصل، بالإضافة إلى الكبوشيين والدومنيكان، وكان هدفهم

---

[1] Robert Mantran, Histoire de la Turquie Paris, puF, 1975, p .33.

[2] الصابئون: هم جماعة من بين النصارى، يعبدون الكواكب والنجوم، وقد ورد ذكرهم في القرآن الكريم في سورة البقرة، وكان مقرهم في العهد العثماني، (سوق الشيخ)، على نهر الفرات والناصرية والعمارة وقلعة صالح وغيرها، انظر: لوريمر، **دليل الخليج العربي، القسم الجغرافي**، ج 6، ص: 2063 _2064

[3] النساطرة، هم جماعة دينية انشقوا عن الكنيسة الرومانية واتبعوا نسطو، بطريرك القسطنطينية عام 428_ 430م، فضلاً عن انفصالهم عن كنيسة روما الكاثوليكية نهائياً عام 496، انظر: سليمان البستاني، **عبرة وذكرى، الدولة العثمانية قبل الدستور وبعده**، تحقيق: خالد زيادة، بيروت، د ن، ط1، 1978، ص: 91

[4] نوار، **تاريخ العراق الحديث من نهاية حكم داود باشا إلى نهاية حكم مدحت باشا**، ص: 203_304

العمل على عودة النساطرة والأرثوذكس إلى الكنيسة الكاثوليكية، وبين أقرانهم البروتستانت المدعومين من الحكومة البريطانية والولايات المتحدة الأمريكية[1]، وتركزت أهدافهم على تحويل غير المسيحيين إلى البروتستانتية من خلال الكنائس الشرقية، على أن يتم ذلك بعد إصلاح هذه الكنائس داخلياً، وتدريب منتسبيها على الأعمال التبشيرية، أو بعد إنشاء كنائس إنجيلية مستقلة عن الكنائس الشرقية، وتدريب منتسبيها على تلك الأعمال.[2]

والحق أن الوكلاء الفرنسيين السياسيين في بغداد والبصرة والموصل، اهتموا بنشر المذهب الكاثوليكي في العراق اهتماماً فاق اهتمامهم بخدمة المصالح السياسية لفرنسا، بل اعتقدوا أن المصالح التبشيرية والسياسية مرتبطة مع بعضها بعروةٍ وثقى لا انفصام لها.[3]

أما الإنجليز فقد تنبهوا لخطورة التبشير الفرنسي الكاثوليكي، وراح المبشرون البريطانيون، إلى جانب القناصل والسلطات البريطانية، يثيرون مخاوف حكومة لندن من احتمال سيطرة فرنسا على الشرق، وبذلك وصل أول مبشر بروتستانتي إنجليزي إلى العراق في عام 1829م، واحتضنته المقيمية البريطانية في بغداد، وتبع ذلك وصول أول مبشر أمريكي بروتستانتي إلى العراق، والذي يُدعى (جرانت) في العام 1839م، حاملاً برنامجه الهادف إلى تحويل نساطرة العراق إلى البروتستانتية.[4]

إذاً: استُخدم التبشير لخدمة المصالح السياسية، والعكس صحيح، فقد تم العبور على جسر التبشير والعمل التبشيري للوصول إلى الأهداف السياسية المرسومة من الدولة الفرنسية، عن طريق استخباراتها، وكذلك شأن الأمريكان والإنجليز، وغيرهم من الدول الغربية، وكذلك خدم التبشير المصالح الغربية، وكان وسيلة لتحقيق

---

(1) نوار، **تاريخ العراق الحديث من نهاية حكم داود باشا إلى نهاية حكم مدحت باشا**، ص: 203_ 304

(2) حارث يوسف غنيمة، **البروتستانت والإنجيليون في العراق**، بغداد، مطبعة الناشر المكتبي، ط 1، 1998، ص: 48

(3) غنيمة، المرجع السابق، ص: 135

(4) غنيمة، المرجع نفسه، ص: 139

التنافس الاستعماري على ثروات الدول النامية والدول المسْتَعمَرَة، وكانت عملية تأسيس المدارس تُمثّل جانباً مهماً من جوانب نشاط الإرساليات التبشيرية الأوروبية، الذي بدأ في ولايات العراق على يد الإرساليات التبشيرية الكاثوليكية منذ أوائل القرن السابع عشر، واستمر حتى أوائل القرن العشرين.

المبحث الأول: الامتيازات الممنوحة لفرنسا (1831_ 1911م)

استمرّت الدول الأوروبية متمسكة بذريعة حماية المسيحيين في الدولة العثمانية، للتدخل في الشؤون الداخلية لهذه الدولة، ونشر نفوذها في أجزاء عديدة من هذه الإمبراطورية العظمى، وذلك من خلال الامتيازات التي حصلت عليها بموجب معاهدات فُرِضَ على الدولة العثمانية قبولها، كمعاهدة برلين عام 1878م[1]، والتي أعطت للإرساليات التبشيرية الأوروبية حرية العمل في المناطق التي يكثُر فيها المسيحيون، وبموجب تلك الامتيازات، اعتبرت فرنسا نفسها مسؤولة عن حماية المسيحيين من أبناء الولايات العراقية، فكان الدبلوماسيون الفرنسيون في بغداد والموصل، خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، يفرضون رغباتهم على السلطات المحلية الحكومية، بحجة دفع المخاطر الكثيرة التي كان يتعرض لها _حسب ادعائهم_ المسيحيون العراقيون، بالمقابل كان المسيحيون العراقيون، يعتبرون فرنسا حاميتهم التقليدية، بموجب اتفاقيات الامتيازات[2]، وبفضل تلك الامتيازات تحقق لفرنسا وجود فاعل في ولايات الدولة العثمانية، ومن بينها ولايات العراق: بغداد، البصرة، الموصل، ومارست فرنسا من خلال ذلك نشاطاتها الدينية والتجارية والسياسية، واهتمت بنشر الكاثوليكية بين مسيحيي العراق، إذ مكّنها ذلك من نشر اللغة والثقافة الفرنسية، وضمن لها كسب شريحة اجتماعية من أهل

---

(1) أنيس محمد، **الدولة العثمانية والشرق العربي، القاهرة**، د.ن، ط 1، 1981، ص: 218

(2) جميل النجار، **التعليم في العراق في العهد العثماني الأخير 1869_ 1918**، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة "آفاق عربية"، ط1، 2002، ص: 224

العراق، تُدين لها بالولاء الطائفي الديني والثقافي، بما يخدم مصالحها الاقتصادية والسياسية، بعيداً عن الهدف الحقيقي للمبشرين الكاثوليك، المتمثل بـ (المسيحية المثالية).[1]

ويبدو أن المشاكل السياسية والعسكرية والاقتصادية التي مرت بها الدولة العثمانية في تلك الفترة، كانت دافعاً يحفز الإرساليات التبشيرية للعمل على فتح المدارس الحديثة في ولايات العراق[2]، وتمثل عمل تلك الإرساليات، لاسيما الكاثوليكية الفرنسية، في توسيع الآباء الدومنيكان عام 1867م نطاق عملهم في مجال التعليم ليشمل العديد من المدن العراقية مثل: بغداد، الموصل، البصرة، كركوك، وقراقوش وغيرها من المدن العراقية، حيث افتُتِحَت في كل مدينة من هذه المدن مدرسة ابتدائية، وفي عام 1868م قام "الآباء الكرمليون[3]" بتأسيس مدرسة للبنات في بغداد، ووسعوا في السنة نفسها أيضاً مدرسة البنين التي أُنشئت من قبلهم منذ أواخر القرن الثامن عشر، وشهدت تلك الفترة قيام جمعية الاتحاد الإسرائيلي في باريس، بتأسيس مدرسة تابعة لها في بغداد عام 1864م.[4]

المطلب الأول: الحملات التبشيرية الفرنسية في ولاية البصرة (1831_ 1907م)

كانت ولاية البصرة أُولى مناطق العراق التي شهدت بدايات النشاطات الفرنسية، وكان ذلك على يد المبشرين الفرنسيين من الآباء الكرمليين[5]، وكانت إرساليات المبشرين الكاثوليك قليلة العدد بدايةً، بسبب محدودية نشاطات فرنسا التجارية، وقلة رعاياها المتواجدين في البصرة، بالإضافة إلى عدم تجاوب المسيحيين

---

(1) الأب الدومنيكي جان موريس فييه، **الآثار المسيحية في الموصل**، ترجمة: نجيب قاقو، بغداد، مطبعة لطيف، ط1، 2000، ص: 27

(2) النجار، **التعليم في العراق في العهد العثماني الأخير 1869_ 1918**، ص: 63

(3) الكرمليون: رهبانية كاثوليكية، تأسست على جبل الكرمل عام 1185، ثم انتقلت إلى روما عام 1238، واتسعت نشاطاتها بعد ارتباطها بـ (مجمع انتشار الإيمان "بروبغندا") في الفاتيكان، انظر: جان موريس فييه، **الآثار المسيحية في الموصل**، ص: 28

(4) النجار، **التعليم في العراق في العهد العثماني الأخير 1869_ 1918**، ص: 64

(5) ستار جبار حسين، **العلاقات العراقية الفرنسية 1921_ 1956**، أطروحة دكتوراة غير منشورة، كلية التربية: ابن رشد، جامعة بغداد، 1999، ص: 50

الأرثوذكس من أهالي المدينة معهم في بادئ الأمر_ على الرغم من أن تلك الإرساليات كانت تقدم الخدمات العديدة لأبناء الطوائف المسيحية، وفي مقدمتها مشاركة مدراسها في النهوض بالمستوى الثقافي لمسيحيي هذه البلاد_ بسبب محاولات هذه الإرساليات القيام بالتبشير المذهبي[1]، إلا أن ولاة البصرة، وعلى تعاقبهم، كانوا يكنّون الاحترام للرهبان الفرنسيين، وكانوا ينصفونهم ولو على حساب المسلمين، ومثال ذلك ما جاء في مذكرات الأب الفرنسي سبستياني _ المفتش الرسولي لدراسة أحوال النصارى في الملبار الهندي، والذي مرّ بولايات العراق أربع مرّات خلال ذهابه إلى الهند وعودته منها_ فقد كتب: (**كان الرجل _ ويقصد به والي البصرة العثماني _ يكنّ للرهبان احتراماً وحبّاً، ويتحدث معهم كأصدقاء، وكان تجار البلدة من مسلمين وهراطقة وغرباء، يزورون الدير ويطلبون مساعدة الرهبان لتمشية أمورهم عند الوالي، وحدث قبل فترة وجيزة من وصولنا، أننا ربحنا دعوى بواسطته ضد الأتراك أنفسهم، فقد شيّدوا مسجداً بالقرب من كنيستنا، وعندما فرغوا من بنائه طلبوا هدم الكنيسة بحجة أن الشريعة تأمر بذلك....**).[2]

وكان الفاتيكان قد أسس لأجل ذلك (مجمع انتشار الإيمان "البروبغندا")، بهدف نشر المذهب الكاثوليكي في العراق تحديداً، وانطلقت منه عدّة إرساليات تبشيرية تحمل أسماء مختلفة، هي: (الأوغسطينيون، الكبوشيين[3]، الكرمليون، والدومنيكان)، وكان البروبغندا يتعمّد إرسال مبشرين يمتهنون الطب، إلى جانب واجباتهم الدينية، لتكون وسيلة للتقرب من الأهالي، وذلك لانعدام هكذا خدمات في بداية فترة الحكم العثماني لعموم العراق، وقد صدر من هؤلاء المبشرين تصرفات كانت خارج نشاطاتهم الدينية، ومنافية لأخلاقيات الدين

---

[1] إن المسيحيين العراقيين في هذه الولاية، يشكلون نسبة أقل بالمقارنة مع بقية الولايات العراقية، وتقدر نسبتهم بـ (7,2%)، أي ما يعادل 2850 ألف نسمة، من مجموع 680000 ألف نسمة من مجموع سكان ولاية البصرة، لحد عام 1890م، حسب إحصائيات (Cuinet)، انظر: النجار، **التعليم في العراق في العهد العثماني الأخير 1869_ 1918**، ص :220_ 221

[2] رحلات سبستياني إلى العراق، **الأب جوزيبه دي سانتا ماريا الكرملي إلى العراق**، ترجمة: بطرس حداد، بيروت، الدار العربية للموسوعات، ط1، 2006، ص: 50

[3] الكبوشيون: هم فرع من رهبانية القديس فرنسيس الأسيزي، تأسست عام 1528م في روما، انظر: سهيل قاشا، **الموصل في مذكرات الرحالة الأجانب في فترة الحكم العثماني 1534_ 1918**م، لندن، دار الوراق للنشر المحدودة، ط 1، 2009، ص: 69

المسيحي، حيث ثبت تورط هؤلاء المبشرين في إثارة النعرات الطائفية بين المسيحيين من أهل البصرة، الأمر الذي أدى إلى مواجهات عنيفة بينهم وبين أهالي البصرة، مما دفع بالحكومة الفرنسية إعلان حمايتها بشكلٍ أكبر للآباء الكرمليين، لكنهم استمروا في تغذية النعرات الطائفية، واتهموا الدولة العثمانية بعدم تطبيق القانون بشكل متساوٍ على جميع الرعايا من مسلمين ومسيحيين، والتمييز بين هؤلاء الرعايا في حق التملك وما يتعلق بالحريات الشخصية[1]، في حين أن والي البصرة "حسن باشا"، سمح للمبشرين الفرنسيين ببناء دار لهم في مدينة البصرة.[2]

وبالإضافة إلى نشاطات هؤلاء المبشرين الدينية، مارس الرهبان الفرنسيون الواجبات التي أُوكلت إليهم لمتابعة أمور التجارة، وأمور إدارة القنصلية الفرنسية في البصرة في بدايات عملها، لكن وبسبب قلة ومن ثم انحسار الأنشطة الفرنسية عموماً في هذه الولاية، انعدمت نشاطات الآباء الكرمليين في مجال التربية والتعليم والثقافة طيلة فترة عملهم في البصرة، ولم يتبلور هذا النشاط إلا في أوائل القرن العشرين، حيث أسسوا أول مدرستين ابتدائيتين مختلطتين في مركز البصرة والعمارة، ثمّ بنوا في عام 1906م مدرسة ابتدائية للبنات، أشرفت عليها الراهبات الفرنسيات، وهي (مدرسة راهبات التقدمة)، وألحقوها بمدرسة ثانية في العام 1907م، وهي (مدرسة اللاتين للبنات)[3]، ثمّ أنشأوا مدرسة (للبنات اليتيمات)، وكان الإقبال على هذه المدارس كبيراً جداً، لكن نشاطها أخذ يتضاءل شيئاً فشيئاً فكانت سالنامة ولاية بغداد لعام 1323هـ آخر سالنامة تشير إليها، مما يدل على توقفها عن العمل بعد ذلك التاريخ.[4]

---

(1) النجار، **التعليم في العراق في العهد العثماني الأخير 1869_ 1918**، ص: 222_223

(2) لونكريك، **أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث**، ص: 158

(3) النجار، **التعليم في العراق في العهد العثماني الأخير 1869_ 1918**، ص: 283_ 284

(4) عبد الرزاق الهلالي، **تاريخ التعليم في العراق في العهد العثماني 1638_ 1917م**، بغداد، شركة الطبع والنشر الأهلية، ط1، 1959، ص: 216

المطلب الثاني: الحملات التبشيرية الفرنسية في ولاية بغداد (1831م_ 1911م)

شهدت ولاية بغداد منذ بدايات القرن الثامن عشر، قدوم أولى الإرساليات التبشيرية الكاثوليكية من الآباء الكبوشيين، والذين كانوا جميعهم من أصل إيطالي، وقاموا ببناء دير وكنيسة في بغداد، وأُلحقت بهما مدرسة ابتدائية لأبناء طائفتي السريان والأرمن الكاثوليكية، وبالإضافة إلى اجتهاداتهم الكنسية والتربوية، فقد مارس الآباء الكبوشيين الطب، وقدموا خدماتهم الطبية للأهالي دون تفريق بين دين وطائفة[1]، كما مهدوا الطريق لإرساليات الآباء الكرمليين الفرنسيين في بغداد والموصل[2]، ويُعتبر الأب "عمانوئيل باييه"، أول راهب كرملي فرنسي أقام وعمل في المجال الديني التبشيري، وأول من رسّخ المذهب الكاثوليكي في بغداد، وأنشأ فيها مدرسة ابتدائية للبنين[3]، وعُيّن عمانوئيل باييه أول قنصل فرنسي في بغداد، بالإضافة إلى عمله الأساس كرئيس لإرسالية الكرمليين التبشيرية، وعلى إثر ذلك أمر الفاتيكان بنفس العام بترقيته ليصبح أول أسقف كاثوليكي في ولاية بغداد[4]، ويتبين هنا أنه لا يمكن الفصل بين النشاط القنصلي والنشاط التبشيري، لأن الصفة القنصلية الممنوحة للأب باييه، لم تكن أكثر من غطاء دبلوماسي يوفر له الحماية الشخصية، ويرعى من خلالها مصالح الرعايا الفرنسيين من الآباء الكرمليين الذين عملوا معه في الإرسالية الكرملية.

وقد انعكست الاضطرابات الداخلية التي عاشتها فرنسا بعد ثورة تموز 1789م، وما تلاها من تغيرات جذرية في البلاد، على نشاطات الكنيسة الفرنسية، ولاسيما نشاطات الإرساليات الكاثوليكية الفرنسية في الخارج، ومنها ولايات العراق الثلاث، ولم تُستأنف تلك النشاطات، إلا بعد استقرار الأوضاع في فرنسا بعد عام

---

(1) رفائيل إسحق، **تاريخ نصارى العراق منذ انتشار النصرانية في الأقطار العراقية إلى أيامنا**، بغداد، مطبعة المنصور، ط1، 1948، ص: 127

(2) إسحق، المرجع السابق، ص: 127

(3) حسين، **العلاقات العراقية الفرنسية 1921_ 1956**م، ص: 14

(4) رحلات سبستياني إلى العراق، **الأب جوزيبه دي سانتا ماريا الكرملي إلى العراق**، ص: 230، وإسحق، **تاريخ نصارى العراق منذ انتشار النصرانية في الأقطار العراقية إلى أيامنا**، ص: 128، وحسين، **العلاقات العراقية الفرنسية 1921_ 1956م**، ص: 7

1825م[1]، وتجلّى ذلك في توسع تلك النشاطات في نهاية القرن التاسع عشر تحديداً، بسبب تزايد التنافس الأجنبي في تلك الفترة للتوغل في أراضي الدولة العثمانية من خلال حصولهم على الامتيازات الدينية والثقافية، إذ أسست الإرسالية الكرملية "المدرسة المركزية للبنات" في بغداد، وأشرفت عليها مجموعة من راهبات التقدمة الدومنيكات.[2]

وفي عام 1888م، أسس الآباء الكرمليون ديراً جديداً، التحق به عدد من طلاب علم اللاهوت والدراسات الدينية الذين كانوا يدرسون اللغات مثل: العربية والفرنسية وآدابهما، وتخرج من هذا الدير مجموعة من رجال الدين الكرمليين الذين رفدوا حركة الأدب والثقافة في بغداد بالعديد من الأعمال الأدبية، ومن أشهرهم "الأب أنستاس ماري الكرملي"[3]، رئيس تحرير أول مجلة تُعنى بالأدب واللغة العربية والبحوث الدينية وتصدر في بغداد، وسُميت (زُهيرة بغداد) في سنة 1905م ، وكانت هذه المجلة أقرب إلى الأبحاث الدينية من الأبحاث الأدبية والاجتماعية، وبقيت حيّة سنة كاملة، ثمّ توارت عن الأنظار، وفي نفس العام أسس الآباء الكرمليون أرقى المدارس في بغداد، والتي عُرفت ب "مدرسة القديس يوسف".[4]

وفيما بعد صدرت مجلة (لغة العرب)، في تموز 1911م، والتي استمرت بالصدور إلى بدايات الحرب العالمية الأولى، حيث أُغلقت بعد أن تم نفي رئيس تحريرها، "الأب أنستانس" خارج حدود الدولة العثمانية[5]، وبالإضافة إلى التعليم والثقافة، فقد نشط الآباء الكرمليون في مجال الخدمات الطبية والاجتماعية، حيث أسست

---

(1) عبد العزيز سليمان نوار، وعبد المجيد نعنعي، **التاريخ المعاصر أوروبا من الثورة الفرنسية إلى الحرب العالمية الثانية**، بيروت، دار النهضة العربية، ط 1، 1973، ص: 35_ 40

(2) وهي من أشهر الرهبانيات النسائية في العالم، واسمها بالكامل: (أخوات المحبة الدومنيكات لتقدمة العذراء القديسة)، تأسست في فرنسا عام 1684، انظر: رحلات سبستياني إلى العراق، **الأب جوزيبه دي سانتا ماريا الكرملي إلى العراق**، ص: 99

(3) وُلد الكرملي في بغداد عام 1866م من أب عراقي وأم لبنانية، درس في بيروت اللغة العربية واللاتينية واليونانية، ثم سافر إلى فرنسا لدراسة الفلسفة وعلم اللاهوت، ثم إلى إسبانيا، وبعد ذلك عاد إلى بغداد بعد أن نال درجة قس، ليدير المدرسة الكرملية، انظر: عناد إسماعيل الكبيسي، **الكرملي ومجلة لغة العرب ودورهما في الحداثة**، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، ط1، 2002، ص: 20

(4) النجار، **التعليم في العراق في العهد العثماني الأخير 1869_ 1918**، ص: 268_ 269

(5) الكبيسي، **الكرملي ومجلة لغة العرب ودورهما في الحداثة**، ص: 21

إرساليتهم ملجأً للأيتام عام 1891م، وداراً للعجزة عام 1893م، ومستوصفاً طبياً عام 1895م يُقدم خدماته مجاناً لأهالي بغداد، وذلك ليظهروا عند المسيحيين بأنهم يعملون ابتغاء وجه الله فقط.[1]

المطلب الثالث: الحملات التبشيرية الفرنسية في ولاية الموصل (1831_ 1910م)

شهدت ولاية الموصل أول تواجد للآباء الكرمليين الكاثوليك منذ بدايات القرن الثامن عشر، ولم يكن بينهم أي راهب فرنسي الأصل، وقد اضطروا إلى إغلاق إرساليتهم في الموصل فيما بعد، بضغط من الكنائس الأرثوذكسية[2]، واستقرّ بعد ذلك في مدينة الموصل الآباء الدومنيكان[3]، وكانت إرساليتهم تضم اثنين من الآباء من أصل إيطالي، وكانا يقدمان الخدمات الطبية إلى جانب عملهم الكنسي، وقد رحّب بهما والي الموصل آنذاك " حسين باشا الجليلي" وقرّبهما إليه، وذلك في دعم منه لنشر المذهب الكاثوليكي في ولاية الموصل مقابل تقديم الخدمات، والحد من نفوذ بطريرك القوش النسطوري المحتمي بأعدائه المجاورين له، وهم "الكرد البهدينان"[4]، واستمر عمل هؤلاء الآباء الدومنيكان إلى عام 1856م، ومن ثُمّ تمّ استبدالهما بآخرين فرنسيين.[5]

---

(1) أكمل الدين إحسان أوغلو، ومحمد صفي الدين أبو العز، **العلاقات العربية التركية من المنظورين العربي والتركي**، إستانبول، جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي، ط1، 2000، ص: 181

(2) جان موريس فييه، **الآثار المسيحية في الموصل**، ص: 28

(3) تم إرسال الآباء الدومنيكان إلى الموصل، تلبيةً لطلب القس خُدر الموصلي، ليحلّوا محل الآباء الكبوشيين الذين غادروا الموصل، والآباء الدومنيكان: رهبانية كاثوليكية اشتُقت تسميتها من اسم رجل دين إسباني يُدعى "دومينيك"، ومعناه بالعربية: عبد الأحد، انظر: قاشا، **الموصل في مذكرات الرحالة الأجانب في فترة الحكم العثماني 1534_ 1918**م، ص: 27، وإبراهيم خليل العلاف، **مسيرة الآباء الدومنيكان خلال 250 سنة في الموصل**، مجلة بين النهرين، عدد 17_ 18 سنة 2002، ص: 80

(4) جان موريس فييه، **الآثار المسيحية في الموصل**، ص: 28

(5) بلغ عدد الرهبان الفرنسيين الذين خدموا في الموصل من عام 1856م، وحتى مغادرة آخر واحد منهم عام 1985م، حوالي (104) راهباً، بينما كان عدد الرهبان الإيطاليين الذين سبقوهم في الخدمة في الموصل من عام 1750م إلى 1856م، حوالي (30) راهباً فقط، انظر: العلاف، **مسيرة الآباء الدومنيكان خلال 250 سنة في الموصل**، ص: 83

ومن جملة الأسباب التي دفعت بفرنسا إلى عدم الاهتمام بإرسال رجال دين فرنسيين إلى الموصل قبل هذا التاريخ:

1. تركيز فرنسا على تعزيز حضورها الديني والقنصلي والتجاري في ولاية البصرة، ومن ثم ولاية بغداد، وذلك خدمةً لمصالحها التجارية والسياسية، والتزاماً بما جاء في معاهدة الامتيازات الفرنسية_ العثمانية.
2. كانت فرنسا إحدى الدول الأوروبية الخاضعة لسلطة الإمبراطورية الرومانية، والتي تقاسمت معها الفتوحات، وكانت الموصل من حصة الرهبان الإيطاليين في بادئ الأمر.[1]
3. بعد الثورة الفرنسية عام 1897م، لم تعتمد فرنسا على رجال الدين في نشر نفوذها خارج حدودها الإقليمية، بسبب حالة التقاطع بينها وبين رجال الكنيسة الذين اتهمهم قادة الثورة بأنهم كانوا والإقطاعيين على حدٍ سواء.[2]

وقد رأس أول إرسالية دومنيكية فرنسية " الأب الفرنسي بيسون"، وهو أول فرنسي يقيم في مدينة الموصل، إذ وصل إليها في عام 1856م، مما يعني أنه أول تواجد فرنسي في هذه المدينة، وقد ساهم الآباء الدومنيكان الفرنسيون في المحافظة على وجود النشاط الكاثوليكي، وتوسعت نشاطاتهم في مجالات التعليم والثقافة والطب، وذلك بعد أن حظيت إرساليتهم بدعم كبير من الحكومة الفرنسية، لأهمية الموصل الاستراتيجية والتاريخية والدينية، بالإضافة إلى ما تملكه هذه الولاية من أديرة وكنائس أرثوذكسية قديمة، فعملية تحويل مذهب أتباع هذه الكنائس

---

[1] قصي كامل شبيب، **أهمية مضيق باب المندب في التاريخ الحديث والمعاصر**، رسالة ماجستير، جامعة المستنصرية، مصر، 1976، ص: 32_ 37

[2] نوار، ونعنعي، **التاريخ المعاصر أوروبا من الثورة الفرنسية إلى الحرب العالمية الثانية**، ص: 38_ 40

من الموصليين إلى الكاثوليكية، يعني تحول أتباعها المنتشرين في بقية الولايات العثمانية إلى الكاثوليكية بشكلٍ تلقائي، الأمر الذي سيخدم بالنتيجة المصالح الفرنسية.[1]

وقد كان للآباء الدومنيكان الفضل في نشر التعليم والثقافة في الموصل، وإن كان في نطاق محدود _مقتصرٍ على أبناء الطائفة المسيحية_، إلا أنه كان ذا أثرٍ إيجابيٍ في مجمل الحركة الأدبية والثقافية في عموم العراق، فقد افتتحت الإرسالية الدومنيكية في عام 1854م مدرسة (الآباء الدومنيكان الابتدائية المختلطة) في مدينة الموصل[2]، وفي نفس العام أسس الآباء الدومنيكان مدرستين في ضواحي الموصل، فضلاً عن اثنتين في سنجق كركوك[3]، بالإضافة لافتتاح مدرسة (أخوات المحبة)، والتي أخذت على عاتقها تعليم وتدريب البنات المسيحيات والمسلمات فنون الخياطة والتطريز.[4]

ولم يقتصر الأمر على التعليم فقط، إذ كان للآباء الدومنيكان السبق في مجالي الطباعة والنشر وكل ما يتعلق بالصحافة، وأسسوا في العام 1858م مطبعة حجرية عُرفت باسم (مطبعة الدومنيكان)، في إحدى محلات الموصل المعروفة[5]، وقد خدمت هذه المطبعة حركة النشر والتأليف في العراق، فخلال مدة قصيرة طُبع فيها أكثر من خمسمائة كتاب في مختلف المواضيع: الدينية والتاريخية واللغوية، وبلغات متنوعة، منها: العربية والفرنسية والتركية[6]، كما ساعد الآباء الدومنيكان في إصدار أول مجلة في العراق، وهي (مجلة إكليل الورد)، إذ صدر

---

(1) الأب يوسف حبي، **النشر المسيحي في العراق**، مجلة بين النهرين، عدد 68 سنة 1989م، ص: 33

(2) النجار، **التعليم في العراق في العهد العثماني الأخير 1869_ 1918**م، ص: 279

(3) العلاف، **مسيرة الآباء الدومنيكان خلال 250 سنة في الموصل**، ص: 80

(4) ذنون يوسف الطائي، **مورفولوجيا مدينة الموصل في العهد العثماني "دراسات تاريخية"**، مجلة بغداد، عدد 1، السنة الثالثة، 2001، ص: 39، وإبراهيم خليل أحمد، **حركة التربية والتعليم**، (7ج)، موسوعة الموصل الحضارية، الموصل، د.ن، ط1، 1992، جـ4، ص: 339

(5) أحمد، **النشر والصحافة في الموصل 1758_ 1918**م، ص: 362

(6) العلاف، **مسيرة الآباء الدومنيكان خلال 250 سنة في الموصل**، ص: 84

عددها الأول في كانون الثاني عام 1902م، والتي استمر صدورها حتى كانون الثاني عام 1910م[1]، لكن عندما كثُرت الصحف والمجلات في العراق، توقفت عن النشر من تلقاء نفسها، لتتيح مجال الخدمة لغيرها[2]، كذلك أسهموا في إدخال آليات التصوير الفوتوغرافي والآلات الموسيقية الغربية لأول مرة إلى مدينة الموصل.[3]

أما في النشاط المسرحي، فيعود الفضل إلى الدومنيكان في استحداثه في العراق، حيث قدّم الآباء الدومنيكان على مسرح مدرستهم بالموصل في عام 1889م، مسرحية نبوخذ نصّر[4]، هذا بالإضافة إلى نشاطاتهم في مجال تقديم الخدمات الطبية، إذ افتتحوا مستوصفاً حديثاً في الموصل عام 1876م.[5]

ويتّضح بعد هذا العرض، أن الإرساليات الدينية الفرنسية كانت قديمة وفعّالة، بدأت في العراق برسالة الآباء الكرمليين، ورسالة الآباء الدومنيكان، ثمّ إرسالية الراهبات (أخوات المحبة)، ولقد بذل الفرنسيون عن طريق هذه الإرساليات جهوداً فعّالة في سبيل نشر اللغة الفرنسية في العراق، حتى أصبحت لغةً شائعةً لاسيما في الموصل، ويمكن القول أن الجو الثقافي في مدينة الموصل اتّسم بطابع فرنسي بارز بسبب ما نشروه من كتب ونشرات ثقافية، ويمكننا أن نربط التبشير بالاستعمار، بعد أن تحولت الأديرة والكنائس إلى وزارات للدعاية المنظمة التي ترفد السلطة السياسية للدول الأوروبية، بعدما ركز التبشير على حاجات الناس التعليمية والصحية والمعيشية في الدول العثمانية عموماً، وولاياتها العراقية خصوصاً.

---

(1) هلال هرمز كبارا، **إكليل الورد أول إصدار ديني في تاريخ الصحافة المسيحية في العراق**، مجلة نجم المشرق، عدد 32، السنة الثامنة، 2002، ص: 508

(2) عبد الرزاق الحسني، **تاريخ الصحافة العراقية**، (2ج)، النجف، مطبعة الغري، ط1، 1935، جـ 1، ص: 23

(3) العلاف، **مسيرة الآباء الدومنيكان خلال 250 سنة في الموصل**، ص: 95

(4) عمر الطالب، **القصة في الموصل**، موسوعة الموصل الحضارية، ص: 351

(5) العلاف، **مسيرة الآباء الدومنيكان خلال 250 سنة في الموصل**، ص 92، ومحمود الحاج قاسم محمد، **الطب في الموصل**، موسوعة الموصل الحضارية، ص: 385

المبحث الثاني: الامتيازات الممنوحة لبريطانيا: (1831_ 1913م)

قامت الحركة التبشيرية البروتستانتية الحديثة[1] التي ظهرت في أواخر القرن الثامن عشر في بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، بتقليد الطريقة الكاثوليكية الفرنسية في التبشير من خلال التعليم، وكان الوكلاء السياسيون البريطانيون هم الذين يمثلون النشاط البروتستانتي في العراق، وكانت الهيئات التبشيرية الإنجليزية إلى جانب الهيئات السياسية البريطانية، تُثير مخاوف الحكومة البريطانية من سيطرة فرنسا على العراق عند سقوط الدولة العثمانية، وكانت هذه الهيئات ترى أن كل موظف فرنسي هو مبشر كاثوليكي، فتداخل عمل هذه الإرساليات التبشيرية البريطانية مع عمل القناصل البريطانيين، إذ سعوا جاهدين لتدعيم المقيمية البريطانية في بغداد، وتكثيف حملات التبشير البروتستانتية في الموصل[2]، وهذا يعني أن عمل الموظفين في مؤسسات الامتيازات، هو لخدمة الهدف الأعلى، وهو التبشير، ولهذا اتُخذت الامتيازات إضافةً إلى دورها الاقتصادي والاستعماري، وسيلة لخدمة الأهداف الدينية للكنائس العالمية، والترويج لثقافة الغرب، وكل ذلك في ظل ضعف الدولة العثمانية، وتراجعها.

المطلب الأول: تعزيز مركز المقيمية البريطانية في العراق(1831_1836م)

إن بداية ظهور التمثيل القنصلي الرسمي البريطاني في العراق[3] كان في البصرة نظراً لموقعها الاستراتيجي الهام، ففي عام 1873م، أُطلق على الممثل البريطاني في البصرة لقب (مساعد الوكيل البريطاني)[1]، وأول من

---

[1] البروتستانتية: إحدى الكنائس الغربية التي انفصلت عن الكنيسة الكاثوليكية تحت تأثير حركة الإصلاح الديني في أوروبا، وتُعرف بالكنائس الإنجيلية التي تعد الكتاب المقدس مصدراً وحيداً للوحي، انظر: الكيالي، **موسوعة السياسة**، جـ1، ص: 527_ 528

[2] نوار، **تاريخ العراق الحديث من نهاية حكم داود باشا إلى نهاية حكم مدحت باشا**، ص: 207

[3] إن الولايات العربية الواقعة تحت السيطرة العثمانية، ومنها ولايات العراق: البصرة الموصل وبغداد، لا تستطيع أن تمارس أي علاقة سياسية خاصة مع دولة أجنبية، إلا عن طريق الدولة صاحبة السيادة، كما أنها محرومة من أي تمثيل دبلوماسي في العواصم الأوروبية، انظر: أحمد عزت عبد الكريم، ومحمد شريف، وزكي، **دراسات في تاريخ النهضة العربية الحديثة**، القاهرة، مطبعة الأنجلو مصرية، ط1، د ت، ص: 235

حمل هذا اللقب "روبرتسون"[2]، وفي عام 1879م، وبعد أن أصبحت البصرة ولاية قائمة بذاتها، ارتفعت درجة التمثيل البريطاني فيها، وأصبح يُطلق على الممثل البريطاني لقب (قنصل صاحب الجلالة)، بدلاً من لقب (مساعد القنصل)، وكان ذلك بناءً على الطلب المقدم من "روبرتسون"، وسانده فيه المفوض البريطاني في بغداد.[3]

أما بالنسبة للتمثيل القنصلي البريطاني في بغداد، فبالرغم من أن البصرة أسبق زمناً من بغداد في وجود التمثيل الدبلوماسي، إلا أن بغداد أصبحت ذات تأثير قوي وفعال أكثر من البصرة، إذ أرسلت الحكومة البريطانية ممثلاً سياسياً لها في بغداد[4]، ومن ثمّ قامت بتأسيس مقيمية بريطانية فيها في العام 1802م، وعندئذٍ أصبحت بغداد مركز القنصل البريطاني العام، بينما أصبحت مقيمية البصرة والموصل صورة مصغّرة من المقيمية البريطانية في بغداد، وأصبح القنصل يتبعها أيضاً، وقد كانت مقيمية بغداد تتمتع بامتيازات كثيرة خوّلها لها السلطان العثماني، فقد تحصّنت بقوة من الحرس الهندي، وكان في المقيمية طبيب خاص، وعدد من المترجمين وموظفي السكرتاريا[5]، وأمام تعاظم النفوذ البريطاني في العراق، ارتفعت درجة التمثيل البريطاني في بغداد منذ نهاية القرن التاسع عشر، فأصبح وكيل بريطانيا في بغداد بدرجة ممثل ممتاز[6]، ويبدو في هذه المرحلة أن السلطة العثمانية كانت ضعيفة لدرجة أن البريطانيين كانوا يسرحون ويمرحون في المكان دون مراعاة مقام السلطة العثمانية، وبعدما تنبّهت الحكومة البريطانية لخطورة النشاط الفرنسي في التبشير الكاثوليكي، كان المبشرون

---

(1) لأنه قبل عام 1880م، لم يكن في بغداد مقيمية بريطانية، إذ كانت المقيمية البريطانية الوحيدة في البصرة، لذلك كان يطلق على القنصل البريطاني هناك: لقب الوكيل البريطاني، انظر: جريدة اللواء، العدد 53602 في 6 حزيران 1911، ص: 1

(2) نوار، **تاريخ العراق الحديث من نهاية حكم داود باشا إلى نهاية حكم مدحت باشا**، ص: 297

(3) كان مستر روبرتسون خاضعاً في منصبه الجديد للشرط الذي وضعته وزارة الخارجية البريطانية في لندن، بأن ذلك التعيين لا يترتب عليه أية حقوق لروبرتسون على حكومة صاحب الجلالة، وسيظل تحت دائرة الاختصاص العام لصاحب الجلالة في بغداد، كما كان من قبل، انظر: لوريمر، **دليل الخليج العربي القسم الجغرافي**، جـ 4، ص: 2338

(4) لوريمر، المرجع السابق، جـ 4، ص: 2387

(5) الأب الكرملي أنستاس ماري، **خلاصة تاريخ العراق منذ نشوءه إلى يومنا هذا**، البصرة، مطبعة الحكومة، ط1، 1919، ص: 208

(6) لوريمر، **القسم الجغرافي**، جـ 4، ص: 2305

الإنجليز، إلى جانب القناصل والسلطات البريطانية يعتقدون أن جميع البعثات الكاثوليكية تتمتع بالحماية الفرنسية، وأنه عندما تنهار الدولة العثمانية، فإن فرنسا ستجد في مسيحيي العراق الكاثوليك ركيزة سياسية ودينية، تمهّد لها الطريق لبسط سيطرتها على أكبر رقعة من ممتلكات الدولة العثمانية[1]، واقترح هؤلاء (أي المبشرون والقناصل البريطانيون) على حكومتهم وسائلَ متعددة لمجابهة هذا الخطر المحتمل، وعرضوا عليها أن توثّق علاقات الصداقة والثقة مع مسيحيي العراق، وقد برز في ميدان التبشير البروتستانتي (جروفز)[2]، وهو أول مبشر بروتستانتي إنجليزي، بحيث وصل إلى العراق في عام 1829م، ووجد في السلطات العثمانية الحاكمة في العراق تسامحاً دينياً، فلم ترفض طلبه بفتح مدرسة لتعليم اللغتين العربية والإنجليزية، وسمحت له ببيع الإنجيل، وعقد اجتماعات دينية بحرية تامة.[3]

وعلى الرغم من هذا التسامح، فقد احتضنته المقيمية البريطانية في بغداد مع عدد من أتباعه، وتعدّى نشاطهم حدود بغداد إلى الموصل وماردين، وبوشهر، وذهب (جروفز) في تفاؤله إلى حدّ الاعتقاد بأنه من الممكن تحويل أكبر عدد من مسلمي الموصل إلى المسيحية، واتفقت المقيمية البريطانية في بغداد مع (جروفز) على استيراد كتب مطبوعة من مالطا، لتعليم اللغة العربية، كما نجح (جروفز) بإحضار آلة طباعة إلى البصرة في عام 1830م، لكن الحرب التي نشبت بين داوود باشا والي بغداد، ورضا باشا والي حلب _الذي تولى مهمة طرد المماليك من العراق_ حالت دون إرسال هذه المطبعة إلى بغداد.[4]

---

(1) عباس عبد الوهاب آل صالح، **سياسة بريطانيا الخارجية تجاه الدولة العثمانية 1839_ 1856**م، أطروحة دكتوراة غير منشورة، كلية الآداب جامعة الموصل، 2007، ص: 140_ 145

(2) غروفز، ولد في إنكلترا، من عائلة أنجليكانية، بدأ حياته بممارسة طب الأسنان، إلا أنه اعتزل المهنة فيما بعد، وتقدم بطلب من مجمعية الإرسالية الكنسية بتعيينه مبشرً علمانياً في بغداد، انظر: غنيمة، **البروتستانت والإنجيليون في العراق**، ص: 73

(3) آل صالح، **سياسة بريطانيا الخارجية تجاه الدولة العثمانية 1839_ 1856**م، ص: 144

(4) الشناوي، **الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها**، جـ 2، ص: 113

وكان الصابئون في العراق مجالاً للتنافس على النفوذ بين بريطانيا وفرنسا، وحاولت كلتاهما أن تبسط حمايتها عليهم، وفي منتصف القرن التاسع عشر، كان شيخ الصابئين واسمه (يحيى)، من أنصار بريطانيا، فرحل من العراق إلى الهند، ثم عاد منها ليوطّد صلاته برجال الدين والمبشرين الإنجيليين والكاثوليك، مما أدى إلى حدوث تصدّع بين الصابئين الذين انتقدوا مسلكه.[1]

أما اليهود فقد انتشروا في شتّى المدن العراقية، وكان عددهم آنذاك يبلغ حوالي ثمانية آلاف نسمة، وقد تعاون البعض منهم مع المقيم البريطاني في بغداد "ريتش"، وقدموا له إحصائيات عن دخل المدن المهمة في العراق، وهؤلاء كانوا في المجمل تحت الحماية البريطانية[2]، وقد شعر يهود العراق بأنهم على قدرٍ كبيرٍ من الأهمية في نظر بريطانيا وفرنسا اللتين تنافستا على كسب ودّهم وجعلهم متعاونين معهما، فعمل ممثل فرنسا (فونتانييه) في أواخر الثلاثينيات من القرن التاسع عشر على جمع الأتباع من اليهود وبسط الحماية الفرنسية عليهم[3]، وبالمقابل كان اليهود يرحبون بأن يكونوا تحت حماية أي دولة أوروبية، حتى يحصلوا على المزيد من الامتيازات، ويكونوا بمنأىً عن نفوذ السلطات العثمانية، أما بريطانيا، فقد كسبت ودّهم لخدمة مصالحها، وبخاصة في عهد القنصل البريطاني في بغداد "ريتش"، كما عملت على إرسال مبشرين بروتستانت إلى يهود العراق لتحويلهم إلى المسيحية، وأُسند ذلك الأمر بدايةً إلى المبشر البريطاني البروتستانتي (صموئيل)، فقدم إلى البصرة عام 1836م، وخاض جدالات واسعة مع كبار رجال الدين اليهود في المعبد اليهودي، لكنه فشل في ذلك، فأخذ يتجول في بغداد ويوزع كتبه المسيحية في شوارعها إلى أن غادر العراق بشكلٍ كامل، ثمّ تابع هذه المهمة بعد صموئيل عددٌ من البولنديين الذين تحولوا من اليهودية إلى المسيحية، وباشروا عملهم التبشيري تحت الحماية البريطانية، وتمّ إنشاء

---

(1) نوار، **تاريخ العراق الحديث من نهاية حكم داود باشا إلى نهاية حكم مدحت باشا**، ص: 318_ 320

(2) نبيل عبد الأمير الربيعي، **يهود العراق والهوية الوطنية، حقبة العهد العثماني**، 2017، انظر: الرابط الالكتروني:
https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=582434

(3) الشناوي، **الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها**، جـ 2، ص 116

جمعية تُشرف على عمليات تحويل اليهود إلى المسيحية، وأُطلق عليها (جمعية هداية اليهود إلى المسيحية)، وقد أحرزت نجاحاً كبيراً جعل بعض المبشرين يعتقدون أنه بالإمكان تحويل المعبد اليهودي في بغداد إلى كنيسة.[1]

ويتّضح مما سبق، أن بريطانيا استخدمت قنصلياتها في العراق، بغير الغرض الذي أُنشأت من أجله، وهو حماية مصالحها في الولايات العراقية، فراح القناصل يعملون كمبشرين بروتستانتيين، أو يضعونهم تحت حمايتهم المباشرة، وسعوا جاهدين لجمع مختلف الطوائف المسيحية تحت البروتستانتية الإنجيلية، وقاموا بتقديم العديد من المحفزات من فتح مدارس تعليمية وأعمال ثقافية وفكرية خلال الإرساليات البروتستانتية لتحويل يهود العراق إلى الديانة المسيحية.

المطلب الثاني: الحملات التبشيرية البروتستانتية في الموصل (1838_ 1874م)

وصلت أول حملة تبشيرية إلى الموصل سنة 1840م، وضّمت (وليم فرنسيس إينسورث) _ وهو جراح وجيولوجي كان مع بعثة جسني وكريستيان_ مع مسّاح لاستكشاف وسط وشرق الأناضول وشمال العراق وسنجار، وكانت مدة البعثة سنتين، أي أُرسلت عام 1838م لدراسة أوضاع العشائر الكردية واليزيدية، وأحوال السريان الأرثوذكس واليعاقبة، والأنشطة في الموصل وأطرافها، وعلى الرغم من الصعوبات التي واجهت البعثة وانسحاب الممثل منها، أُضيفت إليها امرأة شابة تزوجها إينسورث في إسطنبول.[2]

وقدمت البعثة تقريراً أشارت فيه إلى تخلف وفقر النساطرة في المنطقة، وتطلعهم إلى بريطانيا من أجل مساعدتهم والعطف عليهم، وعلى إثر ذلك تبنت جمعية (تقدم المعرفة المسيحية وجمعية نشر الإنجيل) النشاط

---

[1] نوار، **تاريخ العراق الحديث من نهاية حكم داود باشا إلى نهاية حكم مدحت باشا**، ص: 316_ 318

[2] محمد كريم السعدي، **المصالح الأجنبية في الموصل 1834_ 1914**م، أطروحة دكتوراة غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الموصل، 1999، ص: 86_ 87

التبشيري البروتستانتي بين النساطرة[1]، وأرسلت كلاً من (القس جورج بيرسي باوجر، والقس فليتشر) إلى الموصل سنة 1843م، وقد ساعد دعم القنصلية البريطانية لهما في الموصل على إنجاح تلك الإرسالية، بحيث وضعت طاقاتها وإمكانياتها تحت تصرفهما، واصطدم نشاطها مع الآباء الدومنيكان، ولاسيما عندما طلب (كوركيس رسام)، شقيق القنصل البريطاني، تخصيص كنيسة من كنائس الموصل للطائفة البروتستانتية، إلا أن قوة القنصلية الفرنسية أفشلت مسعاه، ومن جانب آخر عملت الحكومة البريطانية على دعم النشاط البروتستانتي في الموصل بدوافع سياسية، فعندما هرب بطريرك النساطرة من الموصل إلى أورميا الإيطالية عام 1847م،ألحت الحكومة البريطانية عليه بالعودة إلى الدولة العثمانية، وقامت بريطانيا بإقناع الباب العالي بمساعدة البطريرك، بحجة أن النساطرة سيظلون بلا قائد وسيضعون أنفسهم تحت حماية فرنسا الكاثوليكية.[2]

وفي ثمانينات القرن التاسع عشر تشكلت إرسالية تبشيرية جديدة هي (تبشير الكنسية)، التي أَسست لها في 1882م مستشفىً في بغداد وامتد نشاطها إلى الموصل، ومن أبرز من عمل فيها أنطوان كفرايل، ولايبرز برزس، وديكرام الذي قام بجولات واسعة في أطراف الموصل، وفي مناطق الآشوريين والأيزيديين قبيل الحرب العالمية الأولى.[3]

وعلى اعتبار أن العراق مهد للحضارات المجيدة بدءاً من السومرية ومروراً بالبابلية والآشورية، كان التنقيب عن الآثار منذ منتصف القرن التاسع عشر مجالاً حيوياً لتغلغل بعثات التنقيب الأوروبية الفرنسية والبريطانية والألمانية في عموم العراق، ولاسيما الموصل وأطرافها، حيث الأطلال الآشورية، مثل: آشور ونمرود (كلخو)

---

[1] السعدي، **المصالح الأجنبية في الموصل 1834–1914م** ، ص: 50

[2] السعدي، المرجع السابق، ص 49

[3] السعدي، المرجع نفسة، ص: 51

ونينوى وخرسباد، مع العلم أنه لم يكن لدى هؤلاء الأوروبيين معلومات كافية عن هذه الآثار غير ما ورد ذكره في أسفار العهد القديم (التوراة)، أو في كتابات المؤرخين الإغريق.[1]

ولقد جاء النشاط الآثاري البريطاني وبشكل خاص في الموصل، لأسباب عّدة، منها:

1. اهتمام بريطانيا الكبير بالتنقيب عن الآثار واكتشافها.
2. خوف بريطانيا من تزايد النفوذ الفرنسي السياسي في العراق، عن طريق النشاط الآثاري الذي تقوم به.[2]

وقد سبق الإنجليز أقرانهم الفرنسيين في الإشارة إلى أهمية آثار العراق، إلا أهم تأخروا في التنقيب عنها، وكان لإسهام "روانصون" القنصل البريطاني في بغداد في دعم عمليات التنقيب أثر بارز، حيث وضع خبراته وإمكانياته الدبلوماسية في خدمة شخصية ذاع صيتها في مجال التنقيب عن الآثار في العراق وبلاد فارس، وهو (هنري أوستن لايارد)، ويعد لايارد أحد أعلام التنقيبات الآشورية، حيث قام بزيارة الكثير من المواقع الأثرية في بلاد الآشوريين والكلدان والبابليين، وزار الموصل خلال أيام الاضطرابات بين العثمانيين والمصريين، ورسم مخططات للأبنية التي ما زالت أجزاء منها قائمة.[3]

هذا النشاط الذي قام به لايارد، قد جعل السفير البريطاني في إستانبول يقرّبه إليه، ويضعه في قائمة الرجال غير الرسميين الذين من الممكن أن يقدموا خدمات لبريطانيا، وفي عام 1845م عاد لايارد إلى الموصل ومعه 200 جنيه إسترليني، وترخيص بالتنقيب عن الآثار في المدن الآشورية بموجب فرمان عثماني[4]، واتجه لايارد أول

---

(1) جابر خليل إبراهيم، **موسوعة الموصل الحضارية**، جامعة الموصل، دار الكتاب للطباعة والنشر، ط1، 1991، ص: 489

(2) السعدي، **المصالح الأجنبية في الموصل 1834_ 1914م**، ص: 67

(3) السعدي، المرجع السابق، ص: 68

(4) إبراهيم، **موسوعة الموصل الحضارية**، ص: 492

الأمر إلى "النمرود[1]" حيث بدأ أول تنقيباته سراً، وهناك حصل على ألواح فيها مشاهد من معارك تعود إلى العهد الأشوري، ومن ثم وصلت أخبار تنقيباته إلى الوالي العثماني، فأمر بإيقافها، خوفاً من تهريب تلك الآثار الثمينة خارج حدود الدولة العثمانية وسرقتها، إذ إن الآثار تُعتبر ثروة اقتصادية مهمة، ومن ثم فإن الأمر بحمايتها يُعطي قيمةً حضاريةً كبيرةً للبلد، ويعود عليها بفوائد اقتصادية كبيرة ومستمرة، إذ إنها تدعم قطاع السياحة.[2]

وأخذ لايارد بتوسيع أعماله في النمرود، وذلك بعدما زاد القنصل البريطاني صرفياته إلى 2000 جنيه إسترليني، وقسم أعماله إلى مجموعات، واستعان بعدد كبير من الأهالي لحفر وسحب المنحوتات، وتمكن من اكتشاف عدد من القصور والمعابد، وكل هذه الآثار الضخمة التي اكتُشفت في النمرود، كانت تُرسل إلى بغداد ثم إلى البصرة، ثم تُشحن إلى لندن وأدت النجاحات المتتالية التي حققها لايارد في مجال التنقيب عن الآثار، إلى زيادة رغبته في إجراء تنقيبات أخرى في نينوى وآشور وخرسباد، وذلك بعد أن تم إغلاق القنصلية الفرنسية في الموصل، وتوقفت أعمال التنقيب الفرنسية فيها عام 1848م.[3]

كما حاول لايارد التنقيب في تل النبي يونس (ع)، إلا أنه لقي معارضة شديدة من الأهالي، فاتفق مع أهالي الدور القريبة على التنقيب سراً، ووصل في تنقيباته إلى قصر أسرحدون، ومن ثم إلى تل قوينجق _على الرغم من معارضة القنصل الفرنسي له باعتبارها منطقة تنقيب فرنسية_ وسافر بعد ذلك إلى لندن، ثم عاد عام 1849م ومه مبلغ 3000 جنيه إسترليني لاستثمارها في عمليات التنقيب، وبدأ المتحف البريطاني بالإشراف على عمليات التنقيب وتمويلها، وأوعز إليه بنقل جميع الكنوز الأثرية، أما التي يصعب نقلها فتُصوّر أو يُعمل لها

---

(1) نمرود، مدينة أثرية تاريخية، تقع في الموصل شيدها الأشوريون إبان القرن الثالث عشر قبل الميلاد، في زمن الملك شلمنصر الأول (1245_1274 ق- م)، وكانت عاصمة لهم. انظر: عامر سليمان وآخرون، **العراق في التاريخ**، بغداد، دار الحرية، ط1، 1983، ص: 132

(2) السعدي، **المصالح الأجنبية في الموصل 1834_ 1914م**، ص: 69

(3) السعدي، المرجع السابق، ص: 70

مجسمات جبسية وتُدفن في أماكنها، وفي عام 1851م، ترك لايارد مهمة التنقيب إلى وكيله في العمليات (هرمز رسام)، وهو شقيق (كرستيان رسام) القنصل البريطاني في الموصل، وغادر البلاد بصورة نهائية. [1]

عمل هرمز رسام بالتنقيب خلال الفترة من 1851م وحتى 1854م، واستطاع اكتشاف آثار مهمة أبرزها: القصر الكبير لآشور بانيبال المعروف بـ سردنابول في تل قوينجق، والذي قُسّم بين بريطانيا وفرنسا، فأصبح القسم الشمالي خاصاً بالتنقيبات الفرنسية، والقسم الجنوبي خاصاً بالتنقيبات البريطانية، ولم يكن رسام مقتنعاً بهذا التقسيم بل أراد التنقيب في التل جميعه، وبعد أن غادر إلى إنجلترا ورفض العودة إلى الموصل لأسباب خاصة، تم تعيين (وليم كنت لوفتس) بديلاً عنه للقيام بالتنقيبات وقد لقي لوفتس دعماً ومساندةً من أشخاص كثيرين في أعماله التنقيبية، وخلال العامين 1854_ 1855م قام لوفتس بالتنقيب في أماكن عديدة في بلاد آشور، واستطاع الكشف عن أقسام عديدة من الأبنية في تل قوينجق، واستخرج منها قطع آجر ورقميات.[2]

وقد توقف النشاط الآثاري البريطاني في الموصل سنة 1855م، وبدأ النشاط العلمي في بريطانيا لدراسة الاكتشافات الآشورية، وفك الرموز المسمارية، وجاء بعد ذلك (جورج سميث) الذي أبدى مهارة كبيرة في حل الرموز المسمارية، وزار الموصل في 17 آذار 1873م، لكنه لم يستطع المباشرة في التنقيبات فوراً، وزار المواقع الأثرية في طريقه بعد مغادرته إلى بغداد، وعاد إلى الموصل بعد صدور أمر فرماني يخوله التنقيب عن الآثار لمدة سنة واحدة.[3]

أجرى سميث تنقيباته في النمرود وتل قوينجق، وأنهى هذه التنقيبات في 9 حزيران عام 1873م بعد أن وجد الجزء الثاني من اللوح الذي فيه بقية تفاصيل قصة الطوفان، فضلاً عن قطع ورقميات آثارية أخرى، ثم عاد

---

(1) إبراهيم، **موسوعة الموصل الحضارية**، ص: 493

(2) السعدي، **المصالح الأجنبية في الموصل 1834_ 1914م**، ص: 74

(3) السعدي، المرجع السابق، ص: 75

مرةً أخرى قبل انتهاء فترة الفرمان العثماني، فخصصت إدارة المتحف البريطاني لهذا الغرض 100000 جنية إسترليني.

وصل سميث الموصل في 1 كانون الثاني عام 1874م، وأجرى تنقيبات أخرى في تل قوينجق وأخرج قطعاً آثارية أخرى، وبعد انتهاء المدة المحددة في الفرمان، عاد إلى لندن، لكنه بعد ذلك عاد في رحلة ثالثة زار فيها بغداد والموصل، تزامنت مع حصوله على امتياز لا مثيل له في السخاء من الدولة العثمانية، وربما يعود السبب في ذلك إلى تراجع قوة الدولة العثمانية وضعفها، وذلك بمنحه الإذن بالتنقيب في أي مكان من الدولة العثمانية دون أي قيد أو شرط في اللائحة القانونية الخاصة بالتنقيب عن الآثار.[1]

في ذلك الوقت، بدأت السلطات العثمانية تشعر بأهمية المكتشفات الأثرية التي تُنقل إلى متاحف أوروبا، وفي إجراء رسمي لجأ المتحف الإمبراطوري في إستانبول إلى إصدار قوانين جديدة يمنع فيها إعطاء حق التنقيب لأي منقب في أكثر من موقع واحد، وأحقية الدولة العثمانية في الحصول على الآثار المكتشفة، غير أن هذا الإجراء كان شكلياً فقط، إذ استمرت القطع الأثرية بالخروج إلى أوروبا، لكن هذه المرة عن طريق التجار الذين منحتهم الحكومة العثمانية امتيازات كثيرة فيها.[2]

ويتبين من خلال هذا العرض، بأن النشاط البروتستانتي الإنجليزي ظلّ فاعلاً كلما كانت السياسة الإنجليزية تجد له أسباباً تدعمه في بقائه كأحد أساليب المواجهة المهمة والمنافسات الدولية الأخرى، وبأن التبشير البريطاني لم يكن سوى وسيلة من وسائل التوسع الاستعماري في العراق، فلم يكن الدافع الديني هدفاً مهماً لها، حيث لطالما أجج سفراءها وقناصلها العداء بين الطوائف المسيحية نفسها، بقصد السيطرة وزيادة النفوذ، بالإضافة إلى أنهم عملوا على ربط تلك الطوائف بمصالحهم، عن طريق منحهم الحماية وترغيبهم بحكم أجنبي، بالإضافة إلى

---

[1] السعدي، **المصالح الأجنبية في الموصل 1834_1914م**، ص: 76

[2] السعدي، المرجع السابق، ص: 77

استغلال القناصل البريطانيين وقنصلياتهم للامتيازات التي منحتها لهم الدولة العثمانية في العراق من أجل تشجيع النشاط الآثاري والآثاريين الأجانب في العراق، ولاسيما في الموصل، وتوظيفها لنقل تلك الحضارة الغنية إلى أوروبا وسرقتها، والاستئثار بها، ولا يمكن تخيل تلك الدرجة من التساهل من الدولة العثمانية، لولا أنها أصبحت في تلك الفترة بحاجة إلى الدعم والمساندة من الدول الأوروبية، للتخلص من حالة الضعف التي كانت عليها.

المبحث الثالث: الامتيازات الممنوحة للولايات المتحدة الأمريكية (1833_ 1913م)

إن للولايات المتحدة الأمريكية دوراً فعالاً في إرسال بعثات تبشيرية إلى العراق، بهدف التمهيد لمجيء الأمريكان إلى المنطقة، ونشر أفكار السيد المسيح عليه السلام في المناطق الإسلامية، إذ تعود فكرة إرسال بعثات تبشيرية إلى خارج الولايات المتحدة الأمريكية إلى مطلع القرن التاسع عشر، عندما تأسس مجلس المندوبين الأمريكان للبعثات التبشيرية الخارجية في عام 1810م في مدينة بوسطن، وبعد ثلاثة أعوام من تأسيسه أرسل المجلس أول المبشرين إلى الهند.[1]

وقد بدأ نشاط المبشرين الأمريكان في العراق في النصف الأول من القرن التاسع عشر، وفي المناطق الشمالية بالتحديد، إذ إن هذه المناطق كانت تضمُّ سكاناً ينتمون إلى قوميات عربية وكردية، وأقليات عرقية ودينية مثل: الصابئة والأرمن والآثوريين[2] وغيرهم، وتركّز نشاطهم في ولايتي البصرة والموصل، وسيتم توضيح ذلك في مطلبين:

---

[1] كمال مظهر أحمد، **كردستان في سنوات الحرب العالمية الأولى**، ترجمة: أحمد الملا عبد الكريم، بغداد، د ن، ط1، 1984، ص: 72

[2] الآثوريين: ويقصد بهم النساطرة القاطنون في منطقة جبال هكاري وبهدنان وراوندوز، ويؤلفون ثماني عشائر، هي: التياري الكبرى والتياري الصغرى وتخو ومادياز وجبيلوا الكبرى وجبيلوا الصغرى وديزفال، انظر: خالد عبد المنعم، **"الآثوريون"**، **موسوعة العراق الحديثة**، بغداد، د ن، ط1، 1977، ص: 993

المطلب الأول: الحمـلات التـبشيرية الأمريكية في البــصرة(1891_1910م)

إن الدور الرئيس الذي قام به المبشرون الأمريكان كان في جنوب العراق، وبالتحديد في البصرة، حيث افتتحت الإرسالية التبشيرية الأمريكية المعروفة (بالإرسالية العربية)، أول مركز لها في البصرة عام 1891م، ليكون قاعدة لنشاطاتها الاستعمارية والتجسسية في منطقة الخليج العربي.[1]

وتألفت الإرسالية العربية من (جيمس كانتين)، و(فيليب فيلبس)، (وصموئيل زومير)، طلاب المعهد اللاهوتي للكنيسة المصلحة الهولندية، والتي اتخذت من مدينة نيو برونزليك في ولاية نيوجرسي الأمريكية مقراً لها، وهذه الإرسالية هي إرسالية بروتستانتية ذات أهداف تبشيرية في منطقة الخليج العربي والجزيرة العربية[2].

عندما انطلق كانتين في 18 كانون الأول 1890م من القاهرة قاصداً عدداً من الدول في رحلة استطلاعية للبحث عن موطئ قدم للإرسالية، وقع اختياره على البصرة لكثافة سكانها وموقعها الاستراتيجي الذي يمهد مهمة النفاذ إلى عمق الجزيرة العربية، فضلاً عن أنها حسب وثائق الإرسالية "الأنسب لفتح ثغرة نحو الهدف".[3]

ولم يكن اختيار مدينة البصرة من قبل البعثة كقاعدة ومحطة أولى لعملياتهم مسألة ارتجالية، بل كانت مسألة مدروسة، إذ إن الموقع الهام للبصرة، خوّلها بأن تكون المسيطرة على الرأس الشمالي للخليج العربي، بالإضافة إلى

---

[1] إبراهيم خليل العلاف، **"الجذور التاريخية للأطماع الأمريكية في العراق"**، ندوة الأطماع الأمريكية في العراق، نظمتها جمعية المؤرخين العراقيين فرع نينوى، بالتعاون مع اللجنة الاستشارية للثقافة والفنون في 4 أيار من عام 1995، ص: 1

[2] عبد المالك خلف التميمي، **التبشير في منطقة الخليج العربي دراسة في التاريخ الاجتماعي والسياسي**، الكويت، د.ن، ط1، 1982، ص: 45

[3] عبد الله ناصر السبيعي، **نشاط الإرسالية الأمريكية_ العربية للتبشير في شرق الجزيرة العربية**، مجلة الدارة، السعودية، السنة الثانية، عدد 1، 1982، ص: 132

أن الحكومة الأمريكية كان قد سبق لها أن أنشأت قنصلية هناك، واستطاع المبشرون الأمريكيون أن يعيشوا ويعملوا تحت حمايتها.[1]

وحصلت هذه الإرسالية ومنذ الأيام الأولى لعملها، على تعاون ومساعدة بعض المنظمات الأمريكية التي كانت قائمة في العراق آنذاك، ومنها: الإرسالية المتحدة، والمجلس المسيحي للشرق الأوسط، وجمعية الكنيسة التبشيرية، الأمر الذي ساعد الإرسالية على افتتاح فروع أخرى لها في العمارة عام 1895م، وفي الناصرية عام 1897م.[2]

وقد بدأت نشاطات وفعاليات المبشرين الأمريكان بالعمل في البصرة مع أوائل عام 1891م، ففي تلك الأيام نشط المبشرون_ والذين كان يرافقهم في معظم الأحيان موزعو كتب مسيحيون عرب من أهل الشام _ يقومون بنشر الكتب والكراريس، مثل الإنجيل والكتاب المقدس وغيرها، وكذلك الدخول في سجالات ساخنة مع أهالي البصرة حول المسيحية والإسلام، لكن ذلك الأمر لاقى معارضة شديدة من جانب السلطات العثمانية، والتي كانت تفرض في كثير من الأحيان على أعضاء الإرسالية، شروطاً قاسية للعمل، وتصادر في كثير من الأحيان كتبهم وكراريسهم، وتعتقلهم وتقفل مكتباتهم أحياناً أخرى، كما كانت السلطات العثمانية تدخل في مواجهات سياسية متعددة مع الأمريكان عن طريق القنصليات.[3]

---

(1) التميمي، **التبشير في منطقة الخليج العربي دراسة في التاريخ الاجتماعي والسياسي**، ص: 49

(2) السبيعي، **نشاط الإرسالية الأمريكية_ العربية للتبشير في شرق الجزيرة العربية**، ص: 133

(3) خالد البسام، **ثرثرة فوق نهر دجلة، حكايات التبشير المسيحي في العراق 1900_ 1935**، الأردن، دار الفارس للنشر والتوزيع، ط1، 2004، ص: 6

وبالمقابل كان تمتع المبشرين بالجنسية الأمريكية مبرراً لتدخل حكومتهم وقنصليتهم في أغلب الأحيان، بحيث أصبحت تمارس ضغطاً مستمراً على الحكومة العثمانية، مما سهل عمل المبشرين لدرجة كبيرة في العراق بشكلٍ عام وجنوب البصرة بشكلٍ خاص.[1]

وبالرغم من تلك الصعوبات، إلا أن الإرسالية الأمريكية بدأت عملها بالتبشير، ليس فقط في البصرة وبين أهلها، بل قام أعضاؤها أيضاً بالكثير من الرحلات القصيرة والطويلة لمدن وقرى جنوب العراق، وكانوا يوزعون فيها الكتب، ويفتحون المكتبات الصغيرة، ويحاولون إقامة علاقات طيبة مع الأهالي البسطاء، وكذلك نشطت الإرسالية في إصدار بعض المجلات والصحف باللغتين العربية والإنجليزية[2]، واستناداً إلى ما سبق يمكن للباحث القول أن القنصليات لم يكن عملها دبلوماسياً ومهنياً فقط، بل كانت تخدم الهدف الاقتصادي والاستعماري في الهيمنة والنهب، وهدفها الديني وتوظيف دورها ونفوذها السياسي والدبلوماسي لخدمة الحركة التبشيرية. وإلى جانب الرحلات والجولات، قامت الإرسالية ببناء بعض الأبنية الضرورية، مثل مدرسة البنات، وإقامة مسكن قريب من المدرسة لسكن أعضاء الإرسالية، ثم إنشاء مكتبة داخل أسوار مجمع مدرسة البنين بالعشار وسط البصرة.[3]

كذلك اهتمت الإرسالية بالعمل الطبي في البصرة، واعتمد المبشرون على البساطة، والتقشف، والمساعدات الطبية، إلى جانب المعارف الدينية، بحجة أنهم يعملون ابتغاء وجه الله فقط، وقدّم المبشرون خدمات طبية بهدف تبشيري لأهالي البصرة والقرى والمدن المجاورة لها، ويُعزى توجه الأمريكان نحو الميدان الطبي والتعليمي إلى إدراكهم بأن ذلك من أفضل الوسائل للتقرب من الناس هناك، مستغلين حاجاتهم الصحية والمعيشية، ومنذ عام 1891م بدأت الخدمات الطبية التي قدمها المبشرون الأمريكيون في البصرة، وفي عام 1894م التحق الدكتور (ج. ت.

---

(1) البسام، **ثرثرة فوق نهر دجلة، حكايات التبشير المسيحي في العراق 1900_1935م**، ص: 7

(2) عبد الرزاق الهلالي، **تاريخ التعليم في العراق في العهد العثماني، 1838_ 1917م**، بغداد، 1959، د.ن، ط1، ص: 201

(3) البسام، **ثرثرة فوق نهر دجلة، حكايات التبشير المسيحي في العراق 1900_ 1935م**، ص: 8

ويكوف) بالإرسالية في البصرة، وصادف قدومه مرض الحمى، مما تطلب جهوداً كبيرةً لم يستطع الطبيب المذكور القيام بها لوحده، مما استوجب إحضار طبيب آخر، وبالفعل قدم الدكتور (توماس) إلى الإرسالية في عام 1895م[1]، وقد كان للإرسالية آنذاك مشفى صغير وصيدلية يُصرف منها الدواء مجاناً، وكلاهما في منزل مؤجر بالقرب من النادي الإنجليزي[2]، وكان عام 1910م من أهم الأعوام في تاريخ الإرسالية من الناحية الطبية، حيث شهد الحصول على تراخيص من الدولة العثمانية بوضع حجر الأساس لمستشفى الإرسالية، وهو مستشفى (لانسنج التذكاري)[3]، والذي كان له دور كبير في معالجة الجرحى وأسرى الحرب خلال الحرب العالمية الأولى.[4]

أما في المجال التعليمي، فإنه يمكن القول أن الحكومة العثمانية، وبعد جهود مضنية سمحت للمبشر (موردريك) بافتتاح أول مدرسة للإرسالية في البصرة في عام 1908م، وقد بدأت بثلاثين تلميذاً، وكانت معظم مناهجها تُدرّس باللغة العربية، وسُمّيت باسم مدرسة (الرجاء العالي)، أما مدرسة البنات التي أُنشِئَت فيما بعد، فقد سُمّيت مدرسة (الرجاء للبنات)[5]، واستمر نشاط هاتين المدرستين ولم يتوقف إلا لمدة أسبوعين عند احتلال القوات البريطانية للبصرة، ثم عادتا في ظل ضعف وتراجع الحكم العثماني لممارسة نشاطهما وبلغ عدد طلابهما (146) طالباً[6]، وتخرج منهما فيما بعد عدد كبير من أبناء البصرة[7]، ومن الواضح أن أهداف المدرستين

---

(1) التميمي، **التبشير في منطقة الخليج العربي دراسة في التاريخ الاجتماعي والسياسي**، ص :90_ 91

(2) العلاف، **"الجذور التاريخية للأطماع الأمريكية في العراق"**، ص: 1_ 2

(3) التميمي، **التبشير في منطقة الخليج العربي دراسة في التاريخ الاجتماعي والسياسي**، ص: 101

(4) T. Arnold Welson, Loyalties Mesopotamia 1914-1917, (N.D.N.P), P77

(5) التميمي، **التبشير في منطقة الخليج العربي دراسة في التاريخ الاجتماعي والسياسي**، ص: 168

(6) جون فان آيس، **أقدم أصدقائي العرب**، ترجمة جميل عمسو، بغداد، د.ن، ط 1، 1949، ص: 338

(7) الهلالي، **تاريخ التعليم في العراق في العهد العثماني، 1838_ 1917**، ص: 204

عموماً كانت تحويل التلاميذ جميعاً إلى المسيحية، فقد كان أحد الدروس اليومية لهم مثلاً، هو قراءة الإنجيل وتفسيره.[1]

وبعد حوالي أربع سنوات من استقرار عمل الإرسالية الأمريكية في البصرة، انطلق مبشروها إلى المدن العراقية الكبيرة والصغيرة في الجنوب، وفي نهاية عام 1895م بدأ العمل في مدينة العمارة ثم في مدينة الناصرية، وفي عام 1897م تمّ افتتاح مكتبة للكتاب المقدس في كلتا المدينتين.

وإلى جانب بعض مدن جنوب العراق، تواجد أعضاء الإرسالية الأمريكية في العاصمة بغداد، غير أن ذلك التواجد لم يكن له نفس النشاط والخدمات والحماس مثل فرع البصرة، وقد يكون السبب الأهم في ذلك، هو وجود إرساليات تبشيرية أوروبية وأمريكية أخرى فيها بحضورٍ كبيرٍ، علاوةً على أن الإرسالية كانت تعتمد على البصرة لأنها كانت قاعدة انطلاق لجميع رحلاتها وأعمالها التبشيرية وخدماتها الطبية والتعليمية لجميع بلدان الخليج.[2]

ويتضح من خلال هذا العرض، أنه كان للبعثات التبشيرية الأمريكية دورٌ كبيرٌ في نشر الدعاية الأمريكية في العراق بشكلٍ عام، والبصرة بوجهٍ خاص، وذلك من خلال الكتب والكراريس وبمختلف اللغات، وقد أكد الأمريكان من خلال المدارس المسيحية والإرساليات التبشيرية، على تعزيز الرؤية البروتستانتية للمسيحية، والعمل على استخدام النشر كوسيلة للتشجيع على القراءة باللغة الإنجليزية أو أي لغة أوروبية من اللغات الأم للإرساليات التبشيرية في الأراضي العثمانية ككل.

---

[1] البسام، **ثرثرة فوق نهر دجلة حكايات التبشير المسيحي في العراق 1900_ 1935**، ص: 12

[2] البسام، المرجع السابق، ص: 13

المطلب الثاني: الحملات التبشيرية الأمريكية في الموصل (1840_ 1913م)

حظيت الموصل خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، باهتمام الولايات المتحدة الأمريكية، حالها حال الدول الأوروبية الكبرى بريطانيا وفرنسا وروسيا، وذلك بسبب الأهمية الاقتصادية والاستراتيجية للموصل، ووقوعها على ممر مهم للقوافل التجارية، وهو ما عُرِفَ تاريخياً (بطريق الحرير[1]) الذي يمر منها قادماً من الشرق في الصين، وانتهاءً إلى موانئ بلاد الشام على البحر المتوسط، في طريقه إلى أوروبا، وبالتالي فإن النشاطات التبشيرية كانت إحدى أهم المصالح التي تعمل من أجلها هذه الدول.

وتُعد كنيسة الموصل التي تأسست عام 1840م، من أقدم الكنائس التي أقامها البروتستانت، وقد انتظم عملها بعد أن انضم إليها تسعة أشخاص عام 1851م[2]، وكان نمو عمل هذه الكنيسة بطيئاً جداً، إذ لم يتجاوز عدد أعضائها الـ (60) شخصاً حتى عام 1896م، ومعظم المنتمين إليها كانوا من السريان والأرثوذكس والكلدان[3]، أما الدوافع التي حملت هؤلاء الأشخاص إلى التحول إلى البروتستانتية، فهي متنوعة، ومنها:

1. منهم من فضّل معتقدات البروتستانت على معتقداتهم السابقة.
2. إن منهم من غضب على رجال الدين التابعين لكنائسهم السابقة.
3. إن منهم من ركض وراء الإغراءات الشخصية والمادية، وغير ذلك من الأسباب.[4]

---

[1] نايف الحمري، **استعادة طريق الحرير التاريخي في العصر الحديث**، سفارة جمهورية الصين الشعبية لدى المملكة العربية السعودية، الرياض، انظر: الرابط الالكتروني:
http://sa.china-embassy.gov.cn/ara/zt/75/201601/t20160127_2041386.htm

[2] وهم: ميخائيل الساعاتي ووالدته فريدة، وحنا نقار وأنطون سهدى وامرأته فريدة وابنه إلياس وارمبا شامبر وجبوري عبو خياط وميخائيل جمالا، انظر: غيمة، **البروتستانت والإنجيليون في العراق**، ص: 162

[3] غنيمة، المرجع السابق، ص: 156

[4] جواد رضا رزوقي السبع، **تغلغل نفوذ الولايات المتحدة في الدولة العثمانية 1830_ 1909**، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية الآداب، 2006، ص: 235

أما السبب الذي عرقل مساعي المبشرين البروتستانت فهو أن فرمان عام 1850م القاضي باعتراف الدولة العثمانية بالطائفة البروتستانتية اعترافاً رسمياً، لم يستفد منه أهالي الموصل، حيث استمرت الطوائف التي كان البروتستانت ينتمون إليها سابقاً تقاومهم بحرمانهم من الكنيسة، وتفرض عليهم جزية باهظة، إلى حين صدور فرمان سنة 1854م الموجه إلى والي البصرة، والقاضي بوجوب حماية البروتستانت، وبالتالي فإن عمل الإرسالية كان محمياً من الدولة العثمانية، لكنه كان يواجه معارضة ومضايقة من الإرساليات والكنائس المسيحية الأخرى.[1]

وفي عام 1844م، وصل إلى بغداد مبشرٌ موفدٌ من جمعية لندن، لنشر المسيحية بين اليهود، وقام هذا الموفد بتأسيس جمعية امتد نشاطها إلى الحلة والبصرة والموصل، وافتتحت هذه الجمعية معهداً في بغداد لتلقين اليهود مبادئ الديانة المسيحية البروتستانتية، وأنشَأَت مكتبة ومطبعة ومصلى، ولكن بالرغم من العمل المتواصل لمدة تزيد على عشرين عاماً، فإن عدد اليهود الذين تم تحويلهم إلى البروتستانتية لم يتجاوز عدد أصابع اليد الواحدة.[2]

وفي النصف الثاني من القرن التاسع عشر، أصبحت الموصل مسرحاً لصراع البعثات التبشيرية البروتستانتية، وتعرضت محطة الموصل إلى انتقالها من إرسالية إلى أخرى في فترات زمنية قصيرة[3]، فإرسالية المجلس الأمريكي التي تسلمت محطة الموصل في عام 1841م، تخلت عنها في عام 1845م، وحلّت محلها إرسالية الكنيسة الأسقفية في الولايات المتحدة الأمريكية، التي كانت بإشراف القس (هرشيو ساوثكيت)، المقيم في إستانبول، وبسبب فشلها في مهامها، عاد المجلس الأمريكي ليؤسس في 1850م الإرسالية الآثورية التي شملت منطقة

---

(1) غنيمة، **البروتستانت والإنجيليون في العراق**، ص: 157

(2) غنيمة، المرجع السابق، ص: 159

(3) غنيمة، المرجع نفسه، ص: 65

عملها ولايات: الموصل، وماردين، وديار بكر[1]، وبجهود ممثلي بريطانيا وروسيا والولايات المتحدة الأمريكية حصلت الطائفة البروتستانتية (التي شملت أتباع جميع الكنائس البروتستانتية، كالمشيخية والأسقفية والميثودستية) على الاعتراف الرسمي.[2]

وقد اعتمد المبشرون الأمريكيون أساليب متنوعة في عملهم التبشيري منها فتح الكنائس والجمعيات الخيرية والمستشفيات والمدارس والكليات والمكتبات وغيرها، إلا أنهم ركزوا وبشكل كبير على المؤسسات التعليمية، لأنها تمكن المبشرين من التغلغل في المجتمعات، وغرس أفكارهم في أذهان الأطفال وغير المتعلمين، ومن ثم تحويل المسلمين واليهود إلى المسيحية إن استطاعوا، وتحويل نصارى المنطقة من مذاهبهم المتعددة إلى المذهب البروتستانتي، ولاسيما أن الدولة العثمانية كانت في بدايات القرن التاسع عشر تعاني من نقص شديد في أعداد المدارس، وتعاني من تفشي الأمية كنتيجة طبيعية وحتمية لانخفاض المستوى المعيشي للسكان وانتشار الفقر بينهم، وذلك قبل بدء حركة الإصلاحات والتنظيمات في الدولة العثمانية التي سيتم تناولها لاحقاً، والتي جاءت كرد فعل للدولة العثمانية على توسع حركات الإرساليات في أرجاء الدولة العثمانية، لأهداف دينية واستعمارية في آن معاً.[3]

وقد استهلّ المبشرون الأمريكان عملهم في ولاية الموصل في بادئ الأمر بمهمة شبه استطلاعية، حيث أوفد المجلس الأمريكي المبشر (جوستن باركنز[4])، بصحبة الدكتور (أساهيل جرانت)[1] إلى

---

[1] غنيمة، **البروتستانت والإنجيليون في العراق**، ص: 143

[2] غنيمة، المرجع السابق، ص: 153

[3] عامر بلو إسماعيل، **التعليم التبشيري الأمريكي في الموصل منذ أواخر العهد العثماني حتى عام 1932**، مجلة التربية والعلم، مركز دراسات الموصل، جامعة الموصل، مج 16، عدد 2 سنة 2009، ص: 61

[4] جوستن باركنز: مبشر وقس أمريكي شهير، ولد عام 1805م، عمل كمبشر لمجلس المندوبين الأمريكان للبعثات التبشيرية في أُروميا، وقضى فيها 35 عاماً، انظر: إسماعيل، **التعليم التبشيري الأمريكي في الموصل منذ أواخر العهد العثماني حتى عام 1932** ، ص: 62

أُروميا غرب إيران عام 1833م لفتح محطة رئيسية هناك، وهي محطة امتد نشاطها إلى جبال كردستان والموصل لاحقاً[2]، وفي عام 1835م أرسل مجلس الكنيسة الأسقفية البروتستانتية في الولايات المتحدة الأمريكية[3] القس (هرشيو ساوثكيت)[4] لدراسة إمكانية التبشير في بلاد فارس والعراق والأناضول، وبعد أن قضى سنتين في المنطقة، أوصى ساوثكيت مجلس الكنيسة الأسقفية بفتح إرسالية تبشيرية لطائفة اليعاقبة[5]، وفعلاً تم افتتاح مدرسة للسريان الأرثوذكس في مدينة الموصل، وعُهد بإدارتها إلى القس (ميخائيل جمالا)، الذي اضطرّ إلى غلقها بعد مدة قصيرة، بسبب ضعف التمويل الذي كانت المدرسة بحاجة إليه، الأمر الذي دفع بـ ساوثكيت إلى الانسحاب من الموصل.[6]

---

(1) أساهيل جرانت: مبشر أمريكي ولد في نيويورك عام 1807، درس الطب، واهتم بالعمل التبشيري منذ عام 1834، وتوجه إلى أُروميا وبلاد فارس عام 1835، وتوجه إلى الموصل عام 1844م وتوفي فيها، انظر: " Asahel Grant", Appleton's Encyclopedia, Virtual American Biographies, 2001.

(2) إسماعيل، **التعليم التبشيري الأمريكي في الموصل منذ أواخر العهد العثماني حتى عام 1932**، ص: 62

(3) وهي كنيسة بروتستانتية، وطائفة أنجليكانية رئيسية في الولايات المتحدة الأمريكية، ويطلق عليها أحياناً (الكنيسة الأسقفية البروتستانتية)، أو (الكنيسة الأسقفية الأمريكية)، تعد من أكبر الطوائف البروتستانتية في أمريكا الشمالية، انظر:
B. DRUMMOND AYRES Jr., " THE EPISCOPALIANS: AN AMERICAN ELITE WITH ROOTS GOING BACK TO JAMESTOWN ", New York Times,19-12-2011."

(4) ولد في مدينة بورتلاند بولاية ماين الأمريكية، عين كاهناً في معهد أندوفر للاهوت، وأصبح عضواً في الكنيسة الأسقفية الأمريكية عام 1834، التحق كأسقف تبشيري في الدولة العثمانية، وتنقل بين العراق والولايات العثمانية، انظر: إسماعيل، **التعليم التبشيري الأمريكي في الموصل منذ أواخر العهد العثماني حتى عام 1932**، ص: 63.

(5) هم المسيحيين الأرثوذكس من أرمن وسريان، ممن سكنوا البلاد العربية في العراق وبلاد الشام، وجاءت تسميتهم نسبةً إلى يعقوب البرادعي الذي نصبته الملكة ثيودورا ملكة سوريا عام 545 م مطراناً عاماً للسريان على يد ثيودوسيوس بطريرك الإسكندرية الذي كان منفياً في القسطنطينية، وابتدأ البرادعي بعد نيله لصفة شرعية بإحياء الكنيسة السريانية الأرثوذكسية، وأقام لها من جديد عشرات المطارنة ومئات الكهنة والشمامسة، بعد أن أذاقهم البيزنطيون أصناف العذاب والقتل، وتوفي عام 578 م، انظر: مبارك محمد الطراونة، **الحياة الاجتماعية في بلاد الشام في عصر المماليك الشراكسة (784هـ_ 922م)**، عمان، الأردن، دار جليس الزمان، ط1، 2010، ص: 78

(6) إياد ياسين سرحان، **بواكير النشاط الأمريكي في العراق حتى عام 1921**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة الموصل، 2001، ص: 74_ 75

وفي عام 1842م وصل الموصلَ القسُّ (جورج برس بادجر) ممثل رئيس أساقفة كانتربري ومطران لندن، للعمل بين النساطرة والكلدان[1]، وراح يبذل أقصى جهوده لجذب الكنيسة الآثورية إلى الأنجليكانية، وإبعادها عن المنشقين الأمريكان والكنيسة الكاثوليكية، فضلاً عن إحداث انشقاق بين صفوف الكلدان الذين تحولوا إلى الكنيسة الكاثوليكية، إلا أنه فشل في جميع محاولاته.[2]

وفي عام 1864م، قَدِم المبشر الأمريكي الدكتور حسقيل وزوجته إلى الموصل، وشيّدا مدرسة فيها وتركاها في عهدة أحد القساوسة البروتستانت، وغادرا الموصل عام 1864م[3]، كما قام المبشرون في الموصل بشراء أراضٍ واسعة في المدينة ليشيدوا عليها دوراً مريحة لهم، ولإقامة مشاريعهم الثقافية والطبية، إلا أن قلّة التبرعات في الولايات المتحدة الأمريكية بسبب الحرب الأهلية الأمريكية (1861_ 1865م)، وعدم الحصول على الموافقات اللازمة نتيجة قلة اهتمام القساوسة الأمريكيين بالإرساليات والمدارس خلال المدة (1860_1880م)، كانت من العوامل التي أدت إلى تغيير المبشرين لخططهم[4]، فضلاً عن الرفض الشعبي الذي قوبلوا به بسبب المحاولات المتكررة لتلك الإرساليات وجهودها في تغذية النعرات الطائفية والمذهبية، والتي حققت بعض النجاحات في تحويل قسم من الأرمن مثلاً من المذهب الأرثوذكسي إلى المذهب الكاثوليكي.[5]

---

(1) الكلدان: تسمية أطلقت على فئة من المسيحيين الشرقيين (النساطرة) حينما انتموا إلى كنيسة روما في القرن الخامس عشر، فأطلق عليهم البابا تسمية الكلدان. انظر: الأب . ألبير أبونا، **تاريخ الكنيسة الشرقية**، (2ج)، بغداد، التايمس للنشر والطباعة، جـ1، ص: 18.

(2) مذهب مسيحي يتكون من الكنائس التي تتمتع باتصالات تاريخية ترجع إلى الكنيسة الأنجليكانية أو ترتبط بمعتقدات مماثلة وبهياكل العبادة والكنيسة، ويرجع مصطلح الأنجليكانية إلى عبارة لاتينية تعني الكنيسة الإنجليزية، وتعد هذه الطائفة ثالث أكبر طائفة مسيحية، انظر: Hein, David, and Charles R. Henry, editors (2010). Spiritual Counsel in the Anglican Tradition https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A3%D9%86%D8%AC%D9%84%D9%8A%D9%83%D9%8A%D8%A9

(3) الطائي، **الاتجاهات الإصلاحية في الموصل في أواخر العهد العثماني وحتى تأسيس الحكم الوطني**، ص: 111

(4) إسماعيل، **التعليم التبشيري الأمريكي في الموصل منذ أواخر العهد العثماني حتى عام 1932** ص: 63

(5) بعد أن أسس المبشرون الأمريكان الجامعة الأمريكية في بيروت عام 1866م، ظهرت لديهم الرغبة لتكرار هذه التجربة في الموصل، فأجروا اتصالات عديدة في نهاية القرن التاسع عشر مع السلطات العثمانية لتحقيق هذه الهدف، إلا أن طلبهم قوبل بالرفض من قبل السلطات العثمانية

وظل هذا الوضع قائماً حتى عام 1892م، ثم تسلم مجلس الكنيسة المشيخية في الولايات المتحدة الأمريكية إدارة المحطة حتى عام 1898م، إلا أن هذه الإرسالية لم تبدأ عملها في الموصل إلا عام 1900م[1]، وفي ذلك العام افتتحت مدرستين: واحدة للبنين وأخرى للبنات، كما أنشأَت مكتبة لبيع الكتب الدينية، واستقدمت معلمين من ماردين لخدمة الكنيسة والمدارس، وعهدت بإدارة شؤون الطائفة وإدارة المدرسة إلى القس مارتن، الذي ظلّ يديرها حتى اندلا ع الحرب العالمية الأولى عام 1914م.[2]

وقد بدأت الحكومة العثمانية تعتمد سياسة متشددة مع الإرساليات التبشيرية، واصطدم نشاط هذه الإرساليات مع توجه الحكومة العثمانية الهادف إلى القيام بإصلاحات في الدولة العثمانية بشكلٍ عام، وخاصةً في مجال التعليم، إذ صدرت قوانين عثمانية عام 1869م لتحديث التعليم، ووضْعِ أسسٍ ونظام لتأسيس المدارس الخاصة، بما في ذلك مدارس الطوائف والمدارس الأجنبية، وأكدت هذه القوانين على ضرورة تقديم ترخيص من أجل تأسيس هذه المدارس، فضلاً عن ضرورة حصول المعلمين في هذه المدارس على شهادات معترف بها رسمياً، وإخضاع كتبها ومناهجها لمراقبة وإشراف الإدارة المحلية للمعارف[3]، ويُفترض أن هذه التشريعات العثمانية، جاءت نتيجة تزايد شكوك الدولة العثمانية حول علاقة نشاطات المدارس التبشيرية بحركات التمرد التي تحدث بين الشعوب المنضوية تحت لواء الدولة وارتباط هذه المدارس بالتحريض على الخروج على الدولة العثمانية، بالإضافة إلى محاولة تمزيقها والقضاء عليها، وبالتالي فإن مناهج هذه المؤسسات أصبحت تتعارض مع سياسة الدولة العثمانية ووجودها.

وأهالي الموصل، وهذا يؤكد عدم ترحيب الشعب العراقي بالمبشرين الأمريكان، انظر: سرحان، **بواكير النشاط الأمريكي في العراق حتى عام 1921**، ص: 105

(1) غنيمة، **البروتستانت والإنجيليون في العراق**، ص: 65_ 66

(2) سرحان، **بواكير النشاط الأمريكي في العراق حتى عام 1921**، ص: 105

(3) السبع، **تغلغل نفوذ الولايات المتحدة في الدولة العثمانية 1830_ 1909**، ص: 235

وقد واجهت المدارس البروتستانتية هذه التعليمات والإجراءات العثمانية، التي هي جزء من خطة الإصلاح التي تبنتها الحكومة العثمانية، الأمر الذي ولّد نزاعاً مستمراً بينها وبين السلطات العثمانية، امتد حتى النصف الثاني من القرن التاسع عشر، لذلك فإن الفرمان الذي أصدرته الدولة العثمانية في 19 كانون الثاني من عام 1875م، قد أكد على أن يكون ترخيص بناء المدارس صادراً من السلطان العثماني وليس من إدارة المعارف المحلية كما كان سابقاً.[1]

وطبقاً لذلك أَغْلقت السلطات العثمانية ثلاثين مدرسة تابعة للمبشرين الأمريكيين، وهددت اثنتين وستين مدرسة أخرى بالإغلاق، لأنها تعمل دون تصريح رسمي، وكان الموقف المتشدد من المدارس التبشيرية الأجنبية قد ظهر بشكلٍ واضح في عهد السلطان عبد الحميد الثاني، الذي كان يرى بأن هناك علاقة بين الثورات والانتفاضات، وبين نشاط هذه البعثات ودورها في تحريض المجتمع ضد السلطات العثمانية، فضلاً عن رأيه بأنها وسيلة بيد الدول الأجنبية للتدخل في بلاده.[2]

وفي إطار سعي الحكومة الأمريكية لمواجهة الإجراءات العثمانية، فقد استعانت بالحكومة البريطانية للتدخل واستثناء المبشرين الأمريكيين من إجراءات الحكومة العثمانية ضدهم، ومن جانب آخر مارست البعثات والإرساليات التبشيرية الأمريكية أساليبَ شتى لإثارة عواطف الأمريكيين والبريطانيين للحصول على تبرعات، ولتصعيد الضغط على الحكومة العثمانية، إلا أن هذه الأساليب والسياسات لم تثنِ الحكومة العثمانية عن سياساتها، وظلت مصرّة على موقفها، لذلك اضطر الوزير الأمريكي المقيم في إستانبول (لويس والاس)، إلى

---

[1] السبع، **تغلغل نفوذ الولايات المتحدة في الدولة العثمانية 1830_ 1909** ، ص: 236

[2] السبع، المرجع السابق، ص: 237

إعادة النظر في المدارس التبشيرية وأوضاع المعلمين، ومدى استقامة أوضاعهم مع التعليمات والضوابط التي وضعتها السلطات العثمانية.[1]

وفي عام 1883م بدأت الجمعية الإرسالية الكنسية عملها في بغداد، وبعد مضي خمس سنوات أُسست الإرسالية العربية التركية التي بالإضافة إلى بغداد، تسلّمت الموصل من الإرسالية المسيحية، وقد واصلت نشاطها إلى أن تم استبعاد منتسبيها إلى الخارج بسبب نشوب الحرب العالمية الأولى واشتراك الدولة العثمانية بالحرب ضد الحلفاء، وقد أَنشأَت هذه الإرسالية مشاريع متعددة في مناطق عملها، ففي بغداد افتَتَحت مدرسة عُرفت ب "المكتب البروتستانتي" ومدة الدراسة فيها أربع سنوات، وكانت تُدرس فيها اللغات العربية والإنجليزية والتركية، وتضم هيئتها التعليمية نخبة من حملة الأقلام ومعلمين قديرين.

كما افتَتَحت الإرساليةُ مدرسة ابتدائية للبنات في بغداد، ومدرسة للبنين وأخرى للبنات في الموصل، ومكتبة لبيع الكتب المقدسة في الموصل، كما أَنشأَت مكتبة في بغداد كانت تعود ملكيتها لحملة الكتاب المقدس، أما في حقل الطب، فقد افتتحت الإرسالية عام 1886م عيادة تحولت فيما بعد إلى مشفى صغير.[2]

وعلى إثر قيام الأرمن بالتمرد والثورة وسط وشرق الأناضول والتي بدأت عام 1890م، ازدادت نقمة الدولة العثمانية على الحملات التبشيرية الأمريكية، إذ إن هذه البعثات كانت تضم طلاباً ومعلمين من الأرمن الذين كانوا حلقة الوصل مع المتمردين الأرمن والخارجين عن الدولة العثمانية، لذلك تشددت الدولة العثمانية في مسألة الحصول على موافقة السلطان العثماني عند تأسيس المدارس الخاصة.[3]

---

(1) السبع، **تغلغل نفوذ الولايات المتحدة في الدولة العثمانية 1830_1909**، ص: 239

(2) غنيمة، **البروتستانت والإنجيليون في العراق**، ص: 67

(3) النجار، **التعليم في العراق في العهد العثماني الأخير 1869_ 1918**، ص: 230

وفي عام 1892م أسست الإرسالية الفارسية الغربية التي كانت تعمل في بلاد فارس مركزاً لها في الموصل، وكانت تخطط إلى تأسيس جامعة أمريكية، إلا أنه ونتيجة لتحفظات أهل الموصل صرفت النظر عن ذلك الأمر.[1]

ويتضح بعد هذا العرض، أن من نتائج التوجه الأمريكي نحو العراق، إفساح المجال للبعثات التبشيرية الأمريكية لإنشاء عدد من المؤسسات التعليمة والكليات والمكتبات والمدارس، وبذلك استطاع الأمريكان إنشاء مصالح لهم على كافة المستويات في العراق، كما يظهر أن شبكة المدارس الأمريكية في العراق قد أدت في نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين دوراً ثقافياً كبيراً، إذ خرّجت وفقاً لمبادئها، وتحت شعار المؤسسات الخيرية الذي رفعته لسنينٍ طوال، أطباء ومهندسين ومعلمين وإداريين أصبحوا سنداً للتوغل الثقافي الأمريكي في الدولة العثمانية بشكلٍ عام، وفي العراق على وجه الخصوص.

المطلب الثالث: موقف السلطات العثمانية من الحركات التبشيرية الأجنبية

لقد بدا واضحاً في أواخر القرن الثامن عشر، أن الإمبراطورية العثمانية أخذت تعاني من الانحلال والضعف، وتفاقم عدم فعالية مؤسسات الدولة ونظام حكمها، كما تجلّى الفارق بوضوح بين القوى المادية للشرق والغرب، نتيجة تأخر العالم الإسلامي الذي تقوده الدولة العثمانية في جزءٍ كبير[2]، ولاسيما بعدما فرضت هذه الأخيرة على نفسها العزلة التامة عن العالم الأوروبي، وامتنعت عن الاحتكاك بالحضارة والثقافة الأوروبية الناشئة[3]، وقد أدى الضعف في الواقع العثماني، مع التحول الخطير في عمل الامتيازات الأجنبية[4] المرتبطة

---

(1) التميمي، **التبشير في منطقة الخليج العربي دراسة في التاريخ الاجتماعي والسياسي**، ص: 52

(2) نادية مصطفى، **العصر العثماني من عصر القوة والهيمنة إلى بداية المسألة الشرقية**، ص: 159_ 194

(3) مصطفى، **في أصول التاريخ العثماني**، ص: 4

(4) نينل دولينا، **الإمبراطورية العثمانية وعلاقاتها الدولية في ثلاثينيات وأربعينيات القرن التاسع عشر**، ترجمة: أنور إبراهيم، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، ط 1، 1999، ص: 160

بمطامع الدول الأوروبية، وتزايد نشاط حركات الانفصال عن الإمبراطورية العثمانية، أدى كل ذلك إلى ظهور ما يسمى بالمسألة "الشرقية" بدايات القرن التاسع عشر[1]، واختلفت سبل المواجهة العثمانية لها، لكنها اعتمدت الوسائل السياسية لمجابهتها، وقد تركزت هذه الوسائل في اتجاهين اثنين، الأول: القيام بالإصلاحات الداخلية[2]، والثاني: تنشيط المجال الدبلوماسي، وتوظيف التوازنات والتناقضات بين الدول الأوروبية، من أجل الحفاظ على البقاء والاستمرار[3]، فأصبحت العملية الإصلاحية جزءاً من محاولة الدولة العثمانية العليّة الاندماج مع التفاعلات الدولية، وفي الوقت نفسه رداً على تزايد حركة التبشير، التي كانت تُعدُّ جزءاً من عمل سياسي أوروبي، لاسيما بعد أن استغلّتها كل من فرنسا وبريطانيا وروسيا، ولاحقاً الولايات المتحدة الأمريكية، لأغراض استعمارية سياسية واقتصادية، وهذا ما أحدث لاحقاً شروخاً وانقسامات مذهبية ودينية، تطورت في مراحل لاحقة إلى اختلافات في الانتماء الثقافي والفكري والسياسي والاجتماعي في الدولة العثمانية، ولاسيما في ولاياتها العراقية[4].

وقد مرّت الإصلاحات العثمانية في مرحلتين رئيسيتين: الأولى كانت منذ أواخر القرن الثامن عشر، وتمّ الاهتمام في هذه المرحلة بالإصلاح العسكري[5]، بعد أن ساد الاعتقاد أن القوة العسكرية هي الأساس في التوازن مع القوى الأوروبية[6]، وهي السبيل لوقف تمدّد وتوسع القوى الأجنبية، وشملت عهدي كل من السلطان

---

(1) روبير مانتران، **تاريخ الدولة العثمانية**، (2ج)، ترجمة: بشير السباعي، القاهرة، دار الفكر، ط 1، 1993، جـ2، ص 64

(2) مانتران، المرجع السابق، ص: 49

(3) مانتران، المرجع نفسه، ص: 160

(4) رياض غنام، **مقاطعات جبل لبنان في القرن التاسع عشر (دراسة وثائقية في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي والثقافي)**، بيروت، بيسان للنشر والتوزيع، ط 1، 2000، ص: 253

(5) أحمد طربين، **تاريخ المشرق العربي المعاصر**، دمشق، منشورات جامعة دمشق، كلية الآداب، ط 10، 2008، 2009، ص: 231

(6) نادية مصطفى، **العصر العثماني من عصر القوة والهيمنة إلى بداية المسألة الشرقية**، ص: 201

"سليم الثالث[1]" و "محمود الثاني"، أما المرحلة الثانية، فبدأت مع عهد السلطان عبد المجيد الأول، ومرّت بدورين أساسيين، وعُرِفَت الإصلاحات في الدور الأول ب"التنظيمات"، وشملت عهدي السلطان عبد المجيد، والسلطان عبد العزيز[2]، وتميزت بمحاولة تنظيم أمور الدولة العثمانية الإدارية في شتى المجالات ولاسيما التعليم في العراق[3]، أما المرحلة الثانية فكانت أكثر جرأةً، إذ اعتمدت على نقل أفكار ومؤسسات الغرب، وعُرِفَت هذه المرحلة بـ "المشروطية" وبدأت منذ عهد السلطان عبد الحميد الثاني[4].

واعتمد الإصلاح في مرحلة التنظيمات على النظر إلى أوروبا وإصلاحاتها، وما وصلت إليه من تنظيم، وتم إحضار خبراء أجانب لأن المؤسسات التقليدية العثمانية (العسكرية والمدنية) لم تعد قادرة على أداء وظائفها كما يجب لدفع خطر تلك الدول الطامعة فيها، وقد استطاع مصطفى رشيد باشا، بعد أن تقلّد الشؤون الخارجية عقب تولي السلطان عبد المجيد الحكم عام 1839م، استطاع أن يستصدر مرسوم (كلخانة) الإصلاحي (خطي شريف كلخانة) في عام 1839م[5]، والذي جاء إصداره كنتيجة للأزمة التي كانت تمر بها الدولة العثمانية بعد استيلاء فرنسا على الجزائر عام 1830م[6]، ونتيجة رغبةً جديَّة من الدولة العثمانية بالسير على نهج الإصلاح، وعلى الرغم من أن مرسوم كلخانة لم يتطرق إلى التعليم بأي شكل من الأشكال، إلا أنه كان فاتحة للإصلاحات التي شهدتها الدولة العثمانية في كثير من المجالات، ومن بينها التعليم، فبعد سنوات قليلة من صدوره، قامت الحكومة العثمانية بتشكيل لجنة تتألف من سبعة أشخاص من الضالعين في القانون والعلوم العسكرية والمدنية،

---

(1) السلطان سليم الثالث: وُلد عام 1761م، تولى العرش في عمر الثامنة عشر، وكانت البلاد تعيش حالة من الفوضى، فحاول التصدي لهذا الأمر وإعادة هيبة الدولة، ولدى انشغاله بذلك، أعلنت النمسا وروسيا حربها على الدولة العثمانية، انظر: محمود عامر، **تاريخ الدولة العثمانية (سياسية_ اجتماعية)**، دمشق، منشورات جامعة دمشق، كلية الآداب، ط 1، 2006، ص: 294_ 296

(2) السلطان عبد العزيز، ولد عام 1829م، تولى العرش وله من العمر اثنان وثلاثون عاماً، استمر في إصدار الفرمانات الداعية للإصلاح، وكان أول سلطان عثماني يسافر إلى أوروبا، انظر: عامر، المرجع السابق، ص: 312_ 314

(3) طربين، **تاريخ المشرق العربي المعاصر**، ص: 231_ 232

(4) طربين، المرجع السابق، ص: 232

(5) النجار، **التعليم في العراق في العهد العثماني الأخير 1869_ 1918**، ص: 54

(6) نوار، **تاريخ العراق الحديث 1840_ 1872**، ص: 44

لدراسة أحوال المدارس القائمة في البلاد، وتقديم التوصيات اللازمة للعمل على فتح مدارس أخرى جديدة، وفي نفس العام الذي قدّمت فيه اللجنة اقتراحاتها لتطوير وإصلاح التعليم، أُسّسَ مجلس المعارف، ليتم توسيعه فيما بعد ويصبح في عام 1856م وزارةً للتعليم، ومع ذلك فقد كانت حركة إنشاء المدارس بطيئة، ويُعزى السبب في ذلك لقلة عدد المعلّمين المدربين اللّازمين لفتح المدارس، الأمر الذي دفع بالحكومة العثمانية إلى إنشاء مدرسة لإعداد وتدريب المعلمين عام 1848م، وقد كانت هذه الإصلاحات على الرغم من محدوديتها، الأساس السليم لتأسيس نظام للتعليم المدني الرسمي، ونشر المدارس الحديثة في جميع ولايات الدولة العثمانية فيما بعد، ولاسيما في العراق.[1]

وعقب انتهاء حرب القرم بين الدولة العثمانية وروسيا، ومطالبة بريطانيا وفرنسا حليفتهما الدولة العثمانية بضرورة إزالة التمييز _الذي كانت بنظرهما تتبعه الدولة العليّة مع غير المسلمين من رعاياها_ خَطَتْ الدولة العثمانية خطوتها الإصلاحية المتميزة، بإصدار السلطان عبد المجيد عام 1856م المرسوم السلطاني (خطي شريف هايمون)، المتضمن الإصلاحات التي عزمت الدولة العثمانية على القيام بها[2].

وقد شكّل هذه المرسوم مع مرسوم (كلخانة) الأساس الذي قامت عليه حركة الإصلاحات المعروفة بـ"التنظيمات"، وقد أكد هذا المرسوم على أن الدولة العثمانية سائرة في اتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذ جميع الإصلاحات التي وعد بها مرسوم كلخانة، وفي مقدمتها العمل على حماية أرواح رعاياها وأموالهم وأعراضهم، بغض النظر عن انتمائهم الديني والمذهبي، بالإضافة إلى السماح للأقليات غير المسلمة في الدولة العثمانية بإنشاء المدارس النظرية والمهنية الخاصة بهم، بشرط الحصول على موافقة الباب العالي، وخضوع مناهجها

(1) النجار، **التعليم في العراق في العهد العثماني الأخير 1869_ 1918**، ص: 57

(2) النجار، المرجع السابق، ص: 58

لمراقبة مجلس المعارف[1]، وفي أواخر عقد الستينيات، خَطَت الدولة العثمانية خطوة فعلية أخرى على مسار الإصلاحات التعليمية، فقامت بافتتاح أول مدرسة ثانوية في البلاد، بعد أن كانت تقتصر قبل فتح هذه المدرسة على مستوى المدارس الرَشدية، ففي أيلول 1868م تم افتتاح مدرسة (غلطة سراي) الثانوية السلطانية، بمساعدة خبير فرنسي، ونصّ المرسوم السلطاني الخاص بإنشائها على السماح لجميع الطلاب من مختلف الأديان بالانتساب إليها، وأن تكون في مستواها وعملها مثالاً للمدارس الأوروبية[2]. ويمكن القول أن المشاكل التي مرّت بها الدولة العثمانية على كافة المستويات آنذاك، والتي تم الحديث عنها سلفاً، كانت تقف عائقاً أمام تقدم عملية التعليم، فلم تتمكن الدولة من نشر المدارس الحديثة في ولاياتها على نطاق واسع، خاصةً الولايات التي كانت تعتبر نائية كولايات العراق، الأمر الذي كان دافعاً للإرساليات التبشيرية لفتح المزيد من المدارس الحديثة في عاصمة الدولة العثمانية، وفي أرجاء مختلفة من ولاياتها، لاسيما الولايات العراقية، مستفيدةً من الامتيازات الثقافية التي وقّعتها الدولة العليّة مع تلك الدول الأجنبية، ومع ذلك فإن هذه الجهود لم تترك سوى آثارٍ محدودة على التعليم في ولايات العراق، تمثلت بإنشاء بعض المدارس من قبل بعض الأقليات الدينية المحدودة والإرساليات التبشيرية في بغداد والموصل والبصرة في السنوات التي أعقبت صدور مرسوم كلخانة الإصلاحي، وقيام بعض الإرساليات التبشيرية والمؤسسات الأجنبية بتأسيس عدد من المدارس في ولايتي بغداد والموصل بعد صدور مرسوم (هايمون) عام 1856م.[3]

ولم تحقق الإصلاحات العثمانية (فترة التنظيمات) نتائجَ مباشرةً، إلا أنها تركت الباب مفتوحاً أمام تحولات اجتماعية واقتصادية وسياسية لم يعد ممكناً الرجوع عنها[4]، وتركت آثارها في النظام القائم من النواحي الثقافية،

---

[1] النجار، **التعليم في العراق في العهد العثماني الأخير1869_1918**، ص: 60

[2] النجار، المرجع السابق، ص: 62

[3] النجار، المرجع نفسة، ص: 64

[4] نادية مصطفى، **العصر العثماني من عصر القوة والهيمنة إلى بداية المسألة الشرقية**، ص: 205

والاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، أما من جهة المواقف الأوروبية فإن النمسا وروسيا لم تنظرا إلى هذه الحركة بعين الارتياح[1]، في حين أن بريطانيا وفرنسا قد أظهرتا تأييدهما ورضاهما عن هذه الإصلاحات، لأن سياسة التنظيمات جعلت الدولة العثمانية قادرة على مواجهة الضغوط الروسية[2]، كما أنها لم تمُسَّ امتيازات الدول الأوروبية، بل إنها زادت من مكاسبها الثقافية، والاقتصادية، والسياسية، وفتحت المجال واسعاً أمام التبشير– مدعوماً بنظام الامتيازات الأجنبية – حتى يتغلغل في الإمبراطورية العثمانية وولاياتها العراقية[3].

ويتضح مما سبق، أن الإرساليات التبشيرية الأجنبية سلكت شتّى الوسائل والسبل للتغلغل والتأثير في سكان الولايات العراقية مذهبياً وسياسياً، مستغلةً ضعف وتراجع الدولة العثمانية، والحاجات الصحية والتعليمية والحياتية لسكان الولايات العراقية خصوصاً، فتحوّل الدين إلى وسيلة، في حين أن السياسة كانت الهدف الحقيقي للمبشرين، ولعل أبرز النتائج المترتبة على التبشير تمثّلت في تمويه الحس الوطني لدى فئات السكان العراقيين، بفعل بثّ ثقافات وأفكار الولاء لجهات دولية معينة، وهو ما يعكس حقيقة عمل المبشرين الهادف إلى استعمار البلاد، والسيطرة السياسية والاقتصادية، فما كان من أمر الدولة العثمانية إلا التصدي لمثل هذه المحاولات باتخاذ إجراءات إصلاحية وتنظيمية تحدّ من نفوذ هؤلاء المبشرين، وتوقفهم عند حدود الامتيازات الممنوحة لهم، والتي استغلوها لأغراض إضعاف وتشتيت وتجزئة الإمبراطورية العثمانية العظيمة

---

(1) دولينا، **الإمبراطورية العثمانية وعلاقاتها الدولية في ثلاثينيات وأربعينيات القرن التاسع عشر**، ص: 111

(2) ياغي، **الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث**، ص: 161

(3) طربين، **تاريخ المشرق العربي المعاصر**، ص: 253

النتائج

وقد توصلت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج، أبرزها:

1. شكلت الامتيازات التي منحتها الدولة العثمانية للدول الأجنبية والأوروبية نقطة تحول هامة في تاريخ العلاقات الدولية بينها وبين الأوروبيين، وبدا التفاوت واضحاً بين حالتها في بدايتها كوسيلة لتبادل المصالح المشتركة على شكل تسهيلات تجارية، وبين حقيقة دورها التي تجلت لاحقاً كأداة سياسية هدّامة وخبيثة.

2. كانت الامتيازات من العوامل التي ساعدت على فتح المجال العثماني على التجارة والثقافة الغربية، من خلال معاهدات سلم وتجارة يوحي ظاهرها بتكافؤ التعامل، في حين شكلت في جوهرها وحقيقتها مساساً بسيادة الدولة العثمانية في مرحلة تراجعها وضعفها عموماً، وفي العراق على وجه الخصوص.

3. لجأت بريطانيا إلى العديد من الأساليب للحصول على مزيد من الامتيازات للتغلغل داخل ولايات العراق العثمانية، وقد نجحت بذلك إلى حدٍ كبيرٍ، وذلك عن طريق شركات الملاحة، والتواجد العسكري في العراق، ومن خلال تسليح السفن البريطانية بحجة حمايتها من هجمات قطاع الطرق.

4. استطاعت بريطانيا مستخدمة أساليب عدة، أن تحقق الجزء الأكبر من مصالحها في العراق، وقامت بإرسال بعثة الفرات (جسني) إلى الأنهار العراقية، ولم تكن تريد الدولة العثمانية آنذاك مواجهة عيوب الدبلوماسية البريطانية في الحصول على الامتيازات، إلا أنها بدأت تضع لها العديد من العوائق منذ عام 1881م بسب تخوفها من توسعها.

5. كان التنافس البريطاني الألماني إزاء العراق تنافساً اقتصادياً بالدرجة الأولى، بالرغم من عدم معارضة بريطانيا للتغلغل الألماني في الإمبراطورية العثمانية في بداية الأمر.

6. بينت الدراسة أن تنافس الدول الأجنبية في العراق في العهد العثماني، ذو دلالات كثيرة على أهمية العراق الاستراتيجية في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والدينية والثقافية.

7.شكل العراق منذ أواخر القرن التاسع عشر إحدى أولويات المؤسسات الأمريكية لتحقيق مصالح أمريكا في المشرق العربي، وفي ولايات العراق العثمانية على وجه التحديد، وذلك من خلال البعثات الاستكشافية، وجمع المعلومات عن النشاط التبشيري والكنائس الأمريكية وحملاتها التبشيرية عام 1880م في مدينة الموصل.

8.كان المسيحيون في كافة أرجاء الدولة العثمانية، ومن ضمنها ولايات العراق الثلاث: بغداد والبصرة والموصل، يدينون بالولاء للدول المسيحية الأوروبية، أكثر من ولائهم للدولة العثمانية.

9. تذرعت الدول الأوروبية بذريعة تمييز الدولة العثمانية في المعاملة القانونية بين رعاياها المسلمين وبين الأجانب والأقليات المسيحية، لأجل التدخل في شؤون الدولة العثمانية الداخلية بحجة حماية تلك الأقليات.

10.عملت البعثات التبشيرية الأوروبية على استقطاب أتباع المذاهب الدينية إلى المذهب البروتستانتي، لا سيما وأن الدولة العثمانية كانت تعاني في تلك الفترة من نقص شديد في أعداد المدراس وانتشار الأميّة والجهل.

التوصيات

1-يحث الباحث الدارسين والباحثين على تحري الدقة والتحلي بالأمانة العلمية في عملية البحث عن المعلومات الدقيقة غير المغلوطة وغير المنحازة وذلك بالرجوع إلى المصادر المخصصة من كتابات المؤرخين المحايدين بغية الوصول إلى المعلومات الصحيحة.

2-يوصي الباحث بالاطلاع على المادة العلمية فيما يخص الوثائق العثمانية في الأرشيف العثماني وفي مراكز البحث العثمانية المتخصصة فيما يتعلق بموضوع الامتيازات الاقتصادية والدينية، ومدى تأثيرها على ولايات العراق الثلاث.

3- يضع الباحث أمام الجهات الرسمية في العراق، الأفكار التي طرحت آنذاك فيما يخص المشاريع الاقتصادية التي كانت تهدف إلى ربط تجارة الخليج العربي بأوروبا عن طريقه من أجل دراستها وتنفيذها على الواقع، لما لها من الأثر الايجابي على اقتصاد العراق الحديث وعلى الدول المعنية بمثل هذه المشاريع.

4-يوصي الباحث بالعمل على مزيد من الأبحاث والدراسات فترة ما بعد الدراسة بدءاً من عام 1914م، إذ احتوت هذه الفترة على الكثير من الجوانب المتعلقة بموضوع الامتيازات، إلى حين سقوط الخلافة العثمانية عام 1924م.

الخاتمة

تناول البحث دراسة الامتيازات الأجنبية الاقتصادية والدينية في العراق خلال العهد العثماني في الفترة 1831-1914م وتعتبر هذ الفترة فترة إعادة السلطة العثمانية المباشرة إلى حكم ولايات العراق، وقد شهد العراق في بداية فترة الدراسة تغير السلطة من ولاة المماليك بعد القضاء عليهم إلى سلطة الولاة العثمانيين، وتغيرت إثر ذلك السياسة الخارجية للدولة العثمانية في العراق من خلال فتح باب الامتيازات للأجانب والأوروبيين، واستغلت الدول الأجنبية ذلك حين بدأت شركات الملاحة البريطانية بالقدوم والعمل في ولايات العراق، وتفردت بالحصول على تلك الامتيازات الاقتصادية.

بعد ذلك توسعت المنافسة الأوروبية للحصول على تلك الامتيازات، ودخلت ألمانيا وفرنسا سباق التنافس على الامتيازات فحصلت شركات ألمانيا على امتياز السكك الحديدية في العراق، مستفيدة من التقارب السياسي الألماني العثماني، وبرزت ألمانيا كقوة في المنطقة بالرغم من المنافسة البريطانية ومن المعارضات الدولية لحصولها على امتياز سكة حديد بغداد- برلين ومع ذلك تمسكت بهذه الامتيازات ولم تتنازل عنها.

وقد زاد استكشاف النفط في العراق من حدة توجه النفوذ الأجنبي نحوه، إذ سارعت كل من فرنسا وأمريكا للحصول على امتيازات استخراج النفط في ولايتي الموصل وبغداد.

وعلاوة على ما سبق ساعدت الامتيازات الدينية بالإضافة إلى الاقتصادية في توسع النفوذ الأجنبي في مفاصل الدولة العثمانية عموماً وفي العراق خصوصاً، نظراً لتواجد الطوائف المسيحية في ولايات الموصل وبغداد والبصرة، واتخذت الدول الأجنبية كذلك التبشير الديني وبناء الكنائس والمدارس ذريعة لتغلغلها في العراق.

وأكدت الدراسة بعد مناقشة هذه الأحداث أن ضعف الدولة العثمانية، وسوء الأحوال الداخلية فيها من جهة، وفي العراق تحديداً من جهة ثانية، قد جعل هذا الأخير فريسة سهلة للأطماع الأجنبية والأوروبية،

فاستغلت تلك الدول الأجنبية الامتيازات الاقتصادية والدينية والثقافية التي منحتها لها الدولة العثمانية للاستئثار بالنفوذ في العراق، وجعل ولاياته أشبه بمستعمرات أجنبية، ولهذا استخدمت هذه الدول كل الطرق والأساليب لتبقى هذا الامتيازات خنجراً بيدها تطعن به الدولة العثمانية عامةً، وولاياتها الثلاث في العراق على وجه الخصوص، مستغلة الموقع الاستراتيجي الهام للعراق، وغناه بالثروات والموارد والمعادن الطبيعية.

المصادر والمراجع

الكتب:

- الأب. ألبير أبونا، **تاريخ الكنيسة السريانية الشرقية**، (2ج) بغداد، التايمس للنشر والطباعة، جـ1، د.ت
- إبراهيم، جابر خليل، **موسوعة الموصل الحضارية**، جامعة الموصل، دار الكتاب للطباعة والنشر، ط1، 1991
- إبراهيم، عبد الفتاح، **على طريق الهند**، جمع وتحقيق: أحمد الحميد، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، ط 1، 2004
- إبراهيم، عبد الفتاح، **على طريق الهند**، جمع وتحقيق: أحمد الحميد، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، ط 1، 2004
- إبراهيم، عبد الله، والجمل، شوقي، **تاريخ مصر والسودان الحديث والمعاصر**، القاهرة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط 1، د ت
- الأرحيم، فيصل محمد، **تطور العراق تحت حكم الاتحاديين 1914_ 1908**، الموصل، مطابع الجمهور، ط1، 1975
- إسحق، رفائيل، **تاريخ نصارى العراق منذ انتشار النصرانية في الأقطار العراقية إلى أيامنا**، بغداد، مطبعة المنصور، ط1، 1948
- الأعظمي، علي ظريف، **مختصر تاريخ بغداد القديم والحديث أو بغداد في (4000) سنة**، بغداد، مطبعة الفرات، ط 1، 1926

- أوبنهايم، ماكس، **من البحر المتوسط إلى الخليج العربي**، ترجمة: محمود كبيبو، مراجعة وتقديم: ماجد شبر، لندن، دار الوراق، ط1، 2004
- أوغلو، أكمل الدين إحسان، ومحمد صفي الدين أبو العز، **العلاقات العربية التركية من المنظورين العربي والتركي**، إستانبول، جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي، ط1، 2000
- أوغلي، عائشة عثمان، **والدي السلطان عبد الحميد الثاني**، ترجمة: صالح سعداوي، عمان، د.ن، 1991
- إينالجك، خليل، **التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية 1600_ 1914**، ترجمة: عبد اللطيف الحارس، إستانبول، دار المدار الإسلامي، ط1، 2ج
- باشا، مدحت، **مذكرات مدحت باشا**، ترجمة كمال حتاحتة، مصر، مطبعة هندية، ط1، د.ت
- باكسون، ج، **موسوعة مشاهير العالم**، 5ج، ترجمة: فريد حمدان، دار الصداقة العربية، بيروت، ج1، 2002
- بالمر، آلان، **موسوعة التاريخ الحديث 1789_ 1945**، ترجمة: سوسن فيصل السامر ويوسف محمد أمين، مراجعة: محمد مظفر الأدهمي، بغداد، دار المأمون، ط1، 1992
- بحري، لؤي، **سكة حديد بغداد دراسة في تطور قضية سكة حديد برلين _ بغداد في عام 1914**، بغداد، شركة الطبع والنشر الأهلية، ط1، 1967
- برجاس، حافظ، **الصراع الدولي على النفط العربي**، بيروت، بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، ط1، 2000
- بركات بك، محمد بهي الدين، **كلمة عن منشأ الامتيازات الأجنبية وبعض تطوراتها**، مصر، المطبعة الرحمانية، ط1، 1936
- البسام، خالد، ثرثرة فوق نهر دجلة، **حكايات التبشير المسيحي في العراق 1900_ 1935**، الأردن، دار الفارس للنشر والتوزيع، ط1، 2004

- البستاني، سليمان، **عبرة وذكرى، الدولة العثمانية قبل الدستور وبعده**، تحقيق: خالد زيادة، بيروت، د ن، ط1، 1978
- الترمانيني، عبد السلام، **أحداث التاريخ الإسلامي بترتيب السنين**، دار طلاس، دمشق، ط1، 4ج، 1997
- التكريتي، سليم طه، **الصراع على الخليج العربي**، بغداد، وزارة الثقافة والإرشاد، ط 1، 1966
- التكريتي، سليم طه، **معركة النفط في العراق**، بغداد، مطبعة الزهراء، ط 1، 1952
- التميمي، حميد، **البصرة في عهد الاحتلال البريطاني**، بغداد، مطبعة الإرشاد، 1980
- التميمي، عبد المالك خلف، **التبشير في منطقة الخليج العربي دراسة في التاريخ الاجتماعي والسياسي**، الكويت، د ن، ط 1، 1982
- تيخسيرا، بيدرو، **تاريخ الخليج والبحر الأحمر في أسفار بيدرو تيخسيرا**، ترجمة: عيسى أمين، المنامة، مؤسسة الأيام للصحافة والطباعة والنشر، ط1، 1997
- الجعفري، محمد، **بريطانيا والعراق حقبة من الصراع 1914_ 1958م**، بغداد، د ن، ط 1، 2000
- جلال، السيد حسين، **قناة السويس والطرق البديلة والمنافسة (1869_ 1985)**، مصر، الهيئة العامة لمكتبة الإسكندرية، ط1، 1998
- الجندي، أنور، **السلطان عبد الحميد والخلافة الإسلامية**، بيروت، ابن زيدون، ط 1، 1407هـ
- حبيب، كمال السعيد، **الأقليات والسياسة في الخبرة الإسلامية من بداية الدولة النبوية وحتى نهاية الدولة العثمانية (622_ 1908)**، مصر القاهرة، مكتبة مدبولي، ط1، 2002
- حتاحتة، كمال، والدملوجي، صديق، **مدحت باشا_ حياته_ مذكراته _ محاكمته**، بيروت، الدار العربية للموسوعات، ط1، د.ت

- حسن، محمد سلمان، **التطور الاقتصادي في العراق: التجارة الخارجية والتطور الاقتصادي 1864_ 1958**، صيدا لبنان، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، ط1، 2ج، د.ت
- الحسناوي، رسول فرهود، **إمارات شمال الخليج العربي (البصرة_ الأحواز_ الكويت)**، لبنان، دار الرافدين للطباعة والنشر، ط 1، 2016
- الحسني، عبد الرزاق، **تاريخ الصحافة العراقية**، (2ج)، النجف، مطبعة الغري، ج 1، ط1،1935
- الحسون، أحمد، **العراق تحت حكم الإمبراطورية العثمانية**، سوريا دمشق، د.ن، ط 1، 1997
- حسين، فاضل وآخرون، **مشكلة الموصل، دراسة في الدبلوماسية العراقية الإنجليزية_ التركية في الرأي العام**، بغداد، 1977
- الحمداني، طارق، **الملاحة العربية في عصور ازدهارها**، أبو ظبي، المجمع الثقافي، ط1، 2002
- الحويلي، عزام، **الدولة العثمانية**، عمان الأردن، دار البداية، ط1، 2ج، 2015
- خالد، روزهات ويس، **مشكلة المناطق المتنازع عليها في العراق إقليم كوردستان نموذجاً**، العراق دهوك، د.ن، ط1، 2011
- الخطيب، مصطفى عبد الكريم، **معجم المصطلحات والألقاب التاريخية**، لبنان بيروت، مؤسسة الرسالة، ط 1، 1996
- خوري، إميل، وإسماعيل، عادل، **السياسة الدولية في الشرق العربي من سنة 1789 إلى 1958**، لبنان بيروت، دار النشر للسياسة والتاريخ، ط1، 1960
- الخياط، جعفر، **صور من تاريخ العراق في العصور المظلمة**، 2ج، بغداد، وزارة الإعلام،ط 1، ج1، 1971

- دولينا، نينل، **الإمبراطورية العثمانية وعلاقاتها الدولية في ثلاثينيات وأربعينيات القرن التاسع عشر**، ترجمة: أنور إبراهيم، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، ط1، 1999
- ديب، كمال، **زلزال في أرض الشقاق**، العراق 1915_ 2015، تقديم: جورج قرم، بيروت، دار الفارابي، ط1، 2003
- رائسي، إدريس الناصر، **العلاقات العثمانية الأوروبية في القرن السادس عشر**، بيروت لبنان، دار الهادي للطباعة والنشر، ط1، 2007
- رؤوف، عماد عبد السلام، **التاريخ والمؤرخين العراقيين في العصر العثماني**، بغداد، د.ن، ط1، 1983
- ريتر، كارل، **بغداد كما وصفها السواح الأجانب في القرون الخمسة الأخيرة**، ترجمة: العمري، سعاد هادي، القاهرة، مطبعة المعارف، ط1، د ت
- الزبيدي، محمد، **تاج العروس من جواهر القاموس**، تحقيق مصطفى حجازي، مراجعة محمد عبد اللطيف، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2001، ط 1، ج37
- السباعي، بدر الدين، **أضواء على الرأسمال الأجنبي في سورية (1850_ 1958)**، سوريا دمشق، دار الجماهير، ط1، 1967
- سعيد، أمين، **الخليج العربي في تاريخه السياسي ونهضته الحديثة**، بيروت، دار الكتاب العربي، ط1، د.ت
- السكيف، ماري سركو، **الامتيازات الأجنبية وانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية على سوريا (بلاد الشام) في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين**، دمشق، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، ط 1، 2010
- سليمان، عامر، وآخرون، العراق في التاريخ، بغداد، دار الحرية، ط1، 1983

- سنو، عبد الرؤوف، **المصالح الألمانية في سورية وفلسطين 1841_ 1901**، لبنان بيروت، معهد الإنماء العربي _ الدراسات التاريخية، ط1، 1987
- سنو، عبد الرؤوف، **رحلة إمبراطورية ألمانيا إلى المشرق في مرآة الصحافة العربية المعاصرة**، بيروت، الجامعة اللبنانية، ط1، 1999
- شاكر، محمود، **التاريخ الإسلامي**، (8ج)، العهد الإسلامي، عمان، المكتب الإسلامي، ج2، ط 4، 2000
- شريف، إبراهيم، **الشرق الأوسط دراسة اتجاهات سياسة الاستعمار حتى قيام ثورة 14تموز 1958 في العراق**، بغداد، دار الجمهورية، ط1، 1965
- الشناوي، عبد العزيز، **الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها**، القاهرة، مكتبة الأنجلو مصرية، ط1، 2ج، 2004
- شنيرب، روبير، **تاريخ الحضارات العام القرن التاسع عشر**، ترجمة: يوسف أسعد داغر وفريد داغر، بيروت، عويدات للنشر والتوزيع، ط2، 6مج، 1987
- رأفت غنيمي، **مستقبل العلاقات الدولية في الخليج العربي**، بحث مقدم إلى الندوة العلمية الرابعة لمركز دراسات الخليج العربي بجامعة الكويت بعنوان مستقبل الخليج العربي واستراتيجية العمل العربي المشترك، الكويت، المجلد لثاني، ط١، ١٩٨٢
- صالح، زكي، **مقدمة في دراسة العراق المعاصر**، بغداد، مطبعة الرابطة، ط4، 1953
- الصباغ، ليلى، **الجاليات الأوروبية في بلاد الشام في العهد العثماني في القرنين السادس عشر والسابع عشر**، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط 1، 2ج، 1989

- صفوة، نجدة، **العراق في مذكرات الدبلوماسيين الأجانب**، لبنان بيروت، منشورات المكتبة العصرية،ط1، 1969
- صوان، محمد، **السلطان والمنزل_ الحياة الاقتصادية في آخر أيام الخلافة العثمانية ومقوماتها لتمديد الرأسمالية الغربية**، وهران الجزائر، ابن النديم للنشر والتوزيع، ط1، 2013
- الطائي، محمد بن خليفة، **التحفة النبهانية في تاريخ الجزيرة العربية**، د.م، المكتبة الوطنية، ط 1، د.ت
- الطراونة، مبارك محمد، **الحياة الاجتماعية في بلاد الشام في عصر المماليك الشراكسة (784هـ_ 922م)**، عمان، الأردن، دار جليس الزمان، ط1، 2010
- طربين، أحمد، **تاريخ المشرق العربي المعاصر**، دمشق، منشورات جامعة دمشق، كلية الآداب، ط 10، 2008، 2009
- عامر، محمود، **تاريخ الدولة العثمانية (سياسية_ اجتماعية)**، دمشق، منشورات جامعة دمشق، كلية الآداب، ط1، 2006
- العاني، نوري عبد الحميد، النفط 1914_ 1958، 12ج، موسوعة حضارة العراق، ج 6، بغداد، 1985
- عبد الكريم، أحمد عزت، ومحمد شريف، زكي، **دراسات في تاريخ النهضة العربية الحديثة**، القاهرة، مطبعة الأنجلو مصرية، ط1، د.ت
- عبد الكريم، رافق، **العرب والعثمانيون 1516_ 1916**، سوريا دمشق، مطابع ألف باء_ الأديب، ط2، 1993
- عبد المنعم، خالد، **الآثوريون"، موسوعة العراق الحديثة**، بغداد، د ن، ط1، 1977

- العزاوي، قيس، **الدولة العثمانية قراءة جديدة لعوامل الانحطاط**، بيروت لبنان، الدار العربية للعلوم، ط 2، 2003
- العطية، غسان، **العراق نشأة الدولة 1908_ 1921**، تقديم: حسين جميل ترجمة: عطا عبد الوهاب، لندن، دار اللام للنشر والتوزيع، ط1، 1988
- العلاف، عبد الكريم، **بغداد القديمة**، تقديم: إبراهيم الواعظ، بيـــروت، الدار العربية للموسوعات، ط 2، 1999
- العلوجي، عبد الحميد، واللامي، خضير عباس، **الأصول التاريخية للنفط العراقي**، 2ج، مراجعة: صاحب ذهب، بغداد، دار الحرية للطباعة، ط1، ج1، 1973
- علي، كاظم، **البحرية الفارسية في الخليج العربي دراسة لواقعها البحري 1848_1907**، البصرة، مركز دراسات الخليج العربي، ط1، 1984
- عمر، أحمد مختار، **معجم اللغة العربية المعاصرة**، مصر القاهرة، عالم الكتاب، ط1، 2008
- عوض، عبد العزيز، **الإدارة العلمانية في ولاية سورية 1864_ 1914**، مصر القاهرة، دار المعارف، ط1، 1969
- العيدروس، محمد، **تاريخ الخليج العربي الحديث المعاصر**، د.م، عين للنشر والتوزيع، ط 1، 1998
- العيساوي، عبد العال، **الغزوات الوهابية على العراق في سنوات الانتداب البريطاني، 1920_ 1932**، بغداد، د.ن، ط 1، 2010
- الغالبي، سلوى، **العلاقات الأمريكية العثمانية (1870_ 1918)**، القاهرة، د.ن، 2002
- غنام، رياض، **مقاطعات جبل لبنان في القرن التاسع عشر (دراسة وثائقية في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي والثقافي)**، بيروت، بيسان للنشر والتوزيع، ط1، 2000

- غنيمة، حارث يوسف، **البروتستانت والإنجيليون في العراق**، بغداد، مطبعة الناشر المكتبي، ط1، 1998
- فوستر، هنري، **نشأة العراق الحديث**، ترجمة: سليم طه التـــــكريتي، بغـــــداد، دار الفجر للنشر، ط1، 1989
- فيضي، سليمان، **في غمرة النضال مذكرات سليمان فيضي**، بغداد، شركة التجارة والطباعة المحدودة، ط1، 1952
- فييه، الأب الدومنيكي جان موريس، **الآثار المسيحية في الموصل**، ترجمة: نجيب قاقو، بغداد، مطبعة لطيف، ط1، 2000
- قاشا، سهيل، **الموصل في مذكرات الرحالة الأجانب في فترة الحكم العثماني 1534_ 1918**، لندن، دار الوراق للنشر المحدودة، ط1، 2009
- قزانجي، فؤاد، **العراق في الوثائق البريطانية 1905_ 1930**، بغداد، دار المأمون، ط1، 1989
- الكبيسي، عناد إسماعيل، **الكرملي ومجلة لغة العرب ودورهما في الحداثة**، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، ط1، 2002
- الكرملي، الأب أنستاس ماري،**خلاصة تاريخ العراق منذ نشوءه إلى يومنا هذا**، البصرة، مطبعة الحكومة، ط1، 1919م
- الكرملي،الأب جوزيه دي سانتا ماريا، **رحلات سبستياني الأب جوزيه دي سانتا ماريا الكرملي إلى العراق سنة 1666م**، ترجمة: بطرس حداد، بيروت،الدار العربية للموسوعات، ط1، 2006م
- كوك، ريجارد، **بغداد مدينة السلام**، ترجمة وتقديم مصطفى جواد وفؤاد جميل، بغداد، مطبعة شفيق، ط1، د ت

- كول، جورج، **المدخل إلى التاريخ الاقتصادي**، ترجمة: سمير عبده، مصر الجيزة، وكالة الصحافة العربية، ط1، 2مج، 2020
- كيلي، جون، **بريطانيا والخليج العربي 1795_1871**، ترجمة: محمد أمين، مراجعة: عبد المنعم عامر، القاهرة، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، ط1، د.ت
- لامنس، هنري، **المذكرات الجغرافية في الأقطار السورية**، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، ط1، 1911
- لانجر، وليم، **موسوعة تاريخ العالم**، (6ج)، ترجمة: محمد مصطفى زياد، القاهرة، مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر، ط1، ج2، 1986
- لوتسكي، فلاديمير، **تاريخ الأقطار العربية الحديث**، ترجمة عفيفة البستاني، موســـكو، دار التقدم، ط1، 1971
- لوريمر، جون جوردون، **دليل الخليج العربي، القسم التاريخي**، طبع على نفقة الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني أمير دولة قطر، 7ج، د.ت
- لوكمان، زكاوي، **تاريخ الاستشراق وسياساته، الصراع على تفسير الشرق الأوسط**، ترجمة شريف يونس، القاهرة، دار الشروق، ط1، 2007
- لونكريك، هيمسلي، **أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث**، ترجمة جعفر الخياط، بغداد، مكتبة اليقظة، 1985
- مانتران، روبير، **تاريخ الدولة العثمانية**، 2ج، ترجمة: بشير السباعي، القاهرة مصر، دار الفكر، ط1،ج2، 1992،
- المحامي، محمد فريد بك، **تاريخ الدولة العلية العثمانية**، مصر، مطبعة محمد أفندي مصطفى بحوش قدم، ط2، 1896

- محمد علي، أورخان، **السلطان عبد الحميد الثاني حياته وأحداث عهده**، الرمادي، دار الأنبار، ط1، 1987
- محمد، صالح، **الدبلوماسية البريطانية في العراق_ دراسة تاريخية (1831_1914)**، دمشق، دار الزمان، ط1، 2008
- محمد، نجاح، **تاريخ شبه جزيرة العرب الحديث**، ط 5، دمشق، منشورات جامعة دمشق: كلية الآداب، ط1، 2009 _ 2010
- محمود، شاكر، **موسوعة تاريخ الخليج العربي**، الأردن عَمّان، دار أسامة للنشر والتوزيع، ط1، 2005
- مخزوم، محمد، **أزمة الفكر ومشكلات السلطة السياسية في المشرق العربي في عصر النهضة**، لبنان بيروت، معهد الإنماء العربي _ الدراسات التاريخية، ط1، 1986
- مراد، خليل علي، **العراق في العهد العثماني الثاني، دراسة في الإدارة العثمانية والحياة الاقتصادية 1638_ 1750**، لبنان بيروت، د.ن، ط1، 2018
- مشنوق، عبد الله، **الامتيازات الأجنبية رسالة تبحث في أصل هذه الامتيازات ومحتوياتها والأسباب التي دعت إلى منحها مع نبذة تاريخية عن تاريخه وتطورها منذ نشأتها إلى الوقت الحاضر**، لبنان بيروت، المطبعة الأدبية، ط1، د.ت
- مصطفى، أحمد عبد الرحيم، **في أصول التاريخ العثماني**، لبنان بيروت، دار الشروق، ط1، 1993
- مصطفى، نادية، وآخرون، **العصر العثماني من عصر القوة والهيمنة إلى بداية المسألة الشرقية**، القاهرة، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط1، 1996
- منتشاشغيلي، ألبرت، **العراق في سنوات الانتداب البريطاني**، ترجمة: هاشم صالح التكريتي، بغداد، مطبعة جامعة بغداد، ط1، د.ت

- الميالي، فيصل غازي، **مدينة الحمزة الشرقي عبر التاريخ القول المعلوم في تاريخ حمزة لملوم**، تحقيق: رجوان الميالي، بغداد، دار قناديل للنشر والتوزيع، ط1، د.ت
- النجار، جميل، **الإدارة العثمانية في ولاية بغداد من عهد الوالي مدحت باشا إلى نهاية الحكم العثماني 1869_1917**، القاهرة، مكتبة المدبولي، ط1، 1991
- النجار، جميل، **التعليم في العراق في العهد العثماني الأخير 1869_ 1918**، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة "آفاق عربية"، ط1، 2002
- نوار، عبد العزيز سليمان، **المصالح البريطانية في أنهار العراق، 1600_ 1914: دراسة وثائقية للتطورات التي أدت إلى احتكار بريطانيا للملاحة في العراق**، القاهرة مصر، مكتبة الأنجلو مصرية، ط1، 1968
- نوار، عبد العزيز سليمان، **مصر والعراق دراسة في العلاقات بينهما حتى نشوب الحرب العالمية الأولى**، مصر القاهرة، مكتبة الأنجلو مصرية، ط1، 1968
- نوار، عبد العزيز سليمان، نوار، راندا عبد العزيز، **وثائق تاريخ العرب الحديث، الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية**، عين للدراسات والبحوث الاجتماعية، ط1، 2001
- نوار، عبد العزيز سليمان، ونعنعي، عبد المجيد، **التاريخ المعاصر أوروبا من الثورة الفرنسية إلى الحرب العالمية الثانية**، بيروت، دار النهضة العربية، ط1، 1973
- نوسشي، إندره، الصراعات البترولية في الشرق الأوسط، ترجمة: أسعد محفل، بيروت، دار الحقيقة،ط1، 1971
- الهامي، محمد، **السلطان عبد الحميد الثاني في الذاكرة العربية**، 2ج، تركيا، إستانبول، دار الأصول العلمية، ط1، 2ج، د.ت

- الهلالي، عبد الرزاق، **تاريخ التعليم في العراق في العهد العثماني، 1838_ 1917**، بغداد، د.ن،ط1، 1959
- الهلالي، عبد الرزاق، **معجم العراق**، (2ج)، بغداد، دار الكشـــاف للـــــنشر والطباعة، ط1، ج1، 1956
- الوعري، نائلة، **دور القنصليات الأجنبية في الهجرة والاستيطان اليهودي في فلسطين 1840_ 1914**، عمان الأردن، دار الشروق، ط1، 2007
- وهيم، طالب محمد، **التنافس البريطاني الأمريكي على نفط الخليج العربي وموقف العرب في الخليج منه ١٩٢٨ –١٩٣٩**، بغداد، د.ن، ط 1، 1982
- ويزدي، جيمس، **دور الرأسمالية الوطنية في تطوير المجتمعات الحديثة**، ترجمة: عمر القبان، تقديم: ماهر نسيم، مصر، دار الكرنك، ط1، 1994
- ياغي، إسماعيل أحمد، **العالم العربي في التاريخ الحديث**، السعودية الرياض، مكتبة العبيكان، ط1، 1997
- يحيى، جلال، **المدخل إلى تاريخ العالم العربي الحديث**، الإسكندرية مصر، دار المعارف،ط1، 2ج، 1965
- اليسوعي، فرديناند، وآخرون، **المنجد في الأعلام**، بيروت، دار الشروق، ط12، 1982

الرسائل العلمية:

- أحمد، فاضل شهاب، **القوة النهرية والبحرية العراقية منذ التأسيس عام 1973 ولغاية عام 1968**، أطروحة دكتوراة غير منشورة، جامعة الموصل، كلية الآداب، 2003
- إسماعيل، عامر بلو، **التعليم التبشيري الأمريكي في الموصل منذ أواخر العهد العثماني حتى عام 1932**، مجلة التربية والعلم، مركز دراسات الموصل، جامعة الموصل، مج 16، عدد 2 سنة 2009

- آل صالح، عباس عبد الوهاب، **سياسة بريطانيا الخارجية تجاه الدولة العثمانية 1839_ 1856م**، أطروحة دكتوراة غير منشورة، كلية الآداب جامعة الموصل
- بغزو، صليحة، **الامتيازات الأوروبية في المنطقة العربية سكة حديد برلين بغداد أنموذجاً 1871_ 1914**، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2019
- بوجلطي، فاطمة، **انعكاسات الامتيازات الأجنبية على بلاد الشام خلال القرن التاسع عشر**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2بوزريعة، 2010
- حسين، ستار جبار، **العلاقات العراقية الفرنسية 1921_ 1956**، أطروحة دكتوراة غير منشورة، كلية التربية: ابن رشد، جامعة بغداد، 1999
- خليل، محمد يوسف، **العراق فيما بين 1914_ 1921: دراسة في تطوره السياسي**، أطروحة دكتوراة، جامعة القاهرة: كلية الآداب، 1986
- الساعدي، حمود، **دراسات عن عشائر العراق، الخزاعل**، ومتعب خلف الريشاوي، **إمارة خزعل في العراق، نشأتها وتطورها وعلاقاتها المحلية والإقليمية 1640_ 1864**، أطروحة دكتوراة، كلية التربية، جامعة القادسية، 2002
- السبع، جواد رضا رزوقي، **تغلغل نفوذ الولايات المتحدة في الدولة العثمانية 1830_ 1909**، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية الآداب، 2006
- سرحان، إياد ياسين، **بواكير النشاط الأمريكي في العراق حتى عام 1921**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة الموصل، 2001
- سرير، سهيلة أحمد، وبن فطيمة، فتيحة حاج، **الامتيازات الأجنبية في الدولة العثمانية بين الآثار الإيجابية والسلبية (1310هـ/ 1916م)**، رسالة ماجستير، الجزائر، جامعة الدكتور يحي فارس بالمدية

- السعدي، محمد كريم، **المصالح الأجنبية في الموصل 1834_ 1914**م، أطروحة دكتوراة غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الموصل، 1999
- سلمان، محمد، **العراق في عهد مدحت باشا (1226_1289هـ، 1869_1872)**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1989
- شبيب، قصي كامل، **أهمية مضيق باب المندب في التاريخ الحديث والمعاصر**، رسالة ماجستير، جامعة المستنصرية، مصر، 1976
- شكري، ياسين، **ولاية بغداد 1872_ 1909، دراسة في أوضاعها الإدارية والاقتصادية**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الموصل، 1994
- الطعمة، باسم حطاب، **تغلغل النفوذ البريطاني في العراق 1798_ 1831**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية الآداب، 1985
- العدول، جاسم، **العراق في العهد الحميدي، 1876_ 1909**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1975
- العكيدي، عمار، **السياسة البريطانية تجاه عشائر العراق 1914_1945**، أطروحة دكتوراة غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الموصل، 2002
- قاري، ياسر، **دور الامتيازات الأجنبية في سقوط الدولة العثمانية: دراسة تاريخية تحليلية**، أطروحة دكتوراة، السعودية، جامعة أم القرى بمكة، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، 2001
- قاسم، عدنان، **داوود باشا وإصلاحاته في العراق 1816_1831 دراسة تاريخية**، أطروحة دكتوراة غير منشورة، جامعة بغداد، 2008

- كريم، لمى، **الخدمات العامة في العراق 1869_ 1908**، أطروحة دكتوراة غير منشورة، جامعة الموصل، كلية الآداب، 2003
- كمال، سهير، **سياسة محمد علي باشا والي مصر تجاه العراق والخليج العربي وموقف بريطانيا والدولة العثمانية منها 1816_1840**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الموصل، 2003
- محمود، محمد، **أحوال العشائر العراقية العربية وعلاقتها بالحكومة 1872_1918**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الموصل، 2002

المجلات العلمية

- أحمد، محمد، **العلاقات الألمانية السعودية في ثلاثينات القرن العشرين في ضوء الوثائق الألمانية**، دمشق سوريا، مجلة جامعة دمشق، مج 26، عدد 43، 2010
- الامتيازات الأجنبية في الممالك العثمانية، المقتطف، مج٤٥، من تموز – كانون الأول. ١٩١٤
- البديري، علي، **الرايخ الألماني وسكة حديد بغداد_ قراءة تاريخية في موقف الصحافة والرأي العام 1899_ 1903**، مجلة دراسات تاريخية، عدد 29، السنة 10، بغداد، 2011
- البطوش، بسام، **الامتيازات الأجنبية بوصفها أحد عوامل الانحطاط الدولة العثمانية**، حوليات آداب عين شمس، مج: 37 لعام 2009، جامعة عين شمس: كلية الآداب
- التكريتي، هاشم صالح، **التغلغل الألماني في المشرق العربي قبيل الحرب العالمية الأولى**، مجلة المؤرخ العربي، عدد 26، 1985
- التكريتي، هاشم، **مرحلة متميزة في سياسة روسيا تجاه الدولة العثمانية**، مجلة الأستاذ، عدد 5، 2002

- الثقفي، يوسف، **معاهدات الامتيازات العثمانية الفرنسية عام 1535_1941**، السعودية، مجلة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة مكة المكرمة، مج 6، عدد 5، 1982
- الجاف، حسين فيض الله، **الدبلوماسية الألمانية (1870_ 1914م)**، مجلة البحوث والدراسات الإسلامية، مج 1، 2011
- جريدة اللواء، العدد 53602، في 6 حزيران 1911
- الخيقاني، حيدر، **جذور التحديث الاجتماعي في العراق (1850_ 1914) دراسة تاريخية**، مجلة كلية التربية الأساسية، جامعة بابل، عدد 12 لعام 2013
- الدليمي، فواز، **وادي الفرات دراسة في المشاريع البريطانية للوصول إلى الهند 1830_1837**، مجلة كلية التربية، جامعة الأنبار، عدد2، 2002
- السبيعي، عبد الله ناصر، **نشاط الإرسالية الأمريكية_ العربية للتبشير في شرق الجزيرة العربية**، مجلة الدارة، السعودية، السنة الثانية، عدد 1، 1982
- السلمان، حسن، **تطور الحركة الصناعية في العراق**، مجلة غرفة التجارة، ج3، آذار 1954
- الطائي، ذنون يوسف، **مورفولوجيا مدينة الموصل في العهد العثماني "دراسات تاريخية"**، مجلة بغداد، عدد 1، السنة الثالثة، 2001
- عامر، محمد، **المصطلحات المتداولة في الدولة العثمانية**، مجلة دراسات تاريخية، عدد: 117 و118، كانون الثاني 2012
- العامر، يقظان، **الاتصالات العثمانية بشأن الحصول على امتياز سكة حديد بغداد 1880_ 1882**، مجلة المؤرخ العربي، عدد 39 سنة 1989
- عبد البخيت، فوزي، **روسيا ومشروع سكة حديد بغداد**، مجلة المؤرخ العراقية، عدد 15، 1980

- عبد العزيز، سيناء محمود، **المنافسة الألمانية الفرنسية بعد مؤتمر برلين حتى قيام الحرب العالمية الأولى**، مجلة دراسات في التاريخ والآثار، ملحق العدد 50، سنة 2015
- عبد العزيز، لمى، **السكك الحديدية في العراق حتى نهاية الحرب العالمية الأولى**، مجلة آداب الرافدين، عدد 45، 2007
- العريض، وليد صبحي، **تاريخ الامتيازات الأجنبية في الدولة العثمانية**، مجلة دراسات، الجامعة الأردنية، الأردن، مج 24، عدد 1، شباط 1997
- عزت، عبد الوهاب، **تاريخ النفط في العراق**، مجلة المؤرخين العرب، عدد 15، سنة 1988
- العلاف، إبراهيم خليل، **"الجذور التاريخية للأطماع الأمريكية في العراق"**، ندوة الأطماع الأمريكية في العراق، نظمتها جمعية المؤرخين العراقيين فرع نينوى، بالتعاون مع اللجنة الاستشارية للثقافة والفنون في 4 أيار من عام 1995
- العلاف، إبراهيم خليل، **مسيرة الآباء الدومنيكان خلال 250 سنة في الموصل**، مجلة بين النهرين، عدد 17_ 18 سنة 2002
- علي، انعام مهدي، **النشاط الألماني في الخليج العربي وموقف بريطانيا منه نهاية القرن التاسع عشر**، مجلة كلية التربية، الجامعة المستنصرية، عدد 8، سنة 2001
- عمر، يوسف، **موقف بريطانيا من سكة حديد بغداد 1898_ 1914م**، المجلة الأردنية للتاريخ والآثار، مج 6، عدد 4، سنة 2012
- الغطاء، علي، **دور الدبلوماسية البريطانية في تغلغل النفوذ البريطاني في العراق في العهد العثماني**، مجلة آفاق عربية، سنة 22، عدد 5، بغداد 1997

- كبارا، هلال هرمز، **إكليل الورد أول إصدار ديني في تاريخ الصحافة المسيحية في العراق**، مجلة نجم المشرق، عدد 32، السنة الثامنة، 2002
- مجلة المنار، جـ 4، المجلد الثاني عشر، 19 أيار 1909، ص 348
- مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، عدد 11، الكويت، 1977
- محمود، محمود عبد الواحد، **الدولة العثمانية في عهد السلطان عبد الحميد الثاني 1876_ 1909**، مجلة دراسات في التاريخ والآثار، عدد 4، سنة 2001
- مراد، خليل، **التنافس الدولي على نفط ولاية الموصل قبل الحرب العالمية الأولى**، مجلة أوراق موصلية، عدد 4، السنة 3، 2003
- مؤنس، أشرف محمد، **تاريخ العراق السياسي من نهاية حكم مدحت باشا إلى قيام حكم الاتحاديين 1872_ 1908م**، رسالة ماجستير، جامعة عين شمس: كلية الآداب، قسم التاريخ، القاهرة، 1993
- النجار، جميل موسى، **طرق المواصلات النهرية في العراق: دوافع الاهتمام العثماني ومظاهره 1834_ 1872**، الجامعة المستنصرية، مجلة كلية التربية، عدد 4، عام 2008
- النداوي، محمد جاسم، **تطور استراتيجيات القوى الكبرى في الخليج العربي حتى الحرب العالمية الثانية**، مجلة آفاق عربية، عدد 8، 1987

الوثائق المنشورة وغير المنشورة

- BOA.HR.ID.2044.5.1
- BOA.HR.ID.2044.47.4
- BOA.HR.ID.2044.31.1
- BOA.DH.MKT.840.32.1

- F.O, 881/10207, X, L0 1315, Euphrates and Tigris Steam Navigation Company, 20, May, 1880
- F.O, 881/10207, X, L01315, Mr. St. John, No. 44, Commercial, 29, December, 1880.
- F.O, 881/10207, X, L01315, To Mr. St. John, No. 4, Commercial, 17, January, 1880
- F.O, 881/10207, X, L01315, Euphrates and Tigris Steam Navigation Company, 22, February, 1881.
- F.O, 881, 10207, X, L01315, To Mr. Goschen, No. 15, Commercial, 22, February, 1881
- F.O, 881, 10207, X, L01315, Sir. E. Hertslet Memorandum, 27 March, 1881
- F.O, 881/10207, X, L01315, India Office, 24, February, 1881.
- F.O, 881/10207, X, L01315, Lord Dufferin, No. 36, Commercial, 23, March, 1882
- BOA.HR.TH.135.201
- F.O, 881/10207, X, LO1315, Tweedie, No. 14, 15, June, 1883.
- F.O, 881/10207, X, LO1315, Mr. Wyndham, No. 147, 15, June, 1883
- F.O, 881/10207, X, LO 1315, Euphrates and Tigris Steam Navigation Company, 17, January, 1880.
- BOA. HR. SYS, 94/29/7-3-1331 h, 1913.1980
- BOA. HR. SYS, 95/32/23-3-1911. (625) BOA. HR. SYS, 95/32/23-3-1911
- BOA. HR. SYS, 95/32/23-3-1911.
- BOA, Y. PRK.NMH.8.11.1
- BOA. HR. SYS, 108/38/23-2-1903.
- BOA. HR. SYS, 95/32/23-5-1911.
- BOA, SD, 1183.3.13.22/91881/
- BOA, I, HUS.93.25.1.20/2/1902
- BOA, SD.1223.19.2.23/10/1894
- BOA. HR. SYS, 108/38/23-4-1903
- FO, 78, 3385, X/L00799, Baghdad Railway, No. 425, 10, May, 1882.
- BOA. HR. SYS, 95/32/23-3-1911.
- BOA. HR. SYS, 95/32/23-3-1911
- BOA. HR. SYS, 108/38/23-4-1903.
- BOA, I, HUS.93.25.1.20/1/1902
- BOA, Y, A.HUS.398.138.1.6/2/1900
- BOA, MH, MKT.481.18.1.31/3/1900

- BOA, HR, SYS.1369. 31/3/1900
- BOA, Y-A. HUS.403,6,1,6/2/1900
- BOA, Y, MTV.258.224.1.13/4/1904
- BOA, ML, EEM.627.105.1
- BOA, Y, PRK, AZJ. 25.8.1
- BOA, Y. MTV.26754.1.30/10/1904
- BOA, ML. EEM.627.105.1
- BOA,3488,261593.4.28/11/1908

المواقع الالكترونية

- الحمري، نايف، **استعادة طريق الحرير التاريخي في العصر الحديث**، سفارة جمهورية الصين الشعبية لدى المملكة العربية السعودية، الرياض، متاح على الرابط الالكتروني: http://sa.china-embassy.gov.cn/ara/zt/75/201601/t20160127_2041386.htm
- الربيعي، نبيل عبد الأمير، **يهود العراق والهوية الوطنية، حقبة العهد العثماني**،2017، متاح على الرابط الالكتروني: https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=582434
- الصلابي، علي، **عبد الحميد الثاني رجل زمانه (1876_ 1909)**، متاح على الرابط الالكتروني: https://www.aljazeera.net/blogs/2018/2/22/%D8%A7%D9%84%D8
- الموسوي، محسن، **النفط العراقي في منح الامتياز حتى التأميم**، دراسة وثائقية، وزارة الإعلام، الجمهورية العراقية

- جاسم، إياد ناظم، **الامتيازات الأجنبية في الدولة العثمانية**، بحث علمي محكم تم نشره على موقع جامعة الأنبار، متاح على الرابط الالكتروني: https://www.uoanbar.edu.iq/eStoreImages/Bank/7453.pdf
- جاسم، إياد ناظم، **أسس العلاقات التجارية العثمانية_ الأوروبية 1838_ 1914**، جامعة الأنبار، العراق، https://atif.sobiad.com/index.jsp?modul=makale-detay&alan=benzer&secenek=null&Id=nGvtvXYBu-adCBSEpal4

المراجع باللغة الأجنبية

- 1914-1917, (N.D.N.P) .T. Arnold Welson, Loyalties Meesopotamia
- Afaf, Lutfi . Sayyid Marsot, Egypt in Reign of Muhammad Ali, New York, 1984
- Anthony Jenkinson, Early Voyages and Travels Russia and Persia Edited by E.Delmar Morgan and C.H.Coote, Vol,1, New York,P1
- Asahel Grant", Appleton's Encyclopedia, Virtual American Biographies, 2001.
- B. DRUMMOND AYRES Jr., "THE EPISCOPALIANS: AN AMERICAN ELITE WITH ROOTS GOING BACK TO JAMESTOWN ", New York Times,19-12-2011."[1]
- Bernard. Burke, Genealogical and Heraldic Dictionary of the London of Great Britain and Ireland , Vol, 2, London, 1863
- Charles. Rathbone Low, History of the Indian Navy 1613-1863, Vol, 1, London, 1877
- Cirilli (Gustave), le regime des capitulations, libraire plon, Paris, 1898
- David Frasers, The Shot Cut to India, London, 1909
- De: Novo American interests and polices the middle east (1900-1939
- Edward Mead Earle, Turkey Great Powers and the Baghdad Railway A study in Imperialism, London, 1924 ،
- Encyclopedia Britannica<vol<6

- Francis. R. Chesney, Narrative of the Euphrates Expedition by order of British Government During the Years 1835, 1836 and 1837, London, 1868
- Frazer, Lovat. India under Curzon and After (New Delhi: Sagar Publication, 1904)
- George, E, Kirk, A short History of the Middle East, London, N.D
- Glen. Balfour Paul, Bagpipes in Babylon A life Time in Arab world and Beyond, New York, 2006
- Gooch, G. P. History of Modern Europe 1878-1919 (London: Cassell & Co., 1924; Langer, William L. The Diplomacy of Imperialism 1890-1902 (New York: Alfred A. Knopf, 1956), Kumar, Ravinder. "The Records of the Government of India on the Berlin - Baghdad Railway Question", The Historical Journal, Vol. 5, 1962, No. I (Cambridge: Cambridge University Press)
- Graves, Philip P. Briton and Turk. (London – Melbourne: Hutchinson & Co., U.D),
- Haim. Goren, Dead Sea Level Science, Exploration and Imperial Interests in the Near East, New York, 2011
- Halford Lancaster Hoskins, British Routes to India, London, 1908
- Hein, David, and Charles R. Henry, editors (2010). Spiritual Counsel in the Anglican Tradition; http:// www.cofe.anglican.org/about/history;https://ar.wikipedia.org/wiki
- Helmot Mecher, Imperial Quest For Oil Iraq 1900-1928, (London, 1976)
- J.R.Wellsted , Travels to the city of the Caliphs
- J.R.Wellsted , Travels to the city of the Caliphs, London, 1840,
- Jogn A. Denovo, American Interests and Policies in The Middle East1900-1939, (Minneapolis,1963),
- Kay.J.W, Life and Correspondence of Major General Sir John Malcolum, Vol, 1, London, 1858.
- Kirk, George E. A Short History of the Middle East, From the Rise of Islam to Modern Times (London: Methuen & Co, 1948), p. 926; Jastrow, Morris. The War and the Bagdad Railway, the Story of Asia Minor and its Relation to the Present Conflict (London: J.B. Lippincott Co, 1918)

- Kumar, Ravinder. “The Records of the Government of India on the Berlin - Baghdad Railway Question
- Laird. Mcleod. Easton, The Red Count the life and Times of Harry Kessler, London 2002
- Lan.Frederick William Beckett, History of war for Beyond the western
- Langer, William L. The Diplomacy of Imperialism 1890-1902 (New York: Alfred A. Knopf, 1956)
- Lawrence Martin," The Chester Concession Materials and Foodstuffs in the Commercial Policies of Nations, "Annals of the American Academy of Policies and Social Science, Vol. 112, Raw Materials and Foodstuffs in the Commercial Policies of Nations (May.,1924),
- M.David, Urquhart, La Sultan La Pacha Degypt, Paris, 1839
- M.David, Urquhart, La Sultan La Pacha Degypt, Paris, 1839
- Marian Kent, The Great Powers and the End of the Ottoman Empire, (London, 1996),
- Memorandum by Mr. Tilley Respecting the Relation between Germany and Great Britain, in Gooch-Temperley., Vol. II,
- Metin Heper, Historical dictionary of turkey, The Scarecrow press, Inc, London, 1994
- Michael. C. O’laughlin, The Families of County Galway lreland
- Moon Parker Thomas. Imperialism and the World Politics (New York: MacMillan Co.1926),
- Mustafa Malhut, Mezopotamya Uzerinde ingiliz-Alman Nufuz Mucadelesi, Tarih Okulu, Sayi XIV, 2013.
- Paptstin Pouyoulet ,Histoire de Constantinople de puis le bas l’empire ottoman , T 2, 3) Paris, 1835
- Peter. N. Stems, Encyclopedia of World History ancient and Medieval and Modern, London, 2001
- Report of the Twenty-Second Meeting of British Association for Advancement of Science, London, 1852
- Robert Mantran, Histoire de la Turquie Paris, puF , 1975

- Roger Trask, The United States Response to Turkish Nationalism and Reform 1914 - 1939, (Minneapolis, 1970),
- Seton-Watson, Hugh. The Decline of Imperial Russia 1855-1914 (London: Methuen & Co., 1952
- Sir Edward Grey to Sir Frank Lascelles, London, F.O. 1 May 1906, in Fallodon, Viscount Grey of. Twenty-Five Years 1892-1916 (New York: Frederick A. Stokes, 1925),
- Sykes, Percy Molesworth. A History of Persia (Oxford: At the Clarendon Press, 1922), Vol. 2
- The Dublin University Magazine, Vol, XVIII, 1841.
- The life of the late General F.R.Chesney by his wife and Daughter, Edited by Stanly Lonbool, London, 1885
- Tibawi, A. L, A Modern History of Syria-Including Lebanon and Palestine, Macmillan, London, 1969
- W.Harrison Ainsworth , New Monthly Magazine, Vol, 95, London, 1852
- Walter. Edwards, Houghton, Jean Harris, Slingerland, The Wellesley Index to Victorian Periodicals 1824-1900, Vol, 2, Toronto, 1972
- Waye Vucinich: The Ottoman Empire, It's Record and Legacy, (New York, 1965
- William, Curry, the Euphrates Expedition, the Dublin University Magazine, Vol 36, 1850

السيرة الذاتية

أكمل الباحث الدراسة الابتدائية في مدرسة كندة للبنين في مدينة النجف الأشرف، ثم أكمل الدراسة الثانوية في مدرسة ميسان، وتخرج منها سنة 2013م، وبعدها التحق بالدراسة الجامعية، فتخرج من جامعة الكوفة، كلية الآداب، قسم التاريخ عام 2019م.

1831-1914OSMANLI DÖNEMINDE IRAK'TA DIŞ EKONOMIK VE DINI IMTIYAZLAR

2023
YÜKSEK LİSANS TEZİ
TARİH BÖLÜMÜ

Ahmed Najı NAFEA ALHAMD

Tez Danışmanı
Dr. Öğr. Üyesi Mohamad Alı ALAHMAD